جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية

إعداد
يوسف عبد الرحيم حسن شبلي

إشراف
أ. د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2010م

ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية

إعداد

يوسف عبد الرحيم حسن شبلي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2010/5/20م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. أ. د. عبد الستار قاسم / مشرفاً ورئيساً	....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	....
3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

إلى روح والدي و والدتي وولدي وشقيقتي رحمهم الله جميعا، وإلى كل الشرفاء والمخلصين من أبناء هذا الشعب العظيم وإلى كل الأحرار في العلم

الشكر والتقدير

أتقدم بكل معاني الشكر والتقدير إلى الأب والمعلم الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم، الذي كان له الفضل الأول في انجاز هذه الأطروحة، فقد اتسع صدره لكل تساؤلاتي واستفساراتي وكان نعم الموجه، فقد أخذت بكل توصياته وتوجيهاته التي من دونها ما كان لهذه الأطروحة أن تخرج إلى النور.

وأتقدم بالشكر إلى زوجتي الغالية التي وقفت إلى جانبي طوال مراحل كتابة الأطروحة، وإلى كل من ساهم في إنجاح هذه الرسالة.

الإقــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية

اقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**اسم الطالب:**
Signature:	**التوقيع:**
Date:	**التاريخ:**

فهرس المحتويات

ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية

إعداد

يوسف عبد الرحيم حسن شبلي

بإشراف

أ. د. عبد الستار قاسم

الملخص

تعيش الأمة العربية اليوم حالة من الاغتراب وفقدان الذات، واهتزاز هويتها الثقافية والحضارية، وأصبح المواطن العربي يشعر كأنه بلا وطن وبلا هوية، هذا عائد لحالة الاحتقان السياسي والضغط النفسي، نتيجة لجملة من الممارسات اللا أخلاقية التي تمارس من قبل الأنظمة والحكومات العربية، فالمواطن العربي مقموع ومضطهد، مراقب في كل حركاته وسكناته، وتحكم الدولة أجهزة المخابرات السرية؛ بدل البرلمانات والحكومات المنتخبة من قبل الشعب، فالحرية بمختلف أشكالها غائبة إلى حد كبير.

تشهد الساحة العربية موجة انتقادات حادة من قبل الجمهور والعديد من المثقفين والمفكرين، ذلك تعبيرا عما يرونه بأنه انكفاء عن الماضي والولوج في نُظم خُلقية مختلفة. هم يرون أن المعايير الأخلاقية قد تغيرت من الناحية العملية على الساحة العربية، وجُيّرت بما يتناسب وأخلاقيات صناع القرار. فقد قلبت معظم المفاهيم والقيم وأصبح من الصعب التمييز بين مفهوم الحق والباطل، العدل والظلم، الصدق والكذب وغيرها.

من هنا فإن الفكرة العامة لهذه الأطروحة هي معرفة ماهية العلاقة بين الأخلاق، وإحداث تنمية سياسية حقيقية لأي مجتمع من المجتمعات وتحديدا المجتمعات العربية، في محاولة للتعرف على ماهية الأخلاق وأهميتها داخل أي مجتمع من المجتمعات، وما هي علاقتها بالتنمية السياسية، ومن ثم الربط بين المتغيرات لتوصل إلى استنتاجات حول المشكلة الأساسية لهذه الأطروحة، واستيضاح لماذا تفشل مختلف محاولات الأنظمة العربية لإنعاش التنمية السياسية.

نستعرض في هذه الأطروحة التعريفات المختلفة لمفهوم الأخلاق، من خلال طرح أراء مجموعة من الفلاسفة والمفكرين، الذين وصل الخلاف بينهم ذروته حول ماهية الأخلاق، هل هي نظرية أم عملية؟ ثابتة أم متغيرة؟ هذا قادنا إلى ضرورة التمييز بين الخُلق والأخلاق لتوضيح المشكلة النابعة من اضطراب المعيار الأخلاقي لدى الأنظمة العربية، والذي يشكل عاملا أساسيا في مرحلة التقدم والبناء.

من الواضح أن كل مجتمع من المجتمعات يحتوي على تركيبة من الأسس الخُلقية التي تميزه عن سواه من المجتمعات، وهذه الأسس هي التي يحتكم إليها الأفراد في مسلكياتهم وتصرفاتهم، وتكون قاعدة لقياس الأعمال من أجل معرفة صوابها أو خطئها. إن القاعدة الخُلقية الموجودة في المجتمع تشكل أساس قوته وتماسكه، وتساعد على الحفاظ على خصوصيته والتمتع بهويته التي تميزه عن غيره.

يسعى الباحث للإجابة عن أسئلة الأطروحة التي تتمحور حول ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية، لذا يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي، فمن خلال المنهج الاستقرائي يتم الانتقال من الخاص إلى العام، ومن الجزيئيات إلى الكليات، مما يمكننا من توضيح مفهوم الأخلاق، عن طريق العرض المنطقي لمفهوم الأخلاق ومدى ارتباطه بإحداث التنمية السياسية، وما هي أهمية ذلك للأمة العربية. المنهج الوصفي من خلاله نصف الواقعة كما هي كما وكيفا، من خلال ذلك نستطيع التفسير والمقارنة والتحليل، واستكشاف العلاقة بين المتغيرات المذكورة، للوصول إلى الاستنتاجات.

يستعرض الباحث خلال هذه الأطروحة الجدل بين المتغيرات المختلفة، وأهمها الأخلاق والتنمية السياسية. من الضروري وجود أرضية أخلاقية سليمة من أجل القدرة على إحداث التنمية السياسية، فالعلاقة بينهما طردية، فكلما كانت الأرضية الأخلاقية سليمة وبمستوى عالي ورفيع كانت القدرة على إحداث التنمية أمراً سهل المنال، والعكس صحيح، فعندما تكون الأخلاق منحطة ومتدنية، كانت القدرة على إحداث التنمية السياسية أمراً صعباً للغاية، إن لم يكن

مستحيلاً. نحاول التمييز بين الخُلق والأخلاق لإنهاء الجدل القائم بينهما، فالخُلق يجب أن يخلـــي السبيل حينما لزم الأمر للأخلاق، حين يكون ذلك ضرورياً لإحداث التنمية السياسية للمجتمع.

يتضح لنا أن سبب تخلف العرب إنما يعود إلى الارتباط بشكل مباشر بالقيم الخُلقية التي يتبنوها، لذلك توجب عليهم العمل على تطوير المعايير الخُلقية لديهم لتتناسب وحجـــم التطـــور المذهل الذي حصل في الدول المتقدمة، ويشترط في هذا التغيير أن يوازن بين المحافظة علـــى الأصالة وأخلاق التقدم.

مقدمة

ركز العديد من فلاسفة السياسة عبر التاريخ على المستوى الأخلاقي للأمم كمقياس هـام وحاسم لمدى اندفاعها نحو الرقي والتقدم، أو لمدى تخلفهـا واستسـلامها للتخلـف والتمـزق الاجتماعي. ربط هؤلاء الفلاسفة قدرات الأمة على الانطلاق نحو الإنجاز في مختلـف ميـادين الحياة بالطاقة الأخلاقية التي تتميز بها، وبمدى انسجام السلوك العملي مع المبادئ الأخلاقية التي يتحدث عنها قادتها وسياسيوها. كلما كانت الأمة على مستوى أخلاقي رفيع متمسكة بالفضـائل الأساسية مثل الصدق والوفاء بالعهد والوعد كانت أكثر قدرة علـى تحقيـق العمـل الجمـاعي والتعاون المتبادل، ومن ثم الاندفاع بقوة إلى الأمام. وكلما كانت الأمة بعيدة عن هذه الفضـائل، واستسلم أبناؤها للتدليس والكذب والنفاق تدهورت وانحطت واضمحلت.

على الساحة العربية، يكاد يغيب الجدل والنقاش العلني والمحتدم حول المسألة الأخلاقية وعلاقتها برفعة الأمة وصون أرضها وتقدمها علميا واقتصاديا وثقافيا. هناك في الغالب حـديث عن أخلاقية التعاليم الدينية من على منابر عدة، لكن من الملاحظ أن التطبيق ما زال بحاجة إلى جهود كبيرة، وربما إلى وقت كبير. لقد مرت أمم بفترات تتشابه ملامحها الأخلاقية مع ما هـو منتشر على الساحة العربية، لكنها امتلكت الشجاعة الكافية لطرح مختلف المواضـيع الأخلاقيـة على بساط البحث والجدل، واستطاعت أن ترفع من مستوى وعيها بأهمية القيم الأخلاقية نظريا وعمليا، وارتقت بعد ذلك بنفسها من خلال إقامة مؤسسات تلتزم عمليا بما هو متفق عليـه أنـه مطلوب أخلاقيا. وقد برز لدى هذه الأمم علماء وكتاب وفقهاء أثروا المكتبة الأخلاقية، وأثـاروا الجدل الأخلاقي في الجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة.

تعيش الأمم مراحل مد، وهي مراحل تتميز فيها الأمة بالقوة على مختلـف مسـتويات الحياة. إنها مراحل الإنجاز العلمي، والاختراع التقني، والتحديث الإداري، والإنتـاج الزراعـي المتزايد، والتطوير الصناعي المتصاعد. هذه المراحل هي مراحل النهوض الأخلاقـي، فتجـد الناس متحابين متعاونين، وتسود علاقاتهم الثقة المتبادلة والحرص على المصالح العامـة. أمـا مراحل الجزر فتشهد ملامح متناقضة مع ملامح مرحلة المد، وتجـد النـاس شـكاكين، غيـر

متعاونين، يحاول كل منهم الكسب على حساب الآخرين، وتتدنى لديهم قيمة المصلحة العامة، ويؤثرون عليها المصالح الخاصة.

من الواضح أن هناك الآن على المستوى العالمي نقاشا محتدما حول المسألة الأخلاقية، ونلاحظ أن الدول الغربية تركز بصورة أساسية على حقوق الإنسان على اعتبار أن هذا يصب في صلب المتطلبات الأخلاقية للنهوض الأممي. ومن الملاحظ أيضا أن المسلمين الذين يتبنون الإسلام كمنهج حياة يعملون على تحدي القيم الأخلاقية الغربية بالقيم الأخلاقية الإسلامية التي يعتبرونها الأكثر صحة وديمومة، والأكثر نهوضا بالأمم. أي أن هناك صراعا أو تنافسا بين النظم الأخلاقية على اعتبار أن كل نظام يعتبر نفسه الأكثر صلاحية لإحداث التنمية المطلوبة في مختلف مجالات الحياة.

ولهذا لا مفر أمام الدارسين الذين يسعون نحو التنمية والنهوض المادي بمجتمعاتهم إلا أن يعالجوا المسألة الأخلاقية، ويضعونها تحت التدقيق والفحص والدراسة المسهبة. دراسة المستوى الأخلاقي للأمة حيوية من أجل فهم الواقع الذي تعيشه الأمة، ومن ثم التفكير برفع هذا المستوى كمقدمة للانطلاق نحو مستويات تنموية أرقى وأرفع. وكطالب في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية، أرى ضرورة طرق هذا الموضوع علّني أساهم في إثارة الجدل المطلوب حول المسائل الخلاقية التي لا يمكن أن تحرز الأمة تقدما منتظما ومتصاعدا بدون الوعي بها نظريا وعمليا.

مشكلة الدراسة

تعيش الأمة العربية حالة من التيه والتخبط والضياع، والاحتقان السياسي الذي قد يكون نتيجة للممارسات القمعية التي تمارس من قبل الأنظمة والحكومات العربية. المواطن العربي مقموع مضطهد، مراقب في كل حركاته وسكناته، وتحكم الدولة أجهزة المخابرات السرية بدلا من البرلمانات والحكومات المنتخبة من قبل الشعب. فالحرية بمختلف أشكالها غائبة إلى حد كبير؛ وإن وجدت، فهي بالقدر الذي يسمح به السلطان.

الساحة العربية تشهد موجة انتقادات حادة من قبل الجمهور والعديد من المثقفين والمفكرين، ذلك تعبيرا عما يرونه بأنه انكفاء عن الماضي وولوجا في نظام أخلاقي مختلف. هم يرون أن المعايير الأخلاقية والقيمية قد تغيرت من الناحية العملية على الساحة العربية، وجُيّرت بما يتناسب مع أخلاقيات صانع القرار. قُلبت معظم المفاهيم وأصبح من الصعب التمييز بين مفهومي الحق والباطل، بين الصدق والكذب، النفاق والإيمان. النفاق والدجل أصبحا مدرجين تحت قائمة المجاملات والتحبب، والرشوة ليست أكثر من مجرد هدية إلى ذلك المسؤول الذي يستحقها! وقمع الحريات وانتهاك حقوق الإنسان من قبل المسؤول يتم تفسيره على أنه محاولات للقضاء على الفوضى ومختلف أشكال الفتنة!

لذا تعتبر مشكلة الدراسة الأساسية هي : محاولة معرفة ماهية العلاقة بين الأخلاق وعملية إحداث تنمية سياسية حقيقية لأي مجتمع من المجتمعات، وتحديدا مجتمعاتنا العربية.

تبحث هذه الأطروحة إشكالية الأخلاق، في محاولة للتعرف على ماهية الأخلاق وأهميتها داخل أي مجتمع من المجتمعات، ومن ثم الربط المحتمل بين المتغيرين، للتوصل إلى استنتاجات حول المشكلة الأساسية لهذه الأطروحة، وكذلك استيضاح لماذا تفشل مختلف محاولات الحكومات والأنظمة العربية لإنعاش التنمية السياسية، وتتحول إلى مجرد محاولات يائسة وبائسة. فهل السبب يعود لهذه المحاولات نفسها، أم لأنها تتم ضمن بيئة أخلاقية غير منسجمة مع التطلعات؟

لقد سجل الوطن العربي أرقاما قياسية بانتهاك حقوق الإنسان، وقمع الحريات. فالديمقراطية غائبة تماما، ولا مكان لحرية الرأي، والأقلام مصادرة، والمفكرون والمبدعون من أمتنا العربية لا يوجد أمامهم إلا ثلاث خيارات: إما أن يكونوا بوقا للسلطة، أو في سجونها، أو مرتحلين خارج حدود الوطن ليبحثوا عن الأمن والأمان. فقد سجل الوطن العربي أرقاما مذهلة ومخيفة في هجرة الأدمغة العربية إلى الخارج، مما ينعكس سلبا على إمكانية إحداث تنمية سياسية حقيقية.

فهل تعاني الأمة من تدهور أو انحطاط أخلاق يحول دون إحداث التنمية السياسية؟ من هنا تنبع مشكلة البحث.

أهمية الدراسة

أولا: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الأخلاق في بناء الأمم لأنها هي القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها عملية التنمية المادية في مختلف المجالات. عملية التنمية وبالتحديد التنمية السياسية تتطلب رقيا أخلاقيا من أجل تحقيق العمل الجماعي والتعاون المتبادل داخل المجتمع، وبدون هذا الرقي يصبح من الصعب إقامة علاقات اجتماعية وسياسية صالحة لدفع المجتمع إلى الأمام. لم يحصل أن أمة وقفت على أقدامها وانطلقت إلى الأمام بدون منظومة أخلاقية تعزز الثقة المتبادلة ما بين مختلف فئاتها ومؤسساتها، وحتى أفرادها.

ثانيا: يشهد التاريخ أن أمما كثيرة قد انهارت عندما أصيب نظامها الأخلاقي بخلل كبير، فانحرفت عن أصول البناء لتتلهى بالتفسخ القائم على المصالح الشخصية. عندما تنهار الأمم أخلاقيا يتحول أبناؤها، في أغلبهم، إلى ذئاب ويحاول كل واحد منهم أن ينهش من جسد الأمة لحسابه الخاص، وتتدهور الثقة المتبادلة بين الناس، ويصبح الشك والتشكيك هو عنوان العلاقات الاجتماعية والإنسانية. انهارت دول في منطقتنا عندما أدارت ظهرها للقيم الأخلاقية الإيجابية التي تجمع الناس وتوحدهم، وكذلك انهارت إمبراطورية الصين وفارس وبيزنطة والحضارة العربية الاسلامية، الخ. وفي عصرنا هذا، واضح أن الأمم التي تسترخي أخلاقها، مثل الأمة العربية، تجد نفسها خلف الأمم ومطية لمن امتطى.

ثالثا: تنبع أهمية موضوع هذه الأطروحة من الأوضاع التي وصلت إليها مجتمعاتنا العربية من الضعف والهوان والتخلف والضياع، وانعدام وجود التنمية بكل أشكالها، وعلى رأسها التنمية السياسية، حيث انتشار ثقافة الكذب والغش وثقافة الدجل والنفاق. وأصبحت الخطابات السياسية في الوطن العربي محفوظة غيبا، وعودات كاذبة، تضليل وأكاذيب، مديح ودجل، ديمقراطية مشوهة، حرية مصادرة، حقوق الإنسان منتهكة، والمرأة مهمشة، كل هذا دليل على أن منظومة الأخلاق والقيم مضروبة ومختلة، لذا كان حريا بنا أن ندرس الواقع العربي لنرى مدى انحطاط المستوى الأخلاقي للأمة العربية، وما هي علاقة ذلك بعدم القدرة على إحداث تنمية سياسية حقيقية؟

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة أن تجيب عن سؤال الأطروحة الأساسي وهو: ما هو مدى ارتباط المستوى الأخلاقي بإحداث تنمية سياسية للأمة العربية؟ وهل الأزمة الأخلاقية التي تعيشها الأمة العربية هي سبب أم نتيجة لعدم وجود تنمية سياسة؟

كما تجيب الأطروحة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها :

1- ماذا نعني بمفهوم الأخلاق؟

2- ما هي الأخلاق النظرية؟

3- ما هي الأخلاق العملية؟

4- ماذا نقصد بالأخلاق النسبية والأخلاق المطلقة؟

5- ما هي أهم المعايير الأخلاقية ؟

6- هل التراجع الذي تشهده الأمة العربية والتخلف السياسي يعود إلى أزمة أخلاقية تعيشها الأمة؟

أهداف الدراسة

انطلاقا من الواقع العربي الصعب، والذي يفتقد كل مقومات التنمية السياسية الحقيقية، وانعدام القدرة على تحقيقها في المستقبل المنظور، وذلك لافتقادها للتربة الخصبة والمناخ المناسب لتحقيق ذلك، فالدراسة تهدف بالأساس إلى التعرف على الأسباب والعوامل التي لا بد من توفرها لإيجاد المناخ المناسب لتحقيق تنمية سياسية، لأنها السبيل الأهم لإخراج الأمة مما هي فيه من ضعف وذل وهوان وخنوع، ولا يمكن تحقيق هذه التنمية المرجوة إلا من خلال وجود مستوى أخلاقي عالي، فالدراسة تهدف إلى التعرف على الأخلاق والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع لمعرفة العلاقة بينها وبين التخلف السياسي الحاصل، لنتمكن من وضع العلاج المناسب.

منهجية الدراسة

يسعى الباحث للإجابة على أسئلة الدراسة التي تتمحور حول مدى ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية، لذا يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي، فمن خلال المنهج الاستقرائي يتم الانتقال من الخاص إلى العام، ومن الجزئيات إلى الكليات، مما يمكننا من توضيح مفهوم الأخلاق عن طريق العرض المنطقي لمفهوم الأخلاق، ومدى ارتباطها بإحداث التنمية السياسية، ومدى أهمية ذلك للأمة العربية.

أما المنهج الوصفي فيمكننا من وصف الواقعة كما هي كما وكيفا، من خلال ذلك نستطيع التفسير والمقارنة والتحليل، واستكشاف العلاقة بين المتغيرات المذكورة، للوصول إلى الاستنتاجات.

فرضيات الدراسة

هناك ثلاث فرضيات وهي:

أولاً: هناك علاقة مباشرة بين المستوى الأخلاقي وإحداث التنمية السياسية للأمة، وكلما كانت المجتمعات تعاني من أزمة في الأخلاق، كانت احتمالية إحداث التنمية السياسية أمر صعب إن لم يكن مستحيل.

وبالتالي فإن الفرضية الأساسية لهذه الأطروحة هي : كلما كان هناك انحطاط أخلاقي للأمة تكون عملية إحداث تنمية سياسية أمر صعب للغاية، والعكس صحيح.

ثانياً: وجود الأخلاق النظرية المطلقة هي عملية أساسية داخل المجتمعات، فهي تحافظ على وحدة المجتمع وترابطه لأنها ثابتة، ولا تتغير وتصلح لكل زمان ومكان. بينما الأخلاق النسبية والتي تتشكل نتيجة الحراك الاجتماعي لتلبي احتياجات معينة، كأخلاق العولمة والحداثة، فهي متغيرة وغير ثابتة، تعمل على ضرب المجتمعات في جذورها وتجعلها عرضة للزوال والاندثار.

ثالثاً: الأمة العربية تعاني من ضعف في مختلف مجالات الحياة، وهو ضعف مرتبط بالمستوى الأخلاقي للأمة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

الحدود الرمانية: المرحلة المعاصرة، وان كانت هذه الرسالة هي بالدرجة الأساسية رسالة نظرية، تهتم بدراسة الأخلاق عبر مراحل الوعي الإنساني المختلفة.

الدراسات السابقة

هذه أطروحة فريدة في عنوانها وموضوعها، ولا يتوفر في المكتبة العربية التي أعرفها أنا كباحث دراسات وكتب حول الموضوع. هناك فقر مدقع في المكتبة العربية حول قضية ربط الأخلاق بالسياسة، مما يشير إلى نوع خطير من الضعف الفكري السياسي على المستوى العربي.

أقسام الدراسة

هذه الأطروحة مقسمة إلى أربع فصول، الفصل الأول يتناول الإطار المفاهيمي، ومن خلاله نستعرض تعريفات مختلفة للأخلاق، لجملة من الفلاسفة والمفكرين، كما نحاول التمييز بين النسبي والمطلق، وبين الذاتي والموضوعي، كما نسعى من خلال هذا الفصل للأطروحة التعرف على وجهي الأخلاق، حيث يوجد لها وجهان الأول نظري، يضع الأسس والمبادئ والنظريات، التي يستند إليها السلوك الإنساني، والثاني عملي، يبحث في التطبيقات العملية لهذا السلوك.

الفصل الثاني،بين الخُلق والأخلاق، يبحث مابين الخُلق والأخلاق، متناولين من خلاله أخلاق الشكل وأخلاق المضمون. من خلال هذا الفصل نحاول التمييز وبشكل دقيق بين الخُلق والأخلاق، إذ أنه من الضروري- كما سنشاهد في متن هذه الأطروحة- التمييز بينهما، وذلك

لتوضيح المشكلة النابعة من اضطراب المعيار الأخلاقي لدى الأمة والأنظمـــة العربيـــة، الـــذي يشكل عاملا أساسيا في مرحلة التقدم والبناء. سنستعرض خلال هذا الفصل الضغط الهائل الذي أحدثته عجلة التطور والحداثة على خُلق المجتمع العربي، ومدى تأثيرها وانعكاســاتها الســلبية على الأمة العربية.

الفصل الثالث: معايير الأداء العام الأخلاقية. نحاول في هذا الفصل أن نسلط الأضـــواء على أهم معايير الأداء العام الأخلاقية، والتي لا نستطيع فـــي مـــتن هـــذه الأطروحـــة ســـرد واستعراض كافة معايير الحكم الأخلاقية، لأنه من الصعب أن نعطي تعريفا شافيا وكاملا وشاملا يحدد ملامحها، لكننا نحاول أن نضع خطوط عريضة قد تفي بهدف هذه الأطروحـــة والمتمثـــل باختلال المعيار الأخلاقي على المستوى العربي بخاصة مستوى أنظمة الحكم، وأهـــم المعـــايير التي سوف نتناولها هي: (الاعتماد على الذات، الهوية والشعور بالانتمـــاء، الحريـــة، العدالـــة، تطبيق القانون، الولاء والانتماء، الإرادة الحرة، الحداثة والتحديث).

الفصل الرابع: الترجمة العملية للإخفاق الأخلاقي لدى الأمة العربية، في هـــذا الفصـــل نتناول الإخفاق الحقيقي والعملي للأخلاق لدى الأمة العربية، محاولين الإجابة عن السؤال التالي هل تطورت الأخلاق العربية بحيث تستوعب متطلبات الحداثة والتقدم والبناء والمساهمة الفاعلة بالحضارة الإنسانية؟ من أجل القدرة على الإجابة عن السؤال السابق نستعرض خـــلال الفصـــل مجموعة من العناوين لتوضيح مدى انسجام الإخفاق الأخلاقي مع هزالة الانجاز أو غيابـــه فـــي المجتمع العربي. والعناوين التي تحاول أن تجيب عن السؤال السابق هـــي:(الصـــراع العربـــي الإسرائيلي) وماذا فعل العرب على هذا الصعيد. الوضع الاقتصادي، وأين يقف العرب في ظل هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة وأهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد العربي. التعلـــيم، هـــل صمم التعليم ليلبي متطلبات التنمية والبناء أم أنه ليلبي مصالح مرتبطة مع أنظمة الحكم. غيـــاب الحرية وقهر الإنسان، مستعرضين وضع الحرية وحقوق الإنسان في الوطن العربي.

في الفصل الخامس والأخير: النتائج والتوصيات،من خلال الفصل الأخير من الأطروحة نستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها لنخلص في النهاية إلى وضع أهم التوصيات بناء علـــى ما تقدم.

الفصل الأول

الإطار النظري

1.1 تمهيد

بداية ونحن في مستهل دراستنا للأخلاق، لا بد أن نشير إلى أن الإنسان هو جوهر هذه الدراسة، ويمكن أن يتميز بأخلاق واعية. وهو المقصود دون سواه من الحيوانات، لأنه هو حيوان واعي، فالإنسان كباقي الحيوانات في موضوع الحس، ينزع مع سائر الحيوانات إلى إشباع حاجاته العضوية، ولكنه ينفرد ويتميز عن باقي الحيوانات بالتأمل العقلي، فيقوى على تغيير واقعه، ويباشر النظر فيه، ويتعايش معه ويدين له بالولاء.

والإنسان يتميز عن سائر الحيوانات بأنه يمتلك إرادة التغيير عن وعي وتبصر، ويعمل أيضا بمحض إرادته إلى مقاومة ميوله وغرائزه، وضبط دوافعه ونوازعه والسيطرة على أهوائه ونزواته وشهواته، وتوجيهها إلى أقصى درجات الكمال الإنساني. لذا صح القول بأن الدعوة إلى الأخلاق قديمة قدم المجتمعات البشرية، فما اجتمعت مجموعة من الناس عبر زمان ومكان معينين؛ إلا ونجم عن تفاعل بعضهم مع بعض قواعد من السلوك للتمييز بين الخير والشر، الكذب والصدق، الحق والباطل، العدل والظلم، الأمانة والخيانة، وإلى ما شابه ذلك.

في موضوع الأخلاق ومفهومها مدارس متعددة ومختلفة، فالعقليون منهم وربما أيضا الحدسيون، اعتبروا أن وظيفة الفلسفة الخُلُقية وضع مُثل عليا يسير بمقتضاها السلوك الإنساني بما هو كذلك، ــ أي مجرد من الزمان والمكان ــ وبنفس الوقت يكون ملائما لأسمى جانب من الطبائع البشرية، وهو الجانب العقلي المشترك بين كافة البشر، ويلتقي على طريقه الناس عبر الزمان والمكان. رغم وجود الخلافات التي تفرق بين بعضهم والبعض الآخر في المستوى الأخلاقي والحضاري والثقافي، والمعتقدات الدينية، والطبقات الاجتماعية وغيرها، وهم يعتقدون أن الناس حتى من كان منهم على مستوى أخلاقي دني، ينشدون القيم العليا التي يقتضي الواجب تأديتها كقيم المحبة والإخاء، وإشاعة العدالة وكفالة الحرية وإقرار الأمن والسلام، والابتعاد عن

المكروه من الأخلاق كالقتل والنفاق وغيرها. ومن أبرز هؤلاء الفلاسفة كما سنرى فيما بعد إمانويل كانط Kant.

لكن الطبيعيين من أصحاب النزعة الواقعية من التجريبيين والوضعيين والماركسيين، وأتباع الفلسفة العملية دعاة الفلسفة التحليلية، قد تصدوا بقوة إلى هذا الموقف التقليدي الذي يعتمد على العقل بعيدا عن أي تجربة، الذين يعتقدون أن هناك مبادئ أخلاقية شاملة ويمكن أن تصلح لكل زمان ومكان، ويمكن أن تكون ثابتة وغير قابلة للتغيير. ومن أبرز الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع هم لفي بريل Levy Bruhil و بنتام Bntame من أصحاب الفلسفة النفعية.

أما أصحاب الفلسفة الاشتراكية أتباع ماركس Marx، فقد انتقدوا بشدة المثاليين الذين يعتقدون أنه بوسع الأفراد التخلص من واقعهم(بمثل عليا)، وأنه بإمكانهم أن يغيروا مجرى التاريخ بإرادتهم، لقد ضاق ماركس بهذه الأفكار وهاجمها بشدة، لاعتقاده أن التاريخ تتحكم في سيره قوانين تشبه القوانين التي تتحكم في سير الظواهر الطبيعية كالكواكب والنجوم، وبهذا انتفت عنده قدرة الأفراد على تغيير مجراه في ظل ما أسموه وهم القيم العليا، وهذا يشمل رفض رأي أصحاب المذهب التاريخي، الذين عزوه إلى الأفراد والقدرة على توجيه التاريخ[1]. أما ماركس كان يؤمن بأن القيم لا تعيش قط بمعزل عن الواقع المادي، ومن هنا فإن النظر إلى طبيعة التطور التاريخي وقوانينه تكفي للكشف عن أصح قيام للمثل الأخلاقي الأعلى.

أما أصحاب الفلسفة العملية (البرغماتية pragmatism)، وكان من ابرز أعلامها وليم جيمس 1910م، وجون ديوي 1953م، فقد وضعوا الغاية القصوى والهدف الذي يسعون إلى تحقيقه (المثل الأعلى)، بدأوا من النهاية بالبحث في النتائج التي تنجم عن الأفكار والمعتقدات. فالفكرة عندهم مشروع للعمل، اقتراح لحل مشكلة أو التخلص من أزمة معينة، يعتبر صواب متى تحولت تلك الفكرة في حياة صاحبها إلى سلوك ناجح، وغير صائبة متى كانت النتيجة غير جيدة، وبهذا المنطق انتفت الحقيقة المطلقة، وبطل معيارها الصوري في المنطق التقليدي، وهذا المنطق شمل أيضا موضوع الأخلاق، فأصبح الخير كالحقيقة سلعة في الأسواق، وقيمتها

[1] توفيق الطويل، **فلسفة الأخلاق**, دار النهضة العربية، القاهرة: 1979م، ص 21

الحَقيقية لا تقوم في ذاتها بل تتمثل في الثمن الذي يدفع فيها فعلاً، ويعتبرون أن المبدأ حق وعلى صواب ما لم يثبت عكسه.

يفترض فينا بعد انتهاء هذا الفصل أن نكون قد تمكنا من الإجابة عن هذه الأسئلة. ما هو تعريف الأخلاق؟ هل الأخلاق نظرية أم عملية تجريبية أم أنها مستمدة من تعاليم دينية؟

2.1 تعريف الأخلاق

بحثت البشرية عن علم الأخلاق بشيء من العملية والمنطق والواقعية أحيانا، وبشيء من السفسطائية والغموض أحيانا أخرى, وقد وقع جُلّ اختلافهم في وصف هذا العلم والقواعد العامة التي تحكمه، وكذلك في من يضع القيم الأخلاقية، وهل الأخلاق نظرية أم عملية، عقلية خالصة أم أنها مستوحاة من الواقع والتجربة، أم أنها مزيج منهما معا.

(الأخلاق) هي جمع خُلق وتستعمل للدلالة على علم معين ويناظرها في اللغات الأوروبية كلمة morale بالفرنسية و morals بالانجليزية و moral بالألمانية وmorale بالايطالية الخ... وهذه الكلمات مأخوذة من الكلمة اللاتينية mores جمع mos ويناظرها في اليونانية، وجمعها ومنها اشتقت الصفة ومن الصفات جاء الاسم الأخير للأخلاق وهو ethica في اللاتينية, ethique في الفرنسية، ethics في الانجليزية، ethic في الألمانية، وفي الايطالية ethica الخ...[1].

كلمة خُلق في اللغة العربية تعني الطبع أو السجية والعادة التي يسلكها أفراد المجتمع، والأخلاق هي علم السلوك وموضوعه الفضائل والرذائل على حد سواء، وفي اللغة جاء معنى الأخلاق بمعنى حسن التقدير والحكمة، ويشمل الخُلق على هيئة جميلة، ومن هنا جاءت كلمة خُلق بمعنى السجية والطبع والمروءة والدين، وعلم الأخلاق هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني ويبحث في المبادئ والأسس والنظريات العامة لضبطه حتى يكتسب قيمة أخلاقية.[2]

---

[1] عبد الرحمن بدوي، **الاخلاق النظرية**، وكالة المطبوعات، الكويت: 1975م، ص 7

[2] الاخلاق الإسلامية، http://www.alfaiha.net/vip/showthread.php?p=633313

وقد عَرّف أحدهم علم الأخلاق بأنه (مجموعة من المبادئ المعيارية التي ينبغي أن يجري السلوك البشري على مقتضاها)[1]، وفي كتاب عبد العزيز أحمد" **مبحث في نظريات الأخلاق**" يعرف الخُلق بأنه ((عادة الإرادة)) يعني أن الإرادة إذا اعتادت شيئا فعادتها هي المسماة بالخُلق، فإذا اعتادت الإرادة العزم على العطاء سميت عادة الإرادة هذه خُلق الكرم، أو هو ميل من الميول يغلب على الإنسان باستمرار، فالكريم هو الذي يغلب عليه الميل إلى العطاء. ويضيف أن الخُلق صفة نفسية وليس شيئا خارجياً، أما المظهر الخارجي للخلق فيسمى ((السلوك)) أو معاملة، والسلوك دليل الخُلق ومظهره، فإذا رأينا معطيا يعطي باستمرار في الظروف المتشابهة استدللنا من ذلك على وجود خُلق الكرم عنده وهكذا[2].

أما الإمام الغزالي، فعند تعريفه للأخلاق فإنه لم يساير من سبقه من فلاسفة اليونان، لأنه يفهم من علم الأخلاق شرح طرائق السلوك، وفقا لما سنته الشريعة، ولعلم الأخلاق فيما يرى أسماء متعددة، فهو تارة يسميه علم ((طريق الآخرة))، وتارة يسميه علم ((صفات القلب))، وحينا يسميه ((أسرار معاملات الدين))، وربما أسماه ((أخلاق الأبرار)). فعلم الأخلاق عنده هو تكيف النفس وردها إلى ما رسمته الشريعة وخطه رجال المكاشفة من كبار علماء الإسلام ومن سبقهم من الأنبياء والمرسلين[3].

نلاحظ من هذا التعريف أن الغزالي متأثر جدا، بل هو يربط بشكل لا ينفصل موضوع الأخلاق بالدين، فتحقيق الغاية من أجل الوصول إلى الآخرة، إذن هي خير الأعمال التي توصلنا إلى النجاة يوم القيامة. فالغزالي يعرف الأخلاق على أنها إصلاح القوى الثلاث (التفكير، الشهوة، الغضب)، ويعرف الخُلق الحسن بفعل ما يكره الإنسان، ويستشهد بالحديث الشريف

[1] محمد جواد، **فلسفة الأخلاق في الإسلام**، ط3،بيروت: 1984م، ص4

[2] عبد العزيز احمد، **مباحث في نظريات الأخلاق**، دار الفكر العربي، عابدين: 1965م، ص 63-64

[3] المرجع السابق، ص 63-64

[4] زكي مبارك، **الأخلاق عند الغزالي**، مطبعة الرحمانية، القاهرة: 1977م، ص 160

(حُفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات) وبالآية الكريمة (وعسى أن تكرهوا شــيئا وهــو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم)[1].

يربط الغزالي مفهوم الأخلاق بالدين بشكل مباشر، ودون تحديد وشرح واضح وصريح وبذلك شيء من الإبهام، كأنه يريد أن يقول لنا أنه إذا اتبعنا الدين فنحن ننــتهج الأخــلاق، وإذا خالفنا قواعد الدين فإننا ننتهك الأخلاق. كما أنه عندما تحدث عن الخُلق الحسن وعزاه بفعل مــا يكره الإنسان، مستشهدا بالحديث الشريف سالف الذكر، فيه نوع من المبالغة والمغالطة، فــالأمر الأخلاقي ليس بالضرورة أمر نكره فعله، فكثير من الأخلاق الحميدة نقدم علــى فعلهــا دونمــا إكراه، فالإنسان عندما يبر والديه يقوم بعمل أخلاقي وهذا ليس بالضرورة عمل يكرهه، وإن كان ما يقصده الغزالي هو ما يتعلق بجانب الشهوات والملذات والتي إذا ما سعينا في تحقيقهــا دون ضوابط فنحن عندما نمنع أنفسنا من القيام بعمل ما، رغم رغبتنا في ممارســته ولا نمارســه إلا من أجل تحقيق غرض أخلاقي، والأمثلة على ذلك كثيرة، في هذا الجانب يكــون الغزالــي قــد أصاب.

ولكن الغزالي يحاول الخروج من هذا الغموض للأخلاق ويحاول تعريفه بشــيء مــن التفصيل حيث يقول"الخُلق عبارة عن هيئة في النفس راسخة، عنها تصدر الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية، فإن كانت الهيئة بحيث تصدر عنها الأفعال الجميلــة المحمــودة عقلا وشرعا، سميت تلك الهيئة خُلقا حسنا، وإن كانت الصادرة عنها الأفعال القبيحــة ســميت الهيئة التي هي المصدر خُلقا سيئا"[2].

ومن هنا فإن الإمام الغزالي، من التعريف السابق، يعتبر أنه لا يوجد تعارض بين العقل والشرع، فالمحمود عقليا ومنطقيا يكون محمود شرعا. ومن التعريف أيضا يتضح أن الخُلق ليس الفعل بحد ذاته، مهما كان جميلا أو قبيحا، بل الهيئة التي تستعد النفس لأن تصدرعنها الأفعــال، إذن فالخُلق عنده هو عبارة عن هيئة النفس وصورتها الباطنية.

[1] زكي مبارك، **الأخلاق عند الغزالي**، مرجع سابق، ص 160
[2] المرجع السابق، ص162

أما معجم " لالاند" فقد عرف علم الأخلاق: أ-(مجموعة قواعد السلوك مأخوذة من حيث هي غير مشروطة)، ب- (نظرية عقلية في الخير والشر، وبهذا المعنى تتضمن الكلمة أن النظرية تتجه نحو نتائج معيارية). ويعرفها لوسنLosen(1882-1954)،بأنها (مجموع متفاوت النسق من التحديات المثالية، والقواعد والغايات التي يجب على الأنا أن يحققها بفعله في الوجود حتى يزداد هذا الوجود قيمة)، ومن خلال التعريف يلاحظ الإغراق في الذات بحيث تصبح هي منتجة الخُلق الذي تبتغيه[1].

والأخلاق عند جوليفيه هي(العلم الباحث في الاستعمال الواجب لحرية الإنسان ابتغاء بلوغ غايته النهائية[2].

ومن التعريف السابق الذي أوردناه للوسن Losene فإن الأخلاق تعبر عن الأخلاقية والسلوك القويم بطريقة عقلية، وفي نفس الوقت فإن الأخلاق ومسؤوليتها تقع على عاتق الأنا بالفعل تجاه القيمة من حيث هي تشمل فعلا محددا، وعلى سبيل المثال فإن مجد الفنان هو في أن يسهم في الكشف عن الجمال، بحيث يصبح بحثه الفني الخالص مستقلا عن الأخلاق، ولكن حين نجعل من الواجب عليه أن يعمل على هذا الإسهام فإن بحثه الفني يندرج تحت الأخلاق.

ومن خلال تعريفه يمكننا أن نستخلص مجموعة من الأمور، أولها: أن الذات أو الأنا يقرر لنفسه غاية معينة ينبغي عليه أن يسعى لبلوغها، أو قاعدة يتحتم عليه إطاعتها، وتحديد هذه الغاية وتقرير تلك القاعدة هما بالأساس مهمة علم الأخلاق.

وثانيا: أن الأخلاق، وبوصفها مرشدا للسلوك، يمكن أن تعرف بأنها مجموعة من القواعد السلوكية والتي من خلال مراعاتها يمكن للإنسان بلوغ أهدافه، وهذا المجموع من القواعد ينظر إليه على أنه صالح لجميع الناس، وبذلك مجموع واحد لا يحتمل التعدد، أي أنها قواعد كلية شاملة وهي لكل الناس في كل زمان ومكان.

---

[1] عبد الله موسى، الأخلاق اختلاف التعريف والنظرة www.annabaa.org/nba47/tahadi.htm

[2] المرجع السابق.

ثالثا: أنها نظرية عقلية في الخير والشر، من خلال هذا التعريف، يؤكد على وجود الأخلاق النظرية المستمدة من العقل، وهذه التعريفات تقودنا إلى أنه يوجد إمكانية لوجود قواعد عامة للسلوك الإنساني، دون اعتبار للزمان والمكان، وهو بالتالي يفترض أن الإنسان حر، وأن أفعاله الحرة هي وحدها التي تندرج تحت نطاق الأحكام الأخلاقية، وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل عند الحديث عن الحرية والإرادة في الأخلاق.

كما أن الأخلاق ليست علما وصفيا، بل هي علم معياري يضع المعايير التي ينبغي مراعاتها وإتباعها، والتي من خلالها تقاس وتُقيَّم قيم الأفعال الأخلاقية، وهي بهذا المعنى السابق لتعريف لوسن أن الأخلاق نظرية وعملية معا: بمعنى أنها تضع النظرية وقواعدها وأسسها، وبنفس الوقت لا تتجاهل التطبيق.

3.1 الأخلاق النظرية والأخلاق العملية

إن واقع الحياة المعاصرة وما أفرزته من أشكال الحياة المدنية الحديثة، والتي بدورها أفرزت أنماطا مختلفة ومتعددة من السلوك الأخلاقي، يتضح من خلالها وبشكل واضح رؤى عديدة تظهر فيها تجليات مختلفة لرؤية أخلاقية أو على الأقل سلوكيات وأطر خُلقية تكون غير مدركة لمدى الآثار السلبية والتي قد تنجم عنه هذا السلوك، وبالتالي فإن العصر الحديث بما وفر للإنسان من وسائل الرفاهية والراحة، إلا أنه في نفس الوقت أفقده الكثير من الأنماط السلوكية الصحيحة، والتي تستند إلى وعي الإنسان وإدراكه العقلي بما هو صالح في حياته الأخلاقية، ودراستها ضمن الواقع المعاش ومحاولة تقديم الأسس الخُلقية والأطر السلوكية، التي يمكن أن تساهم في إنقاذ الإنسان وإخراجه من مستنقع اللا أخلاق.

وفي هذا القسم من الفصل نحاول أن ندرس الأخلاق النظرية متناولين الأخلاق المطلقة والأخلاق النسبية، ولأي مدى يمكن أن يتحول منه ما هو أخلاقي إلى ما هو اجتماعي، كما أن الأخلاق العملية بوصفها الحامل الأساسي للمغزى الأخلاقي، وكيف أن الأخلاق في نهايتها ترتد إلى الجانب العملي من خلال استعراض أهم آراء بعض الفلاسفة والمفكرين في مجال الفلسفة

الأخلاقية، كما سنستعرض الاختيار الأخلاقي وإلى أي مدى يمكن للإنسان أن يختار لنفسه بنفسه الطريق أو السلوك الأخلاقي.

عند الحديث عن الأخلاق علينا أن نميز بين وجهين للأخلاق، أحدهما نظـــري والآخـــر عملي، فالأول يضع الأسس والمبادئ والنظريات التي يستند إليها السلوك الإنســـاني، والثـــاني عملي يبحث في التطبيقات العملية لهذا السلوك، داخل كيان عيني محدد.

كما أسلفنا سابقا أن الأخلاق تتألف من وجهين، بل إننا نجد فلاسفة الأخلاق بشكل عـــام وضعوا علم الأخلاق وما يتعلق به تحت نطاق ما أسموه بالفعل العملي، والعقل العملي يدل على تداخل المجال النظري المتمثل بإدراكات العقل المحض مع المجال العملي الذي يعنى بالســـلوك الخارجي فيتكون من خلال ذلك ما يطلق عليه الأخلاق المعيارية، أي كون البعد العقلـــي فيهـــا موجه باتجاه وضع معايير وقيم للبعد العملي الذي يستهدف السلوك الإنساني في الخارج، وبهـــذا يكون التمييز بين مفهومي النظري والعملي في علم الأخلاق تمييزا أكاديميا تبرره طبيعة التمايز بين ما هو ذهني عقلي، وما هو خارجي واقعي، ومن هنا نجد أن البحث النظري في الأخـــلاق يتجه نحو وعي المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها التفكير الأخلاقي، بوصفها نابعة من التحليـــل النظري في المجال الذي ينفرد به عقل الإنسان صاحب القدرة على التفكير، لذا لا بد أن ننطلق لتحليل مفهوم الخير.

حيث اعتبر مفهوم الخير هو القيمة الأخلاقية القصوى، وقد تمحـــورت حولهـــا جميـــع الدراسات التي بحثت موضوع الأخلاق منذ نشأته، فكما أن الحق هو موضوع علم المنطق وعلم القانون، وأن الجمال موضوع علم الجمال، فإن الخير هو موضوع علم الأخلاق، رغم أن هـــذا التصنيف قديم وتقليدي ويضرب بجذوره إلى أفلاطون، الذي اعتبر هذه القيم الثلاث هي المُثـــل العليا المطلقة، والتي تستند إليها المُثل الأخرى، ولكن بعيدا عن الجانب المثالي نجد أن مفهـــوم الخير وما يقابله، أي مفهوم الشر، هما القطبان اللذان يتجاذبان طرفي السلوك الإنساني في الحياة الأخلاقية، ولهذا فإن (الأخلاق ليست لها وظيفة سوى فهم معنى الخير)[1].

---

[1] مراد وهبة، **مستقبل الأخلاق**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة: 1994م ص115

إن مفهوم الخير رغم وضوحه وبساطته إلا أنه لم يفلت من التعقيد النظري في تعريفـــه، فتعريف الخير يتبع في أغلب الأحيان المبدأ الكلي الذي ينطوي عليه فكر الفيلســـوف اليونـــاني أفلاطون، والذي يرى بأن هدف الأخلاق النظرية هو في تحديد الخير الأسمى أو الخير المطلق، وهذا الخير الأسمى عنده هو مزيج من الحكمة والتأمل النظري من جهة ومن اللذة مـــن جهـــة أخرى[1].

إلا أن أرسطو اعتبر أن الخير هو حياة التأمل وقد ماثل في كتابه،(الأخلاق النيقوماخية) بين الخير الأسمى والسعادة إذ أنها غاية الخير، وهي لا تتحقق إلا باكتساب الفضـــائل العقليـــة. لكننا نجد سقراط يجعله مفهوما أكثر واقعية، يرى بأن الخير هو ما يتفق عليـــه النـــاس علـــى اعتباره خيرا جميلا وهو ما يكون في الواقع كذلك دائما مثل العفة والعدالة[2]. هذا الفهم للأخلاق نجده قد تأثر به بعض الفلاسفة في العصر الحديث فيرى شيلك Shelke في كتابـــه (**مشـــكلات الأخلاق**) أن الخير محكوم برأي المجتمع لأنه هو الذي يُنشئ الأوامر وبالتالي فهو الذي يحـــدد مفهوم الخير وما يقابله من مفهوم الشر[3] وهذا هو ما رأته المدرسة الفرنسية الاجتماعية والتـــي كان من أبرز أعلامها إميل دوركايم Emile Durkheim، وهذه المدرسة انتقلت ممـــا هـــو أخلاقي إلى ما هو اجتماعي من خلال رد القاعدة الخُلقية إلى القاعدة الاجتماعية، حيث اعتبـــر الاجتماعي أخلاقي وبشكل تلقائي، اعتبر الإلزام الخُلقي ليس إلزاما خُلقيا ذاتيا إنما هـــو إلـــزام اجتماعي.

ومهما اختلفت التعريفات لمفهوم الخير فإننا نجد أنه لابد من البحث في ماهيـــة الخيـــر كقيمة أخلاقية: فهل للخير قيمة مطلقة؟ أم أنه نسبي ويخضع ويتأثر ببعدي الزمـــان والمكـــان؟ وبالتالي فإن البحث يدور حول موضوع الخير المطلق والخير النسبي، وفي ذلك نجـــد ضـــمن تاريخ التفكير الفلسفي للأخلاق صراعا عميقا تمثل في أوج تجلياته في الصراع الذي كان قائمـــا بين المعتزلة والأشاعرة في صدر الإسلام، حول مفهوم الحسن والقبيح. رأى المعتزلة أن الحسن

---

[1] عادل العو، **الفلسفة الأخلاقية**، منشورات جامعة دمشق، دمشق: 1999م ص148

[2] فضل عباس فرج الله، العولمة وفلسفة الأخلاق،http://www.madarik.org/mag5and6/24.htm

[3] المرجع السابق

الذي يمثل الخير أحد وجوهه، والقبيح الذي يمثل الشر أحد وجوهه، وهما ذاتيان أي أننا لا يمكن أن نتصور الخير بمعزل عن الحسن بمعنى أنه لا يمكن أن نتصور الخير إلا وربطناه مع الحسن ربطا ضروريا لا ينفصل، أي أن هناك علاقة ذاتية ما بين الخير والحسن. وبالمقابل فإن هناك علاقة ذاتية بين الشر والقبيح، وبالتالي فإن هذا المفهوم يؤدي إلى أن إدراك الحسن والقبيح والخير والشر هو وظيفة عقلية محضة، ولا تتدخل فيها قوى أخرى لأن هذا ما تقتضيه طبيعة الأشياء. إلا أن الأشعَرية رأت خلافا لذلك أن الحسن والقبيح لا يمتلكان الأهلية الذاتية، إنما هما من المفاهيم التي يضيفها المشرع على الأشياء، فلولا حكم الشرع الإسلامي مثلا على الزنا بأنه محرم لما عرفنا عقليا أن هذا الفعل ينطوي على القبيح، وبالتالي فإن الأشياء إنما تكتسب صفة الحسن أو القبيح بفعل المشرع، ولا يمكن أن تكون واحدة لهذه الصفة بذاتها، وهذا ما ينطبق تماما على مفهوم الخير والشر[1]، وبذلك نشاهد أن الخير عند المعتزلة يرتد إلى الخير المطلق، أما عند الأشاعرة فيرتد إلى الخير النسبي.

هذا الخلاف لم يقتصر على العهد القديم فحسب، بل امتد إلى العصر الحديث والمعاصر، فنجد أن الارتداد إلى النسبية أصبح أمرا ملموسا جدا ولاسيما من خلال الاعتماد على مكتسبات العالم الحديث والمنهج العلمي الذي أصبح أكثر بعدا عن المفاهيم المطلقة، ولكن النسبية هنا ليست نسبية أشعرية، فهي ليست على شاكلتها ولا تمت لها بصلة، إذ أن النسبية الأشعرية تنتهي إلى مفاهيم ميتافيزيقية؛ غرضها إثبات السيطرة الإلهية على الكون والحياة بشتى أبعادها، بينما النسبية الحديثة في الأخلاق هي نسبية اجتماعية لصيقة بالواقع الذي يعيشه الإنسان، وهذا الذي تمثل في محاولة إميل دوركايم والتي أرجعت الأخلاق إلى العادات الاجتماعية على اعتبار أن الأحكام الأخلاقية هي تركيبية،، أي لا تستبطن العقاب أو الثواب، وليست أحكاما تأليفية أولية خارجة عن نطاق التركيب الاجتماعي، وبالتالي فإن الحكم الأخلاقي لا يحمل في طياته أي قيمة ذاتية، إنما يستمد بُعده القيمي من خلال إضفاء المجتمع هذا البعد عليه، أي القيمة الأخلاقية ترتد في نهاية المطاف إلى قيمة اجتماعية.

---

[1] فضل عباس فرج الله، العولمة وفلسفة الاخلاق، مرجع سابق.

إن موضوع نسبية الأخلاق ومطلقها يتصل اتصالا مباشرا ببحث الأخـــلاق النظريـــة، ورغم أهميته إلا أنه لم يحسم بشكل تام ونهائي، وهذه القضية في الواقع مشكلة عميقة واجهـــت الأخلاق النظرية، إلا أنها ليست المشكلة الوحيدة في ذلك، بل أن الأخـــلاق النظريـــة واجهـــت مشكلة أخرى، هي أن أكبر فلاسفتها قد وقعوا في تجريدات وخيالات مثالية، غير قـــادرة علـــى التأسيس لوعي أخلاقي متميز في الحياة الاجتماعية، فرغم التنظير الفلســـفي لأخـــلاق الواجـــب والإرادة الخيرة والتي سوف نشاهدها بعد قليل عند كانط Kant، حيث بقي تنظيرا فقط ولم يكن قادرا على تجاوز النطاق النظري إلى واقع عملي، وهو ما دعا الدكتور محمد الجبر إلى القـــول بأن عيب الأخلاق عند كانط هو هذا التجريد الفارغ[1]. ويمكن أن نعتبر هذا التحديد صحيحا إلى حد بعيد؛ ذلك لأن الأخلاق أساسها ذو غرض عملي معياري وليس عملية تنظير.

عند الحديث عن الأخلاق النظرية لا بد لنا أن نقف قليلا عند عملاق الفلســـفة المثاليـــة النظرية في الأخلاق إمانويل كانط الذي يقول في مستهل كتابه **(تأسيس ميتافيزيقيا الأخـــلاق)** "كل معرفة عقلية إما أن تكون مادية وتتناول بالبحث موضوعا ما، أو صورية وتتناول صـــورة الفهم والعقل نفسه، والقواعد العامة للفكر على وجه الإطلاق، الفلسفة الصورية تسمى المنطق"[2]، أما الفلسفة المادية، وهي التي تتناول بالبحث موضوعات بعينها، والقوانين التي تخضع لها هـــذه الموضوعات فهي تنقسم بدورها إلى قسمين، إذ أن هذه القوانين إما أن تكون قوانين للطبيعـــة أو قوانين للحرية، ويسمى العلم الذي يعالج الأولى بالفيزيقا، والذي يعالج الآخر بـــالأخلاق، وقـــد يسمي البعض ذلك العلم نظرية الطبيعة ويطلق على هذا نظرية الأخلاق.

ويضيف كانط " لا يمكن أن يحتوي المنطق على جزء تجريبي، وأعني أنه لا يمكـــن أن يحتوي على جزء تقوم فيه القوانين العامة والضرورية للفكر على أسس هي نفسها مستمدة مـــن التجربة، وإلا لما كان منطق. ويضيف كانط، نستطيع أن نسمي كل فلسفة تقوم على أسس مـــن التجربة فلسفة مادية، وكل فلسفة تأخذ نظرياتها عن مبادئ قَبْلية فلسفة خالصة، وهـــذه الأخيـــرة حين تكون صورية تسمى منطقا، فإن كانت مقصورة على موضوعات معينة من موضـــوعات

[1] محمد الجبر، **الموجز في مفهوم الأخلاق والدولة عند هيجل**، دار المعرفة، دمشق: 1994، ص38

[2] المنطق: هو الذي يشتمل على القواعد الضرورية للفرد التي لا يستطيع الفهم بدونها أن يفكر تفكيرا دقيقا ومحكما.

الفهم، تسمى عندئذ ميتافيزيقا، على هذا النحو، تتكون فكرة ميتافيزيقية مزدوجة، ميتافيزيقيا الطبيعة، وميتافيزيقيا الأخلاق، وهكذا يكون للفيزيقيا جانبها التجريبي، بالإضافة إلى الجانب العقلي، ومثل ذلك الأخلاق وإن كانت من الممكن هنا أن نسمي الجانب التجريبي خاصة بالانثربولوجيا العملية، والجانب العقلي باسم الأخلاق[1].

ومن هنا نلاحظ أن كانط ينفي عن الأخلاق خضوعها للتجربة، على اعتبار أن الجانب الذي يتعلق بالتجربة لا يندرج تحت مفهوم الأخلاق وإنما يندرج تحت نطاق الأنثروبولوجيا العملية، والتي تعني عند كانط أساسا علم الطبيعة الإنسانية كما تقدمها لنا التجربة، وكما تظهر في التاريخ، وبذلك فهي تهتم بدراسة الطبيعة الإنسانية في علاقتها بغاياتها الرئيسية، وهي السعادة، والمهارة، والحكمة. إذن هي تبحث في الملكات الإنسانية من حيث قدرتها على تحقيق سعادة الإنسان وتنمية مهاراته العملية عن طريق التربية والتهذيب، وهي بوجه عام تتعلق بموضوعات أفعال الإنسان.

ومن خلال دراستنا لأفكار كانط، فإنه لا يفصل بين الأنثروبولوجيا والأخلاق، فالجانب المتعلق بالأولى يعتبر الجانب العملي والذي يعتمد على التجربة العملية ويستمد منها، والثاني هو عقلي خالص ويصدر قواعد عامة وشاملة ومطلقة.

ويضيف كانط قائلا" أليس من صواب الرأي أن من أشد الأمور ضرورة إعادة فلسفة أخلاقية خالصة، نقية نقاءً تاما من كل ما يمكن أن يكون تجريبيا، ومن كل ما يتصل بقيم الإنسان، بسبب ذلك أن ضرورة وجود مثل هذه الفلسفة أمر يتضح بذاته من الفكرة المعتادة التي لدينا عن الواجب وعن القوانين الأخلاقية، إن كل إنسان لابد أن يسلم بأن قانونا يراد له أن يكون قانونا أخلاقيا، أعني قاعدة التزام، لابد أن يحمل طابع الضرورة المطلقة، وأن الوصية التي تقول: (ينبغي عليك ألا تكذب) لا يمكن أن تكون صلاحيتها مقصورة على أناس دون سواهم أو أنها تصلح لزمان دون آخر."[2]. وهكذا الأمر مع كل القوانين الأخلاقية الأخرى، وفضلا عن هذا

---

[1] إمانويل كانط، **تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: 1965م ص 3-7

[2] المرجع السابق، ص 8

فإن قاعدة الإلزام هنا لا ينبغي أن تلتمس في طبيعة الإنسان ولا في ظروف العالم الذي وضع فيه، بل لا بد من البحث عنها بطريقة قَبْلية في تصورات العقل الخالص وحدها.

ومما تقدم يتضح اهتمام كانط بالجانب النظري للأخلاق، واعتبر أن وجود قواعد أخلاقية وقوانين ثابتة وشاملة تصلح للإنسان في كل ظروف زمانه ومكانه، دون الخلط بذلك الجانب العملي التجريبي المتعلق بعلم الإنسان، والذي هو عرضة للتغيّر والتبدّل، لاعتقاده أن كل التعاليم الأخلاقية الأخرى التي تقوم على مبادئ التجربة البحتة، بل تلك التي تعد بوجه من الوجوه تعاليم عامة، حيثما ارتكزت على قاعدة تجريبية، ولو كان ذلك في أقل أجزائها، وقد يكون أحد الدوافع التي دفعت إليها، نقول: إن مثل هذه التعاليم قد نستطيع أن نسميها قاعدة للسلوك العملي، ولكننا لن نستطيع بحال من الأحوال أن نطلق عليه اسم قانون أخلاقي، وهذا القانون بما أنه غير مستمد أصلا من التجربة فهو قانون قَبْلي.

لقد تحدث كانط مطولا عن هذا الموضوع في روعة كتاباته ميتافيزيقيا الأخلاق، إذ يعتبر أن ميتافيزيقيا الأخلاق ضرورية ضرورة لا غنى عنها، وهو يهدف إلى البحث في مصدر القواعد الأخلاقية الموجودة في عقولنا وجودا قَبْليا، ويعتبر أن الأخلاق ستبقى عرضة للفساد والتأثير، ما دامت تفتقر إلى المعيار والمقياس الأعلى الذي لا بد من الاحتكام إليه، وذلك لأن كل ما ينبغي له أن يكون خيرا من الناحية الأخلاقية لا يكفي فيه أن يكون مطابقا للقانون الأخلاقي بل لا بد أن يحدث من أجله، وإلا يكون التطابق من قبيل الصدفة[1].

وباعتقادي أن هذا يحمل شيئاً من المنطق، فأنت تصدق لأن القانون الأخلاقي يلزمك أن تكون صادقاً، وتفي بعهودك للناس لأن عدم الوفاء بها يكون منافيا للقانون الأخلاقي، بمعنى أن الشخص الذي يقوم بمساعدة الفقراء والمحتاجين هو يطبق القانون الأخلاقي، ولكنه قد يكون فعل ذلك رياء أو من أجل أن يكسب محبة الناس وأصواتهم في الانتخابات، أو من أجل أن يقول الناس أن فلاناً كريماً ويذيع صيته، فهذا ليس خُلقاً ولا أخلاقا حسب ما تقدم من طرح كانط، بل يجب عليك أن تساعد المحتاجين والفقراء لأنك عندما تفعل ذلك تطبق قاعدة أخلاقية وتطيع

[1] إمانويل كانط، **تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق**، مرجع سابق، ص11

قانوناً أخلاقياً، إذن فالفعل نفسه يجب أن يكون بالأساس من أجل إطاعة القاعدة الأخلاقيـــة، ولا يكفي أن يكون مطابقا لها وإلا يكون هذا التطابق مجرد صدفة حسب رأي كانط.

ومن هنا يرى كانط أنه من الضروري البحث عن فلسفة أخلاقية نقية خالصة، فـــلا بـــد لهذه الميتافيزيقيا أن تسبقه وتتقدم عليه، وبغيرها لن يكون للفلسفة الأخلاقية وجود، بل أن الفلسفة التي تخلط تلك المبادئ الخالصة بالمبادئ التجريبية لا تستحق أن تسمى فلسفة، وذلك لأن الفلسفة تتميز من المعرفة العقلية السابقة بأنها تعرض ما تتصوره مختلطا على هيئة علم مستقل بذاته، ولا تستحق أن تسمى فلسفة أخلاقية، لأنها بهذا الخلط تفسد نقاء الأخلاق وتتعارض مع الهـــدف الذي تريد هي نفسها تحقيقه.

ويمكن اعتبار كتاب ميتافيزيقيا الأخلاق، لا يزيد عن كونه محاولة للبحث عـــن المبـــدأ الأعلى للأخلاق وتثبيت دعائمه، وهي محاولة تفي في الهدف المقصود منها لأن تكـــون عمـــلاً متكاملا يمكن الفصل بينه وبين كل مبحث آخر في الأخلاق.

إن كان كانط من أشد المؤيدين للأخلاق النظرية، بل يعتبر الأب الروحي لهـــا، فهنـــاك مجموعة كبيرة من الفلاسفة والمفكرين الذين عارضوا كانط ولوسن أيضا، في اعتبار الأخـــلاق نظرية، من أبرزهم، ليفي بريل Levy Bruhil (1857-1939) في كتابه بعنـــوان "**الأخـــلاق وعلم الايين**" الذي صدر سنة 1902م. هاجم الأخلاق النظرية بشدة، فيقول:" إن الأخلاق تعتبـــر نفسها نظرية وعملية في نفس الوقت، وهذا فاسد منطقيا، حسب رأي ليفي لأن الأخلاق النظرية دائما معيارية، ولهذا فهي لا تكون نظرية بالمعنى الصحيح، وذلك لأن النظري يصف ويصـــدر أحكاما واقعية، بينما المعياري يصدر أحكاما تقويمية تأمر بكذا وكذا، ولا يمكـــن الجمـــع بـــين النظري والتقويمي، وبين الواجب والتقرير للواجب، ومن المستحيل وضع نظرية لما يجـــب أن يكون وإنما توضع النظريات لتفسير ما هو كائن"[1].

[1] عبد الرحمن بدوي، **الاخلاق النظرية**، مرجع سابق، ص25-26

ويضيف ليفي بريل أن المعرفة لا يمكن أن تكون معيارية: لا حين نريد أن نستخلصـــها من العقل أو التجربة، ولا نستطيع الاستقراء مهما كان نوعه في البيولوجيا أو علم الاجتمـــاع أو علم النفس أن يزودنا بقواعد للسلوك، والأخلاق المستندة إلى البيولوجيا أو علم النفس هي تمامـــا ما بعد أخلاقية، شأنها بذلك شأن الأخلاق التي تهتم بالخير الأسمى سواء بسواء، ولهـــذا يجـــب التمييز بين علم (الايين) أو علم الاجتماع وعلم الأخلاق، والأخلاق التي تنزع إلى وضع قواعـــد وأوامر وواجبات بالاستناد إلى الوقائع الاجتماعية، كما دعا إلى ذلك اوجيست كونت، وهربرت اسبنسر.[1]

يواصل ليفي، قمة هجومه على الأخلاق النظرية حينما يصفها بأنها عديمة الفائدة، ولا جدوى منها، معللا ذلك أن النظريات والمذاهب الأخلاقية، رغم اختلافها في الأمـــور النظريـــة، فإنها تتفق جميعا في القواعد العملية التي تُقرها، فسواء كان المذهب الأخلاقي رواقيا أبيقوريـــا، وضعياً روحياً، لاهوتيا، ومهما كانت من شدة حرصه على الدفاع عن المبادئ النظرية التي يقوم عليها، فإنه يتفق في نتائجه العملية، أي في الأوامر والنواهي والواجبات والقواعد العمليـــة مـــع سائر المذاهب الأخلاقية. ويتابع ليفي نقده للأخلاق النظرية، ويهاجمها حيث يقول: كل الخلافات بين الفلاسفة الذين انشغلوا بموضوع الأخلاق، لم ينجم عنها تأثير كبير في ضمائر النـــاس، ولا حتى في السلطات الدينية، بينما اكتشـــاف جـــاليلو Jalelo لحركـــة الأرض، وعـــرض دارون Darwen لمذهبه في التطور كان له دوي هائل وكبير على مستوى السلطات الدينية آن ذاك[2].

ويعتمد ليفي، في نقده للأخلاق النظرية على مصادرتين غير مقبولتين على حد قولـــه[3]، الأولى: أن الطبيعة الإنسانية سواء كانت الفردية أو الجماعية، هي واحدة في كل زمان ومكـــان، والأفعال والوجدانية ينظر إليها على أنها ثابتة لا تتغير، وهذه الأخـــلاق تتجاهـــل أن الإنســـان يتطور، وأن الإنسان يختلف من حضارة إلى أخرى، ومن شعب إلى آخر، وأحياناً داخـــل البلـــد الواحد، فالحضارة الغربية المتأثرة بالمسيحية تختلف عن حضارة الشرق الأقصى.

---

[1] عبد الرحمن بدوي، **الاخلاق النظرية**، مرجع سابق، ص 29

[1] جريدة الشعب /http://www.alarabnews.com/alshaab.

[3] المرجع السابق.

أما المصادرة الثانية: أن الأخلاق النظرية تفترض أن الضمير الأخلاقي وتصورات الواجب، والقواعد الخاصة بالسلوك، كل هذا كل منسجم، وليس فيه تناقض، وأن الضمير الأخلاقي في الإنسان ذو وحدة عضوية، وأن تعاليمه لا تتناقض بينها، وهذه الوحدة المنسجمة للضمير الأخلاقي تناظر الوحدة التنظيمية للأخلاق النظرية. فكانط مثلا، ظن أن الأوامر المطلقة التي تترجم إليها الواجبات الخُلقية لا يمكن أن يحدث تناقض فيما بينها، وأن أوامر الضمير تكون دائما منسجمة، وهذا ينطبق على المذهب القائل بالمنفعة والسعادة، تفترض أن ليس هناك تنازع لا يقبل الحل، بين مختلف اللذات ومختلف المصالح من ناحية،وبين المصالح السامية للنفس الإنسانية من ناحية أخرى.

إن ليفي بريل يعتقد أن هاتين المصادرتين زائفتين، ولا تقومان على أي أساس من الصح، أو المنطق، لأنه من الأمور المؤكدة في الحياة الأخلاقية، أن ثم تنازع بين الواجبات بعضها مع بعض وبين المصالح والضمير الأخلاقي معقد جداً، وحافل بالتناقضات، ويوجد بينها تصادم دائم، وهناك صراع كبير لا ينتهي بين الواجبات، سواء بين واجبات الفرد والأسرة، والواجبات تجاه العائلة والوطن وغيرها، لذلك يرى ليفي أن يطرح موضوع الأخلاق النظرية جانباً ويستبدله بعلم (الايين)[1]. فبدلا من وضع الأخلاق من خلال تصورات عقلية بشكل مجرد، يدعو إلى دراسة الواقع الاجتماعي، وتحليل ماضي المجتمعات الإنسانية، لإدراك القوانين والروابط التي تحكم الظواهر الاجتماعية. وينتهي بالقول أن القواعد والمبادئ الأخلاقية إنما هي مجموعة من الوقائع، وأن الضمير الأخلاقي هو مؤلف من مجموعة من العادات والأعراف والتقاليد[2].

ومجمل طرح ليفي، أنه يدعو إلى نبذ كل أخلاق نظرية، ليستبدلها بعلم(اللايين)، وهو علم وضعي يستند إلى معطيات الوقائع الأخلاقية لدى مختلف الشعوب على مدار التاريخ الإنساني، وعلم (اللايين) يكون عبارة عن فيزياء أخلاقية، لذلك يرى أنه من الضروري أن

---

[1] (الايين): كلمة فارسية ومعناها العادات والأعراف والتقاليد والرسوم.

[2] عبد الرحمن بدوي، **الاخلاق النظرية**، مرجع سابق، ص 9–16

نخلص علم الأخلاق من الاعتبارات الذاتية حتى يصبح علماً موضوعياً، شأنه شأن سائر العلوم الموضوعية الأخرى.

وبهذه الطريقة يعتقد ليفي أن علم (اللايين) الذي سعى الى تأسيسه سينشـئ يومـا مـا صناعة أخلاق جديدة تكون قادرة على مواكبة تطورات العصر، وكذلك نبذ العناصر التي عفـا عليها الزمن، وتشكيل أخلاق قادرة على تحقيق آمال وطموحات الإنسانية.

فردريك روه Fredrik Roh (1861-1909) يعتقد أنه لا يمكننا أن نستخلص الاعتقاد الأخلاقي من أي مذهب نظري، وهو يهاجم كل أصحاب المذاهب، أو على حـد قولـه الـذين يعتقدون خارج الاعتقاد[1]، ويزيد في تحديد التجربة الأخلاقية فيقول:- "إن أهم ما يميزهـا هـو الفعل ذاته، لذا لا يمكن استشعار المبادئ الأخلاقية إلا من خلال السـلوك نفسـه، وبممارسـة الفعل"، وهذا يعني أن التجربة الأخلاقية تتحقق في الاتصال الحي بمن يفعلون، وليس للإنسـان أن ينظم سلوكه وفقا لنموذج ثابت، بل الإنسان هو الذي يخلق النموذج، وهو يفعل أثناء ممارسته للسلوك، ويجدد خُلقه من خلال الفعل[2].

وهو يعتبر أن اليقين الأخلاقي في حالة صورية مستمرة، وهو متغير وغير ثابت، وبذلك يتجدد الفعل والسلوك الإنساني، أي أنه قابل للتعديل والتنقيح باسـتمرار، إذن لا يوجـد قاعـدة أخلاقية ثابتة وشاملة ومطلقة، بل تعتمد على المثل الأعلى الذي يصنعه الإنسان لذاته، من خلال أفعاله وسلوكه في الحياة.

ومن هنا نلاحظ أن فردريك روه أقرب إلى ليفي، ويتناقض مع كانط لأنه ومـن خـلال سياقه السابق، يتضح لنا أنه يعتبر التجربة الأخلاقية تسبق كل نظرية وكل تفكير أخلاقـي، لأن المثل الأعلى لا يمكن إلا أن نستخلصه من التجربة والفعل. ومن الأمور التي تجعلنا نشاهد قربه من ليفي وتعارضه الشديد مع كانط، هو أنه كان يحمل على الدعوة القائلة، بكلية وثبات المبادئ الأخلاقية.

---

[1] أي أنهم يعتقدون خارج الفعل نفسه.

[2] عبد الرحمن بدوي، **الاخلاق النظرية**، مرجع سابق، ص 16-18

أما هيجل Hegel، فإنه لم يكن يرى في ذلك الوقت إقامة أي فاصل بين العقل والتجريب، بل كان يرى أن أي ديانة بل أي أخلاق، لا يمكن أن تقوم على العقل الخالص وحده، وإلا لكان في ذلك تجني أكيد على الواقع البشري، وكل دين يقتصر على تزويد أتباعه بمجموعة من العقائد الذهنية، إنما يمثل حملا ثقيلا تنوء به ذاكرة الناس، دون أن يكون من شأنه تحريك إراداتهم، ودوافعهم نحو العمل، إذن لا بد من الاستعاضة عن تلك الديانة الموضوعية المنبعثة عن النزعة العقلية اللاهوتية والفلسفة بديانة أخرى، تكون قاعدتها العمل وتغيير الإرادة، وتجدد القلب، لا مجرد الإيمان ببعض الحقائق النظرية أو التمسك بعلاقة مجردة مع الحقيقة الإلهية, أو المناورة ببعض العقائد العقلية الخالصة.[1]

لم يكتف هيجل بمناهضة النزعة العقلية المتطرفة في النظر إلى الدين، بل هو قد ثار أيضاً على النزعة الفردية المتطرفة، التي كانت تعد الدين مجرد وسيلة شخصية بحتة لا تهم سوى الفرد، وحجة هيجل في ذلك، أن الأصل في شقاء الضمير المعاصر إنما هو هذا الطلاق الذي تم بين الدين من جهة، والحياة من جهة أخرى، وكان ليس ثمة صلة على الإطلاق بين المتناهي واللامتناهي، أو بين الأرض والسماء، ومن هنا فإن المهمة التي تقع على عاتقنا أولا وقبل كل شيء إنما هي العمل على توسيع الدين بحيث يشمل الحياة بأسرها[2].

من هنا نجد هيجل يربط الدين بحياة الجماعة، فيقرر أن ثمة ضرورة روحية باطنية، تفرض نفسها على شتى مظاهر الحياة الروحية للبشر، بما فيها الدين، وهذه الصلة الوثيقة التي تجمع بين الدين في مجتمع، وبين روح الشعب المعتنق لهذا الدين، ويعتبر بذلك تحقيق الخير الأسمى للأمة.

لقد اهتم هيجل بالقيم الأخلاقية بشكل كبير وربطها بموضوع الدين، لأن من شأن ارتباطهما معاً، العمل على رفع مستوى الفرد، وتنمية روح العمل الجماعي، وتعمل كذلك على تطوير الأمة ونهوضها، ومن هنا يطرح هيجل تساؤلا عن السبب الذي من أجله تحولت

---

[1] زكريا إبراهيم، **هيجل والمثالية المطلقة**، دار مصر للمطبوعات، القاهرة: 1970م، ص35

[2] المرجع السابق، ص 38-40

المسيحية، من ديانة تدعو إلى الحرية وتنادي بالمحبة إلى ديانة تقوم على السلطة، وتدعو إلـــى العبودية. ويعيد هيجل ذلك إلى مجموعة من الأسباب، أولها: تسلل بعض العناصر اليهودية إلى الديانة المسيحية، وجعلوا من الإيمان بالمسيح مجرد تمسك ببعض الحقائق الدينية المذهبية، ومن هنا فإن الحياة الأخلاقية لم تعد تعتمد على التلقائية الحية للعقل العملي، بل أصبحت تستند إلـــى التعاليم الوصفية للكنيسة، وتبعا لذلك فإن المسيحي لم يعد يستشير ضميره قبل الإقدام علـــى أي فعل، بل أصبح يبحث عن القوانين، التي استند رجال الكنيسة إليها بهذا الخصوص، وهكذا صار النشاط الشخصي للفرد قائم على دعامة خارجية محضة[1].

ومن خلال ما تقدم يمكننا أن نلاحظ بوضوح العلاقة بين الأخلاق والدين من جهـــة، و الأخلاق والنهوض بالأمة من جهة ثانية، فيرى هيجل أن سبب تراجع أوروبا، وبشكل عام فـــي العصور التي عرفت بعصر الظلام، يعود إلى انحطاط أخلاقي، والابتعاد عن القـــيم الأخلاقيـــة التي يعتبرها هيجل مرتبطة وبشكل مباشر مع الدين.

إن الخلاف بين جميع الفلاسفة يدور حول ماهية الأخلاق، فهل هي نظريـــة أم عمليـــة تجريبية، أم أنها مستمدة من تعاليم دينية، وباعتقادي أن جميعهم بتطرفهم بـــاؤوا بالفشـــل، لأن الأخلاق فيما سيتضح لنا لاحقا، أنها تحتوي على جزء من كل ما تقدم، وفي هذا السياق يحاول كانط التغلب على هذا القصور فيقول:" هل من العسير علينا حقا أن نتصـــور أن الأصـــل فـــي الأفكار الأساسية وفي مقدمتها الأمر الأخلاقي المطلق، هو العقل الخالص نفسه إن الإنسان منـــا ليس بحاجة إلى بحث طويل يدله على أن هناك نوعين من المعارف، تلك التي نســـتمدها مـــن التجربة، فهي لهذا السبب معارف عرضية جزئية، تحتمل التعدد والاستثناء، وتلك التي تنبع من العقل فهي لهذا السبب معارف ضرورية مطلقة شاملة، ومـــن هـــذه الأخيـــرة نـــذكر معـــارف الرياضيات ومعارفنا في العلوم الطبيعية، التي تتيح لنا قوانينها الضرورية العامة؟ أن نتنبأ بمـــا يحدث في الكون، وكذلك معرفتنا بالأمر الأخلاقي الذي يصلح لكل إنسان في كل زمان ومكان، لأنه قانون عقلي مطلق، يصدر في أوامره عن العقل مستقلا عن التجربة"[2].

---

[1] زكريا إبراهيم، **هيجل المثالية المطلقة**، مرجع سابق، ص 38-50

[2] امناويل كانط، **تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق**، مرجع سابق، ص 55

إذن لا يمكن اعتبار الأخلاق نظرية بشكل مطلق، وأنهـا ثابتـة لا تتغيـر، ولا تقبـل الاستثناء، وشاملة وتصلح لكل زمان ومكان، لأن في ذلك تجني على الخبرة البشرية، والتجربة الإنسانية التي تشهد بأن هناك الكثير من القيم تغيرت عبر الزمن، وتم استبدالها بقيم أخرى، كما أن القول بأن الأخلاق متغيرة وغير ثابتة بشكل كلي، وأنه لا يوجد هناك أخلاق نظرية أيضا فيه تجني وظلم كبير، لأن هناك قيما مثل الصدق والأمانة والوفاء بالعهود، أثبتت صـحتها وثباتهـا عبر الزمان والمكان، لذلك نرى أن الأخلاق فيها جانب نظري مقدس ولا يمكن الاستغناء عنـه أو التفريط به، وهناك جزء مستمد من الواقع والتجربة وهو متغير، وهذا ما يبرر الثورة علـى القيم البالية واستبدالها بقيم جديدة أكثر قدرة على مواكبة التطور وإحداث التنمية.

الفصل الثاني

بين الخُلق والأخلاق

في هذا الفصل نحاول توضيح الفرق بين أخلاق الصورة وأخـــلاق المضـــمون. تحـــت عنوان آخر من هذا الفصل نعمل على التميز بين الخُلق والأخلاق، وكذلك الضغط علـــى خُلـــق المجتمع العربي.

1.2 أخلاق الصورة وأخلاق المضمون

لا بد لنا عند دراستنا لعلم الأخلاق أن نميز بين أخلاق الشكل ethiqu formelle وبين أخلاق الموضوع ethique materielle.

1.1.2 الأخلاق الصورية(الشكل)

ويعتبر كانط Kant، صاحب مذهب ومؤسس فلسفة الأخلاق الصورية، لأنـــه يعتبرهـــا وحدها القادرة على أن تجعل قيمة الخير والشر تقوم في حالة النفس gesisnnang، بينما أخلاق المضمون أو الموضوع لا بد أن تنتهي إلى أن تصبح نجاحاً، أعني أخلاقا تجعل قيمـــة الفعـــل والشخص وقيمة كل سلوك متوقفة على النتائج العملية لهذا الفعل في العالم، ومـــن المؤكـــد أن نتائج الفعل الأخلاقي بمعزل عن القيمة الأخلاقية للأشخاص والأفعال وألوان السلوك بمختلـــف أشكالها، وهذا قد تناولناه سابقا[1].

يميز كانط Kant, بين حال النفس gesisnnung وبين النية absicht, فإن حال الـــنفس تقع في منزلة أعمق من النية، إذ النية لا تكون بادئ الأمر إلا ما يلقى هذا السلوك أو ذاك مـــن نجاح في الواقع، أما حال النفس فتوجد في الأحوال التي لا تكون لنا فيها نية معينة بإزاء إنسان ما، مثلا لنفرض أن إنسانا تقدم إلينا طالبا مساعدة في أمر ما فإن تجربتنا الأولى معه هي فـــي

[1] عبد الرحمن بدوي، **الأخلاق النظرية**، مرجع سابق، ص 30

اتخاذ موقف من هذا الإنسان إيجابي أو سلبي، بغض النظر عن نيتنا في إنجاز أو عدم إنجاز ما يطلب من مساعدة[1].

ومن هذا المنطلق يرى كانط أن الأخلاق يجب أن تكون قَبْليةapnori، ويسوق للبرهنة على ذلك هذه الاعتبارات:

- إن كل المعاني (التصورات) الأخلاقية قَبْلية ومصدرها ومقرها في العقل، وهذه المعاني لا يمكن أن تستخلص من أية معرفة تجريبية وبالتالي عرضية.
- وهذه القَبْلية المطلقة للتصورات الأخلاقية هي وحدها القادرة على تأمين مكانة هذه التصورات وضمان وظيفتها بوصفها مبادئ عالية، لأن كل تجريبي يضاف إليه من شأنه أن يزيل بالقدر نفسه من تأثيرها الحق ومن القيمة المطلقة للأفعال.
- وهذه الأخلاق يفترض بها أن تقبل التطبيق على كل موجود عاقل بوجه عام، ومن أجل هذا لا بد لها أن تعالج بمعزل عن علم الإنسان بوصفها فلسفة محضة، أعني ميتافيزيقية. كل القوانين الأخلاقية يجب أن تُستنبط من (التصور الكلي لكائن عاقل بوجه عام)[2].

ويتضح لنا من حديث كانط، أن الإرادة الأخلاقية تمتاز بأنها غير مشروطة بشرط، لأن ما هو خير أخلاقيا يفرض نفسه على ضميرنا دون قيود ولا شروط، لأنه أمر مطلق، أمر يتوقف على موضوع بذاته أو شرط من الشروط، وعلينا أن نفعل الخير لا من أجل غاية أو غرض، بل لذاته، لأن الخير الأخلاقي خير في ذاته، والقانون الأخلاقي لا علاقة له بالجانب العاطفي في الإنسان، هو يصدر عن الإرادة المسترشدة بالمعرفة، أو بما يسميه كانط (العقل العلمي)، وبالتالي من يعمل بدوافع خُلقية لا يسترشد بميول ولا بمنافع.

إن الإنسان يعرف القانون الأخلاقي، وضميره عقلي عملي يملي عليه واجبات صورية، فالواجب نحن لا نقرره لتجربة، ولا بالاستنباط من معرفة سابقة، بل هو حُكم تركيبي قَبْلي يعبر

[1] عبد الرحمن بدوي، **الأخلاق النظرية**، مرجع سابق، ص24

[2] المرجع السابق، ص 26

عن طبيعة عقلنا، وأن أهم ما يميز الحكم التركيبي القَبْلي هو أنه يبدو للعقل مباشرة على أنه كلي universel وضروري، فكما أن القول بأن لكل ظاهرة سببا، وبأن كل فعل لا بد أن يحدث في زمان ومكان معينين، كل هذا صادق صدقا كلياً وضرورياً، فمرجع هذا إلى أن هذه الأقوال هي أحكام تركيبية قَبْلية، وكذلك الحال في القوانين الخُلقية نجدها تتصف بصفة الأحكام التركيبية القَبْلية، أي صفة الكلية والضرورة، فالواجب في رأي كانط كان أمراً كليا وضروريا[1].

ويرى كانط أن في استطاعة العقل أن يميز من ألوان السلوك ما يتفق مع الواجب الأخلاقي وما لا يتفق، ويمضي بعد ذلك في استنباط الأخلاق والواجبات الأخلاقية، فمثلا وجود إنسان في ظروف مضطربة وصعبة فإنه أمام أمرين إما أنه من المسموح به في بعض الظروف ألا يفي المرء بالتزاماته؛ أو ليس من المسموح به أن لا يفي المرء بالتزاماته، أمام هذه الالتزامات لا يستطيع العقل أن يختار إلا ما يصح أن يصبح قاعدة كلية، بمعنى أن الوفاء بالالتزامات والعهود والتعهدات إنما قصد به تسهيل العلاقات بين الناس بتمكين كل واحد منهم من الاعتماد على فعل الآخر في المستقبل، فإن قلنا بإمكانية التحلل من الالتزامات في بعض الأحوال، فإن هذا القول من شأنه أن يناقض هذا النظام والغرض الذي من أجله وضع، ولا يجوز الاعتراف بضرورة الوفاء بالالتزامات وفي نفس الوقت السماح للناس بالتحلل من الالتزام إذا ما كان ذلك مضايقا لهم. ولهذا فإن العقل يقضي بأن يفي المرء بكل تعهداته في كل الظروف والأحوال.

انطلاقا من ذلك وضع كانط القاعدة الأولى في الأخلاق وهي (افعل دائما بحيث تكون قاعدة فعلك صالحة عقليا لأن تكون قاعدة كلية)، وبهذا المبدأ الصوري الخُلقي يمكن أن نحدد هل هذا الفعل أو ذاك جائز أخلاقيا. يكفي في هذه الحالة أن يتساءل المرء: ماذا سيحدث لو أن هذا الفعل أو السلوك قد صار كليا مشروعا؛ فمثلا لو أودع إنسان عندي وديعة وتوفى هذا الشخص، وهنا أتساءل : هل أفي الوديعة إلى الورثة أو أنكرها؟ فلو قلت أنكرها لأن في ذلك مصلحة لي، فعلي أن أمتحن صحة هذا التصرف، أن أجعله قاعدة عامة، هي : يجب أن أنكر

[1] عبد الرحمن بدوي، **الأخلاق النظرية**، مرجع سابق، ص 30

كل وديعة أودعت عندي، ومن الواضح أن هذا يتناقض مع مبدأ الوديعة، ولن يودع إنسان شيء لدى آخر، وبهذا تنتفي فكرة الوديعة.

في مقدمة كتابه بعنوان ميتافيزيقيا الأخلاق يعتبر كانط الإرادة الخيرة هي الخير حقـا، فإن الشخص الإنساني يصبح إذن قيمة مطلقة، لا يمكن أن تكون في خدمة أية منفعة مادية، ومن هنا جاءت القاعدة الثانية للأخلاق عند كانط وهي "افعل دائما بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي شخص الآخرين على أنها غاية وليست أبدا على أنها مجرد وسيلة"، ولمـا كانـت الإرادة الخيرة تقوم في إرادة القانون وليس في مجرد تنفيذه فإن ثمة قاعدة ثالثة للسلوك "افعـل دائمـا بوصفك ذاتاً مستقلة" واستقلالها ليس فقط عن سائر الإرادات بـل وأيضـا عـن موضـوعات الإرادة[1]. تلك هي الصورية في الأخلاق التي اشترطها كانط.

يتضح لنا مما تقدم تحريم الاستثناء من القاعدة الخُلقية: ذلك أنه لا يبـيح فـي أمـره المطلق استثناء، مع أننا نعرف بالحس الخُلقي أن ليس ثمة قاعدة أخلاقية بلغت من القداسة حـدا يمنع من أن نستثني منها بعض الحالات، لأن القانون أصلا قد وضع لخدمة الإنسان ومن أجـل الإنسان، وليس الإنسان هو الذي خُلق من أجل القانون، ومن أجل هذا كان من الضلال أن يطيع الإنسان القانون طاعة عمياء، وعليه أن يستفتي قلبه، فالإنسان لـيس هدفـه عبـادة القـوانين الأخلاقية بقدر ما أن هذه القاعدة وجدت لخدمته.

إن المبادئ الخُلقية المسلّم بها كثيرا ما تُكسر، فالقتل المحرم والذي يعد جريمـة، يعـد مشروعاً غاية الشرعية في الحرب، حتى أن القواعد الإلهية التي تأخذ طابع القداسة يوجـد لهـا استثناءات، وفي الإسلام وردت أكثر من آية في أكثر من موقع، (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) لأن في القاعدة نفسها يجيز الاستثناء في ظروف معينة.

ولكن في المقابل كان هناك موجة شديدة قام بها الأخلاقيون الآخرون، فقالوا أنه لا شكل بدون موضوع، ولا صورة بدون مادة، وكذلك لا نية بدون تعليق بشيء معين؛ ولا إرادة إلا إذا

---

[1] عبد الرحمن بدوي، **الأخلاق النظرية**، مرجع سابق، ص30-34

كان لها موضوع خاص، ولو غض المرء النظر عن النتائج لزالت النية. ومن أبرز هؤلاء ماركس شيلو Marx Shelo (1874–1928)، الذي نادى بأخلاق الموضوع التقويمية materule wertethik فقال إنه من غير الممكن أن نُقيّم إنسانا من حيث سلوكه تبعا لنواياه، فكل نية يمكن أن تصدر عن حال النفس خيرة أو شريرة[1]. وهذا يقودنا للحديث عن أخلاق المضمون.

2.1.2 أخلاق المضمون

أما فيما يتعلق بأخلاق المضمون فإنها كما أسلفنا جاءت كردة فعل على الأخلاق التي نادى بها كانط، والتي دعا إليها الأخلاقيون من مختلف النزعات ونقصد بأصحاب النزعات سواء كانت نفعية أو موضوعية أو اجتماعية.

يعتبر ماركس شيلو (1874–1928)، ورينيه لوسن (1880–1954)، من أهم أصحاب نزعة القيم التي ظهرت بقوة في بدايات القرن العشرين. حيث يرى هؤلاء أن القيم وهي موضوع الميول والرغبات والتقديرات، تؤلف ميدانا مستقلا تماما عن ميدان الوجود، وتؤسس أحكاما خاصة تتعلق بالتقدير مردها إلى الانفعال ولا ترجع إلى العقل، والقيمة هي في جوهرها خُلق ومثل أعلى وصورة من الإنسان نحو غايات يضعها بحريته، وتجد أساسها النهائي في الحرية اللا متناهية للإنسان، تلك الحرية التي لا تتجلى ولا تؤكد تماما إلا في الفعل الذي يصنع به الإنسان غايات[2].

إن ما يهمنا عند الحديث عن القيم تلك التي تتعلق بالأخلاق، كما تحدث عنها لوسن حيث قال: إن القيمة الأخلاقية هي ليست القيمة المطلقة؛ وإنما هي قيمة محددة، متميزة عن سائر أنواع القيم، ولا يحق لها أن تحل محل غيرها من القيم، وليس من حقها أن تفرض عدم الاحترام نحو الحق، وهو القيمة العقلية، ولا الازدراء نحو الجمال الذي هو القيمة الفنية، ولا الاستخفاف بالمحبة التي هي القيمة الدينية، لأن كل واحدة من هذه القيم تعبير عن القيمة المطلقة؛ وكذلك

---

[1] توفيق الطويل، **فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها**، مرجع سابق، ص 111

[2] المرجع السابق، ص 117

القيمة الأخلاقية: إذ هي تعبير عن القيمة المطلقة، ولكن بينما القيمة المطلقة يجب أن تركز كـل قيمة في ذاتها، فإن الحياة الإنسانية بسبب محدودية الذات مقدّر عليها أن تتحـرك وأن تختـار، حتى أن القيمة الأخلاقية كما نعرفها في تجربتنا، يجب أن تحدد بأن تتفصل بدرجات متفاوتة في العمق عن سائرها وينتج عن هذا أن القيمة المطلقة تبقى، وستبقى نهائية، بالنسبة إلـى تجربتنـا فوق القيمة الأخلاقية، فمثلا تتلاقى كل القيم مع الأخلاق فتصبح قداسة مطلقة، ونوعا من الجنـة التي فيها نملك نهائيا وفي آن واحد الحقيقة المطلقة، والسرور المحض والفضيلة والمحبـة الـلا متناهية[1].

وبهذا ناقض وبشكل صريح أخلاق الشكل أو الأخلاق الصورية التي نادى بهـا كـانط حيث اعتبر القيمة الأخلاقية هي قيمة الأنا، ويمكن تعريفها بأنها ما يجب فعله وهي بالتالي قيمة الفعل. ويعتبر علماء الاجتماع هم أكثر من أبحروا في موضوع الأخلاق؛ واعتبروها لا تختلـف عن علم الاجتماع من حيث أنها علما وضعيا، والذي يقتضي استنباط الأخلاق من علم آخر بـل الأخلاق لها قوانينها الخاصة، وتقوم على وقائع ينبغي تفسيرها ومعرفتها، والوقـائع الأخلاقيـة ينبغي أن تلاحظ وتوصف كما توصف ظواهر الطبيعة، وهي تفرض نفسها على الباحث كوقائع موضوعية، في الأعراف والعادات والنظم والعقائد القائمة في كـل مجتمـع مـن المجتمعـات البشرية، وعلى الباحث أن يلاحظ في الماضي والحاضر وأن يميز الثابت والمتغير، وأن يلاحظ كيف تتغير وبهذا يستطيع أن يستخلص قوانين عامة ضرورية، وبالتالي أن يقيم علم الأخلاق.

وهم يعتبرون أن البيولوجيا لم تصبح علما دقيقا إلا حينما انصرفت عن التفكير في مبدأ الحياة وعكفت على ظواهر الحياة، وبنفس الوقت يعتقدون خطـأً الفلاسـفة حينمـا يظنـون أن الأخلاق ينبغي أن نصنعها، إذن الأخلاق عتيدة حاضرة فعلا في المجتمعات الإنسانية، وما علينا إلا أن نلاحظها وليس لعلم الأخلاق أن يبدل في وقائع الأخلاق، بل كل ما يحـق لـه هـو أن يدرسها ويصنفها ويستنبط قوانينها، وكان ليفي بريل الذي تحدثنا عنه سابقا هو من أهم الفلاسفة الذين تحدثوا في هذا الاتجاه.

---

[1] روينيه لوسن، **الأخلاق العامة**، باريس: 1947م، ص699

ولكن جستان بلو (1859–1930)، قد تحدث عن هذا الموضوع في دراساته تحت عنوان **(دراسات في الأخلاق الوضعية)** باريس: سنة 1907م في الصفحات من (482–523) كان من الذين اهتموا بشكل كبير وجدي بإيجاد أخلاق وضعية، وكانت تدور فكرته الأساسية حول أن فكرة الأخلاق الوضعية، أو الأخلاق الحقيقية القابلة للبرهنة عليها هي فكرة غامضة في صورتها، لأن فكرة الأخلاق هي في جميع الأحوال فكرة معيار عملي يعرض نفسه للإرادة، بينما فكرة الحقيقة لا معنى لها إلا بالنسبة إلى عقل وظيفته نظرية في جوهرها، فالذهن لا يخلق موضوعه ولا يستطيع أن يؤدي وظيفته على الوجه الصحيح إلا إذا تحرر من كل إرادة وكل رغبة، وعلى العكس نجد الأخلاق تقترح شيئا يُفعل، وتفقد كل معنى لو أنها اقتصرت على ما هو معطى فعلا، وبهذا لابد من تفسير لإعطاء معنى لفكرة الأخلاق الحقيقية، أو الأخلاق الوضعية القابلة للتبرير بواسطة مناهج عامة للتجربة والعقل معا[1].

ويضيف جستان، إن الحكم الأخلاقي لا يوجد حقا إلا إذا تضمن المواقف من جانب الذات، فالقيمة لا توجد إلا بالنسبة إلى من يقر بها، وموقف الذات الأخلاقية يمكن أن يقارن بموقف الشخص المفكر الذي يبحث عن الحقيقة، كما يؤكد أن المعطيات لا تكفي بنفسها لتكون أحكاما أخلاقية، وهذا هو الخطأ الذي اشترك في الوقوع فيه أصحاب النزعات اللاهوتية والطبيعية والوجدانية العاطفية، حين ظنوا أنه من الممكن تأسيس ما هو واجب على ما هو كائن والسلطة المنقولة والعادات والاندفاع والغريزة لا يمكن أن تكون مبادئ للأخلاق.[2]

وهو يؤكد أن المعقولية العملية الحقيقية هي عينها استقلال الإرادة، ولا يمكن تخيلها إذا بحثنا في الأصل أو في مصدر القاعدة المقترحة في مبدأ قيمها واحترامها؛ وإنما تتحصل إذا نشدنا هذا المبدأ في غايات هذه القاعدة أو في النتائج التي تسعى إليها، لأنه في هذه الحالة فقط، يعبر عن شكل الغائية للإرادة الحقة، فالقول بأن قاعدة ما صحيحة، لأنها صادرة عن الطبيعة أو

---

[1] جستان بلو، **الأخلاق الوضعية**، باريس: 1947م، ص 489–515

[2] المرجع السابق

المجتمع أو العقل، هو تماما مثل القول بان أمر السلطان صحيح لأنه صادر من السلطان، أما في الأخلاق فلا بد من معرفة إلى أين تهدف الأوامر المقترحة، لا من أين تصدر[1].

ويمكننا توضيح ما جاء به جستان بلو، فمثلا القاعدة الأخلاقية القائلة بوجوب الأمانة الزوجية هي قاعدة مؤسسة على أساس أنها ضرورية لصالح حال الأسرة، والقاعدة القائلة بالوفاء بالالتزامات تقوم على أساس أنها ضرورية لصالح الحياة الاجتماعية، وقيمة هذه القواعد لا تتغير لو حدث عرضا أنها تحد من اللذة الشخصية أو من المصلحة الذاتية، فالعلاقة بين هذه القواعد وبين الغايات التي من أجلها وضعت تبقى دائما، ولا تتوقف على الهوى الشخصي، من هنا جاء قوله بمعرفة إلى أين تهدف الأوامر المقترحة لا من أين تصدر، فسمو الغاية نفسها التي تحققها القاعدة الأخلاقية يعلو القاعدة درجة أهميتها وسموها.

لاحظنا منذ البداية أن الفلاسفة والمفكرين أنفسهم قد خلطوا بين الخُلق والأخلاق ولم يضعوا حدا فاصلا بينهما، هذا الخلط قد يوقع القارئ في عدم التركيز والفهم الحقيقي لكلا المصطلحين؛ ولنزيل هذا الغموض والخلط أفردنا عنوان من أجل توضيح الفرق بينهما.

2.2 الخُلق والأخلاق

وهذا يقودنا إلى التمييز بين الخُلق والأخلاق، إذ أنه من المهم التمييز بينهما، الخُلق morals والأخلاق ethics ذلك لتوضيح المشكلة النابعة من اضطراب المعيار الأخلاقي لدى الأمة أو الأنظمة العربية، والذي يشكل عاملا أساسيا في عرقلة التقدم والبناء. الخُلق عبارة عن المعايير الخاصة بكل مجتمع على حدة، وهي مرتبطة بمجمل العادات والتقاليد والقيم، وهي التي تحدد مفهومي الخير والشر الذاتيين، وتميز بين السلوك الصح والسلوك غير الصح والشاذ، وبهذا المعنى يكون الخُلق ذاتياً وخاصاً على الرغم من إمكانية تلاقيه جزئياً مع نُظم خُلقية أخرى، بينما للأخلاق معنا عالميا، أو كونياً وهي تعكس مبادئ إنسانية عامة تُطبق على الجميع، والتمسك بها يؤدي إلى الاندفاع في مسيرة التقدم. من الخُلق في مجتمع معين أن يتعلم الأولاد

[1] جستان بلو، **دراسات في الأخلاق الوضعية**، باريس: 1907م، ص489-512

الذكور، ومن الخُلق ألا تذهب الإناث إلى المدارس؛ بينما من الأخلاق أن يكون التعليم من حـق كل فرد بغض النظر عن جنسه ولونه وقوميته ودينه، الخ. بهذا المعنى يكون للأخـلاق معنـى إنساني غير محصور في مجتمع معين. قد يتقاطع أو يلتقي الخُلق مع الأخـلاق أحيانـاً، لكـن التطابق بينهما غير متوقع حتى لدى الأمم الأكثر تركيزاً على المعايير الإنسانية العامة[1].

في خضم هذا التقدم الهائل والسريع الذي يشهده الإنسان في كافة المجالات، تلاقي الخُلق والأخلاق يختصر الطريق نحو التطوير والتقدم، أما التعارض فيشكل عقبة كبيرة تؤخر كثيـراً من عملية التطوير. يشير التلاقي إلى انسجام الخُلق والأخلاق، وبالتالي لا تشكل عملية التطوير القائمة على أسس حديثة صدمة خُلقية أو ثقافية للمجتمع، ويستمر الناس في أعمالهم دون شعور بالضيق أو الاغتراب، لكن التعارض يعني أن المعايير الأخلاقية لا تنسجم مع المعايير الخُلقيـة فيصطدم الناس بالاختيار بين ما اعتادوا عليه واستوعبوه وبين المستجد مـن الأخـلاق. فمـثلا يسهل على مجتمع يُقدر المؤهلات العلمية أن يستوعب أسس البناء التربـوي الحديثـة، بينمـا يصعب على مجتمع عشائري أن يتفهم أن ابن النجار أو الفلاح سيكون مسئولاً عن إدارة جامعة أو مشفى[2].

يرى مؤلفون أن الخُلق حُكمي judgmental يصدر المجتمع حُكمه على السـلوك مـن خلاله، وبه يرتبط مفهوم العدالة الخاص بذلك المجتمع. الأحكام الاجتماعية حول الذنوب والآثام والحسنات تصدر وفقا لما اعتاد عليه المجتمع. أما الأخلاق فتطوريـة developmental مـن ناحية أنها تصنع مبادئ عامة متحركة صالحة عبر الزمان والمكان، بهدف تطوير المجتمعـات ونقلها من التقليد إلى الحداثة التي تتطلب قيما قد تختلف عما اعتاد عليه الناس. الخُلق يصف ما هو قائم، أو ما هو كائن في فترة زمنية معينة ومكان معين، وهو أكثر تحررا، وقابل للتغييـر، ويحاكم الناس بناء على هذا الخُلق السائد لأنه لا يعدو كونه انعكاسا للعادات والتقاليد الموجـودة في ذاك المجتمع، أما الأخلاق فهي تحدد ما يجب أن يكون وهذا شاهدناه من خلال طرح كـانط Kant التي اعتبرها ضرورية من أجل النهوض والتقدم، إن الخُلق عدا كونه لا يمتاز بالثبـات

[1] عبد الستار قاسم، **أزمة المعيار الأخلاقي عند العرب**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس:(تحت النشر)2009م

[2] المرجع السابق.

وصفته الأساسية هي التغير، الأهم أن الخُلق ليس بالضرورة أن يكون أمرا محبباً ويخدم عملية التقدم، لذلك تحصل الثورات والانقلاب على المنظومة الخُلقية الموجودة واستبدالها بأخرى، تكون قادرة على مواكبة التغيرات وإحداث النهضة، والشواهد التاريخية كثير في هذا المجال. الأخلاق هي التي تمثل جوهر الإنسانية، وتمتاز بالثبات عبر الزمان والمكان والثقافات المختلفة. عدم خروج المرأة بثياب فاضح خُلق، لكنه لا يمتاز بالثبات أولا، ولا التعميم على كل المجتمعات ثانيا، فإذا كان في المجتمعات الشرقية هكذا، فليس بالضرورة أن يكون في المجتمعات الغربية أمراً معيباً، أما الصدق فهو قيمة أخلاقية، تمتاز بالثبات في كل المجتمعات وعبر العصور المختلفة.

مما تقدم نلحظ أن اهتمام الأخلاق يكون في المسائل الأكثر أهمية والتي تمس جوهر الحياة الإنسانية، والتي شغلت بال كل المفكرين والفلاسفة منذ فجر التاريخ، كالخير والشر، والحب والكره، والصدق والكذب، والحق والباطل، والعدالة والظلم، والحرية، والإرادة الحرة والمساءلة، وغيرها. لأن هذه القيم كما أوردنا أثبتت عموميتها عبر الزمان والمكان، ولمختلف الشعوب على وجه الأرض، وأصبحت من الأمور الضرورية ليس للتقدم فحسب بل بدونها تنعدم الإنسانية.

3.2 الضغط على خُلق المجتمع العربي

من المعروف أن كل مجتمع من المجتمعات يحتوي على تركيبة من الأسس الخُلقية، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات، كما أن هذه الأسس الخُلقية، هي التي يَحتكم إليها الأفراد في مسلكياتهم وتصرفاتهم، وتكون قاعدة لقياس الأعمال من أجل معرفة صوابها أو خطئها، فهي تكون صائبة بقدر ما تقترب من الأسس أو القاعدة الخُلقية، التي وضعها المجتمع لنفسه بنفسه. إن القاعدة الخُلقية الموجودة في المجتمع تكون هي أساس قوته وتماسكه، وتساعده على الحفاظ على خصوصيته والتمتع بهويته التي تميزه عن غيره، إذ تعتبر الثقافة والقيم والعادات والتقاليد والأعراف الدارجة في المجتمع، من أهم الأمور التي تحدد هوية المجتمع وشخصيته الذاتية،

وإذا ما أخفق المجتمع في تحقيق هذه المهمة، فإن المجتمع يصاب بالخلل ويكـون مـن السـهل اختراقه، والسيطرة عليه خارجيا أو نهب ثرواته داخليا.

إن الدول المتقدمة والتي تمتلك التكنولوجيا والمعلومات والتقنية المتقدمة، باتت تضـغط بشدة على الدول الفقيرة أو ما يسمى بدول العالم الثالث، الدول العربية جزء منها، ليس فقط من أجل شراء سلعها وبالأسعار التي تفرضها، ولا من أجل سلب خيرات بلادها، وإنما لسـلخ تلـك الشعوب عن معتقداتها وأفكارها وقيمها وثقافتها، حتى بات اعتقاد لدى الدول العربية أن سـبب تخلفهم ورجعيتهم، إنما يكمن في عدم تبني القيم والمفاهيم الغربية، فأصبح المواطن العربي فـي حيرة من أمره، هل يتمسك بقيمه والأسس الخُلقية التي وضعها لنفسه؛ وإن كانت لا تتماشى مـع التقدم العلمي الحاصل، أو يتبنى مفاهيم غربية بعيدة عن واقعه ولا تتماشى مع عاداته وتقاليـده، في هذا السياق حدث مع العرب كما حدث مع الغراب الذي أراد أن يقلد الحمامة في الطيـران، فلا استطاع أن يطير كما الحمامة ونسي كيف كان يطير.

رغم وقوع الدول العربية وبنسب متفاوتة تحت تأثير الهجوم على نظامه الخُلقي، الـذي يعود لعدة أسباب أهمها كما أسلفنا قبل قليل، الضغط الذي أحدثته الحداثة والتقدم العلمـي علـى مستوى العالم، فقد عجز العرب عن تطوير معاييرهم الخُلقية لتتناسب وحجم التقـدم والإبـداع والتطور المذهل الذي حصل في دول الغرب، كما أننا لا نريد أن نهمل دور القوة الخارجية التي تنتعش مصالحها من خلال إحداث تحولات اجتماعية أخلاقية وخُلقية في المجتمع العربي.

القد دعا الكثير من المثقفين العرب إلى السعي الدائم من اجل إحداث تغيرات شاملة فـي المجتمعات العربية، ومن داخل المجتمع العربي، لكي تتناسب مع مستوى الثقافة العربية والقـيم الأخلاقية، دون الاعتماد على الغرب في ذلك، خاصة وأن كون الحداثة في الغرب تتناسب مـع ثقافة الشعوب هناك، وبالتالي من غير الممكن الاعتماد عليها كقاعدة أو ركيزة من اجل إحـداث تغيرات شاملة في المجتمع العربي. إن الفكر العربي وخاصة الذي انتقد الاعتماد على الحداثـة من الآخر أمثال عبد العزيز حمودي و وليد قصاب، لم يهاجموا الحداثة أو يعارضوها بل علـى

العكس من ذلك كانوا يدعوا إلى ضرورة تطوير الحداثة العربية، وان تكون ولادتها من نتاج الثقافة العربية.[1]

إن الحضارة البشرية التي ينعم بها العالم هذه الأيام، لم تكن مجرد صدفة أو طفرة غير طبيعية، بل جاءت نتيجة تراكم المعرفة عبر الحقب التاريخية المختلفة، من حضارة اليونان والرومان والصين والفراعنة ومن ثم الحضارة العربية الإسلامية ومن ثم إلى أوروبا، التي طورتها عبر مراحل، مرورا بالثورة الصناعية والكشوفات الجغرافية، ومن ثم مرحلة التقنية والمعلومات الحديثة، التي تسابق الزمن، إن المعرفة الإنسانية بدأت تأخذ معنى أساسيا وتراكميا، إلا أن المعدل النسبي للتراكم المعرفي أعلى من المعدل النسبي لتطبيق المعرفة، مما خلق فجوة كبيرة وواضحة بين زيادة المعرفة وتطبيقها، وتضيق هذه الفجوة كلما ازدادت نتائج البحث العلمي لتصنيع التقنية، لذلك يوجد تنافس كبير على الصعيد العالمي للاستفادة من المعرفة العلمية وتحولها إلى تقنية، كما أن التقدم العلمي والتقني كان هو العامل الرئيسي في حدوث الفجوة الهائلة بين مجموعة الدول المتقدمة صناعيا وغيرها من سائر الدول الأخرى.

إذا كانت تلك هي حال العالم المتقدم، فما بال الدول العربية التي لا تزال في حيرة من أمرها، بين حاجتها الماسة للتقنية المتقدمة المستوردة، وبين أهمية توطين التقنية بهدف إنتاج تقنية محلية ملائمة لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، إذ نستطيع القول أن للعلم والتقنية أهمية كبرى في تحقيق الأهداف التنموية، وذلك يأتي نتيجة للنجاحات الكبرى التي تحققت كما ونوعا على مستوى العالم؛ في جميع المجالات الطبية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من الفعاليات، وكذلك التغلب على الصعوبات التي كان ينظر إليها على أنها عقبات أمام إرادة الإنسان وقدرته. في هذا السياق يقول الدكتور حمد بن عبد الله اللحيدان في جريدة الرياض وتحت عنوان " **تراكم المعرفة في خَلق مجتمع المعرفة**" امتلاك بعض الدول لمفتاح العلم والمعرفة والتقنية، جعلها في موقع تستطيع أن تفرض إرادتها على دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية التي ما زالت الجهود العلمية فيها متعثرة، مما يمنع من لحاقها بركب الدول المتقدمة. إن الدول العربية

[1] رافع الشماط، واقع الحداثة في العالم العربي، www.an.nour.com/old/242/opinion/opinion03.htm

وخصوصا الغنية منها هي التي تدفع في الغالب ضريبة استغلال واستثمار الدول المتقدمة لمخرجات التقنية، بما في ذلك الملوثات والنفايات والأدوية، وكذلك تجريب الأسلحة الحديثة، مثل ما حدث في حرب الخليج وفلسطين وغيرها. ويضيف أن ابتكار التقنية من قبل الغرب أصبح سمة يعرفها القاصي والداني، فهم لا يفرجون عن أي نوع من أنواع التقنية حتى تصبح متقادمة، ولا يستطيع أن يكسر ذلك الاحتكار إلا من تسلح بسلاح العلم والمعرفة[1].

في ظل هذا التقدم الهائل عجز العرب عن اللحاق بركب التقنية والتطور العلمي الحاصل، وعاش حالة من الاغتراب، لم يعجز فقط عن مواكبة هذا التطور فحسب، بل عجز كذلك عن تحديد الأسباب الحقيقية لهذا الإخفاق الكبير الذي مني به، فاعتقد كثير من العرب أن السبب في ذلك يكمن في قيمهم الخُلقية التي يتبنوها، وليس لعدم امتلاكهم المعرفة والعلم، وإن كان جزء من المفاهيم السائدة تقف حجر عثرة في طريق تحقيق الإبداع، فقد فشل العرب في إحداث التطور المطلوب في معاييرهم القيمية بشكل يوازي بين المحافظة على الأصالة، وبنفس الوقت يلبي المتطلبات الأخلاقية للحداثة، فتكونت هوة واسعة بين ما هم فيه وبين ما يعلنون أنهم يرغبون في تحقيقه. الصراع بين ما هو كائن وبين ما يودون أن يكون يتطلب نزاع اعتاد عليه الإنسان ولو جزئيا ليتكيف أخلاقيا وتربويا مع متطلبات القفزات الحضارية والإنسانية، ويبدو أن العربي بقي ضحية للتنازع بين القديم والحديث، فلا هو قادر على البقاء في الماضي، ولا هو قادر على استيعاب الحاضر.

لقد تضافرت بعض العوامل لضرب الدور التقليدي للثقافة، تحت شعار الثقافة العلمية والهوية الواحدة، ومن أهم تلك العوامل حسب ما ذكرها الدكتور محمد العلي.

أولا: الغزو الثقافي: وهي أن تقوم الثقافة الأصيلة باستعارة العديد من العناصر الثقافية من الثقافات الأخرى، وهذه العملية تؤدي إلى زوال عدد كبير من عناصر الثقافة الأصلية، مما يؤدي إلى احتلال الثقافات الأخرى مركزا متقدما لشعوب الثقافة الأصلية.

---

[1] حمد بن عبدا لله، دور تراكم المعرفة في خلق مجتمع المعرفة، جريدة الرياض، السعودية، العدد 120، 2007.
www.alryadh.com/2008/11/28/

ثانيا: التجديد: ويقول أنه لا يعني بالتجديد؛ الاختراعات والاكتشافات والابتكارات، سواء كانت مادية كالأدوات الجديدة، أو غير المادية كطرق جديدة للعيش والتعامل، وإنما يقصد به تلك العملية التي يقوم بها مجتمع من المجتمعات ويستورد كل ما هو جديد من ثقافات وحضارات أخرى دون الحصول على التكنولوجيا العملية لتلك الحاجات مما يؤدي إلى وجود تبعية ثقافية وحضارية وأخلاقية موجهة.

يضيف تمثل القيم الأخلاقية لمجتمع معين، النظام الأخلاقي الذي يحقق العدل والمساواة وينظم العلاقة بين الدين والحياة من جهة والدين والفرد من جهة أخرى، إلا أن اللعب في تلك الدوامة الخطيرة للحياة الاجتماعية لأي مجتمع من المجتمعات يمثل تهديدا مباشرا لبقائه، حيث أن التفاعلات بين الأفراد والمجتمعات يجب أن تصاغ في ضوء نظام يحدد حقوق وواجبات كل منهم. يمكن بيان تأثير العولمة على القيم والأخلاق من خلال أن الحديث عن العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية، يتبعها الحديث عن العولمة الأخلاقية، أي أن تقدم الجماعات البشرية باتباع نظام معين للأخلاق يكون مستقلا عن كل من العلم والسياسة باعتبار أن موضوعات الأخلاق تختلف عن موضوعات العلم، وذلك ما يؤدي إلى زوال الخصوصية الخُلقية لكل مجتمع[1].

هناك ضغط على خُلق المجتمع العربي بشكل كبير، من قبل الدول الكبرى لأنها أوهمته، أن الخلل في القيم والأسس الخُلقية التي يتبناها العرب، ومن المؤسف حقا أن العرب عندما حاولوا الثورة على القيم والعادات الموجودة، -لأنها كما يعتقدون هي سبب جهلهم وتخلفهم- قرروا ترك الأخلاق الأصيلة والعريقة التي تعبر عن هوية الوطن وثقافته وتراثه، وأبقوا على تلك العادات والقيم الاجتماعية البالية كالنفاق والدجل والكذب، وعلى الصعيد السياسي بقي الكبت والظلم والاستبداد قيم أساسية لم يتم المساس بها، ولم يأخذوا من قيم الغرب سوى القشور السلبية. تركوا العلم والمعرفة والتقنية والبحث العلمي وموضوع الحريات والعدالة وغيرها وكأنهم لم يشاهدوها بالغرب مطلقا، وأخذوا آخر الصرعات والموديلات والتحلل والإباحية والتقليد الأعمى، لذلك بقوا في دوامة لن يخرجوا منها، إن لم يعملوا على وضع أسس وقواعد

---

[1] محمد العلي، العولمة وتأثيرها على الأخلاق العربية، www.alwanees.com/special/Iesson4_4c.htinl

خُلقية تتناسب مع التقدم والتطور والإبداع، وهذا لا يتحقق إلا من خــلال الحفــاظ علــى القــيم الأصيلة والثورة على القيم البالية.

ويتحدث شيلي دي شوشمت محاضر في جامعة متشجن، أننا نعيش في عالم متغير حيث أصبحت التكنولوجيا والتحديث جزءا منظما من حياتنا اليومية، والتحديث هو نتاج التعليم، فإذا لم نتعلم ونطور تفكيرنا لن يكون بمقدور المجتمعات أن تصبح مجتمعات حديثة، فلقد فتح كل مــن التحديث والعولمة والتطورات التكنولوجيات السريعة الأبواب أمام الفرص غيــر المســبوقة، إلا أنها عرضت المجتمعات إلى خطر جديد ألا وهو التأخر عن الركب، إذ أن معدلات التغير تفوق إمكانية المجتمعات العربية، وهذا جعل المجتمعات العربية تعاني مــن ضــغط علــى نظامهــا الأخلاقي[1].

يرى ديوي Dewey أن المفاهيم القيمية تخضع للتغير والتغيير في المجتمعات، ومــع تزايد المعرفة بالمحيط المادي، وأن الهوة بين المُثل والقيم العليا وبين السلوك الفعلي في المجتمع ناجم عن التمسك بقيم قديمة. وهو يرى أنه من عملية الأخلاق أن تتكيف القيم تبعا للتغيرات في احتياجات الإنسان أو المجتمعات. وخاصة في عصرنا اليوم الذي يشهد تغيرات جذرية وسريعة، بفضل ما ابتكره الإنسان عن طريق التجريب العلمي من مبتكرات واختراعات، لكن التقدم الذي حدث في المجالين التكنولوجي والاجتماعي لا يسيران بشــكل متقــارب، فقــد يســبق التقــدم التكنولوجي التقدم الاجتماعي؛ فيسبب ما يسمى بالهوة الثقافية التي يترتب عليها سوء في التكيف الاجتماعي[2].

إن النظام الخُلقي والقيم الأساسية الموجودة في أي مجتمع من المجتمعات لا بد أن تكون قادرة على التحرر والتغير بما يخدم عملية التقدم والتطور وإحداث التنمية، وهذا يعتبر أمر فــي صلب العملية الأخلاقية، يقول الدكتور عبد الستار قاسم: في هذا الســياق" إنــه مــن العمليــة

---

[1] شيلي دي شوشمت، تأثير التعليم والحداثة على المجتمع العربي المسلم، جامعة متشجن، www.shelleychmuch.com/images/thesisinarabiclast.doc

[2] محمد الجاغوب، الفلسفة البرغماتية، دنيا الرأي، العدد 99، بيروت:1999م. www.pulpit.alwatanvoice.com/content-15236.html

الأخلاقية أن يتم إحداث تغييرات قيمية لتتناسب مع التطور العلمي ومع الاحتياجات الإنسانية المتجددة. ويبدو أن هذه المسألة قد فاتت المخطط العربي، وإن لم تكن فإن رغبته في التغيير لم تتحول إلى إرادة"[1]. فكيف نؤمن بأن يتسلم ابن عائلة فقير مسؤولية مجلس قروي في واقعنا القبلي، الذي يعتقد أن مثل هذا الأمر يهدد كيانه الاجتماعي، وكيف لنظام سياسي حاكم في الوطن العربي أن يعمل على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ويقضي على الوساطة والمحسوبية التي باتت تنخر مجتمعاتنا العربية، وكيف يفعل ذلك ومحاربة مثل تلك القيم البالية يعتبره النظام حرب ضده وضد أركانه.

إن العرب يمتلكون كما أسلفنا مظاهر الحداثة، فهم يمتلكون المستشفيات والمعاهد والجامعات، وهي قد تكون أكثر أناقة وفخامة من جامعات الدول الغربية، ولكننا إذا ما تغلغلنا داخل أسوارها لنجد العجب العجاب، فالعائلة، والقبيلة، والنفوذ، والقوة، والسلطة، والأحزاب، وقد تجد أمورا كثيرة، لكنك لن تجد الأمر الأهم ألا وهو البحث العلمي والابتكار والانجاز إلا ما ندر، وإن وجد فلن تكون له الصدارة في القيادة داخل الجامعة، فالمناصب والأماكن محفوظة لأصحاب الوجاهة والسلطان. أليست هذه الأزمة الخُلقية التي يعيشها العرب اليوم هي سبب تخلفهم وتراجعهم وعدم قدرتهم على إحداث أي نوع من أنواع التنمية الحقيقية؟

---

[1] عبد الستار قاسم، **أزمة المعيار الأخلاقي عند العرب**، مرجع سابق.

الفصل الثالث

معايير الأداء العام الأخلاقية

قد لا يستطيع الباحث في هذه الأطروحة المتواضعة سرد واستعراض كافة معايير الحكم الأخلاقية، ولا يستطيع استنفاذ الجدل حولها، وهي عادة ما تحتاج إلى مـداولات وتمحيصـات مطولة، حيث يصعب أن يعطي الباحث تعريفاً شاملا كاملا وشافيا يحدد ملامحها، ولكنـه مـن الممكن وضع خطوط عريضة تفي بهدف هذه الأطروحة، والمتمثل باختلال المعيار الأخلاقـي على المستوى العربي بخاصة على مستوى أنظمة الحكم.

يمكن تصنيف القيم العليا التي يتطلع الإنسان إلى تحقيقهـا كعمـل أخلاقـي متكامـل. فالإنسان يسعى لإشباع حاجاته الأساسية، من أجل استمراره، وهي نابعة من حبه فـي البقـاء، ويسعى إلى تحقيق الأمن المادي والمعنوي، ووجود نظام يجعل من التكهن شيئا ممكننا، السرور والغبطة المادية والمعنوية، حرية الفكر والاختيار والعمل، الهوية والانتماء والشعور بالكرامـة، وأن يشعر بقيمته الذاتية، وقد حاولنا من خلال هذه الأطروحة ترتيب هذه القيم العليا كالتالي دون الإخلال بالجوهر عسى أن نكون قد وفقنا بذلك.

1.3 الاعتماد على الذات

يعتبر الاعتماد على الذات من أهم القيم وأسماها وأقدسها، والتي يسعى الفرد والمجتمع والدولة معا إلى تحقيقها، وذلك لأنها تعبر عن أهم مضامين الحياة الإنسانية، وتمس جوهر الحياة ذاتها، وهي قيمة مهمة وضرورية، ولا مكان للحياة الإنسانية الكريمة أن تستمر بـدونها. وقـد وضعت الحاجة إلى الطعام في رأس أولويات هذه الاحتياجات، فالإنسان بطبيعته يسـعى بكـل الوسائل لتوفير حاجاته الأساسية أولا، لكي لا يكون رهينة لأحد، وهذا ما سنشاهده لاحقـا عنـد النظر إلى المجتمعات التي تعتمد على غيرها في توفير حاجاتها الأساسية، مما يـنعكس علـى الدولة والمجتمع سلبا، في كافة المجالات، مما يفقد الدولة قدرتها على اتخاذ أي قرار داخلـي أو خارجي، ويجعلها رهينة لمن يوفر لها احتياجاتها.

هذا الأمر وعي الإنسان له منذ الأزل، كما أنه أدرك ضرورة تعلم الوسائل والأساليب واستحداث الأدوات التي بواسطتها يوفر حصاده وصيده، وهذا الوعي والإدراك لم يبقى مجرد وعي فردي، بل تحول إلى وعي وإدراك جماعي، ووعته الدول فسعت إلا ما ندر منها، إلى تحقيق استقلالها من خلال سواعد أبنائها وتعاونهم، فالدولة التي تحكمها أنظمة واعية تحرص على التمكن والاعتماد على ذاتها في كافة ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وتحقيق الأمن الغذائي، لتحافظ على استقلالها وكرامة شعوبها.

عند الحديث عن الاعتماد على الذات، فإننا نعني به زيادة حجم وقيم الإنتاج الوطني، في مختلف القطاعات، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وخلق مجالات جديدة وتوفير الشروط الملائمة لكل أنواع العمل المنتجة، من خلال خلق ظروف ومناخات ملائمة، ويعتبر أهم عنصر في عملية الاعتماد على الذات هو الإنسان، أي العامل البشري القادر على العمل والبذل والعطاء، والعمل في كل الظروف للوصول إلى إنتاج وطني لمختلف السلع والحاجات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وبشكل عام وضع الإنسان في ظروف ملائمة للعطاء والإنتاج، وبذلك يصبح الاعتماد على الذات هو القدرة على إنتاج الحياة العصرية للدولة[1].

يشمل ذلك وسائل الإنتاج ووسائل الدفاع المتطورة، والبحث العلمي الحديث ووسائل الاكتشاف والاختراع والإبداع، وتطوير مختلف أنواع المعارف والعلوم والفنون والثقافة، وبالنهاية الاعتماد على الذات يعني الوصول في آخر الأمر إلى استقلال القرار الاقتصادي والذي يعادل أو يوازي استقلال القرار السياسي، والاعتماد على الذات ينسجم مع استقلال القرار والاستفادة من كافة إمكانيات التقدم والتطور وترسيخ الأسس والبنى التي تقلل من نسبة الاعتماد على الآخرين، والارتباط باقتصاد دول أخرى، أي الاعتماد على الإمكانيات والقدرات الذاتية بمشاركة كافة شرائح المجتمع، للمساهمة ببناء الوطن والدفاع عن مصالحه والنهوض بمقدراته.

عندما نتحدث عن أهم عنصر في عملية الاعتماد على الذات، ألا وهو الإنسان، أي العامل البشري، ونتحدث عن أهم الظروف التي يجب توفرها حتى يكون الإنسان قادراً على

---

[1] عبد المجيد سليمان، اقتصاد، http:/thawra.alwehda.gov.sy/-print-veiw.asp?fileName=96786342005

الخَلق والإبداع، هنا يبرز سؤال من هو المسئول عن توفير هذه الظروف والمناخات، من أجل القدرة على النهوض في كافة المجالات الحياتية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ؟ ويعتقد الباحث أن المسؤولية تقع على عاتق الجميع ولكن بشكل أساسي ومباشر تقع على عاتق الدولة.

فالدولة الواعية والتي تسعى إلى تحقيق استقلالها، في كافة الميادين والمجالات، تعمل بكل الوسائل وتبذل قصارى جهدها من أجل توفير الظروف والأجواء لأفرادها ومؤسساتها لتحقيق الإبداع والتطور، فتعمل على دعم قطاع الزراعة وحماية المنتجين، وتوفير مراكز البحث العلمي من أجل ذلك، وتصرف المكافئات لمن يحقق أو ينجز عملاً معيناً من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في قطاع الزراعة، وما ينطبق على الزراعة ينطبق على باقي القطاعات، فالدولة الغير مستقلة اقتصاديا وتعتمد في قوتها على غيرها، هي حتما دولة مهزومة وتفقد جزء من سيادتها واستقلالها، لأنها ستكون دولة تابعة بشكل أو بآخر إلى غيرها من الدول.

إن الاعتماد على الذات يعتبر من أهم المعايير الأخلاقية لأي مجتمع من المجتمعات، فالمجتمعات التي تحترم ذاتها وتعتز بتاريخها وتراثها ترى أنه من المعيب، أن تعتمد على غيرها في مأكلها وملبسها، وهنا نستذكر الحديث الشريف حيث قال صلى الله عليه وسلم: "لا خير في أمة تأكل مما لا تزرع وتلبس مما لا تصنع".

يعتبر الأمن الغذائي من أهم الأولويات، التي يجب على الدولة توفيره، لأنه الركيزة الأساسية من أجل تحقيق الاعتماد على الذات، لذلك سنفرد له عنواناً فرعياً لنتناوله بشيء من التفصيل.

الأمن الغذائي

لقد تعددت التعريفات واختلفت المناهج التي أطلقت على الأمن الغذائي، ولكنها جميعها تؤكد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحديدا في مجال السلع الأساسية، ومن ضمن التعريفات، التعريف الذي أطلقته قمة الغذاء المنعقدة في عام 1996م " أن الأمن الغذائي على مستوى الفرد والأسرة والوطن والإقليم والعالم يتحقق، عندما

يكون لدى المجتمع وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم الغذائية لممارسة حياة فاعلة وصحيحة[1].

أعتبر هاجس الحصول على الغذاء من أهم وأكبر المعضلات التي واجهت الإنسان عبر تاريخه الطويل، ومن أجل تامين غذاء وتحقيق اكتفاء ذاتي امتهن حرفة الزراعة والصيد، وعانى من الارتحال، وخاض الحروب وتعرض لمجاعات كان لها أثر كبير في مصيره وحضارته، وما زالت الأزمة قائمة حتى الآن حيث تشكل عملية تأمين الغذاء أبرز جوانب الوضع الاقتصادي الجديد، وأبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية المتمثلة في تفاقم العجز الغذائي، وحصول فجوة غذائية حادة وانتشار ظاهرة الجوع، وسوء التغذية في بعض الأقطار، في ظل فشل سياساتها الاقتصادية والتنموية، حيث أصبحت أسيرة لمجموعة من البلدان المنتجة للغذاء كالولايات المتحدة وغيرها، في حين إن معظم هذه الأقطار وخاصة البلدان العربية، هي بلدان زراعية بالدرجة الأولى، وقادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بل وحتى تصدير الغذاء إذا ما استغلت الإمكانيات المتوفرة لديها، ووضعت الخطط التنموية وتمت متابعة تنفيذها.

ونظرا لخطورة الأزمة لم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية زراعية، بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي، وأصبح الغذاء سلاحا استراتيجيا في يد الدول المنتجة والمصدرة للحبوب، وتضغط به على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية، مما أدى إلى أن يكون هناك اهتمام عالمي لهذه المشكلة المتفاقمة، تمثل في الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، التي كان في مقدمتها القضاء على الفقر المدقع الذي هو أحد نتائج ارتفاع الأسعار ونقص الغذاء، مما يفضي إلى ارتفاع نسبة الجائعين وغير الآمنين غذائيا، فضلا عن حالات سوء التغذية.

لقد دق الجوع أبواب الكثيرين، ودخل الفقر أبواب الملايين في بلدان العالم، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية الجشعة للدول الغنية، والتي تعبر عن الشهية اللا متناهية لهذه الدول في سلب خيرات الدول الأخرى، وجعلها سوقا استهلاكيا لسلعها فحسب، وهي التي تحدد السلع وتحدد قيمتها.

---

[1] عبد الكريم صالح حمران، الأمن الغذائي، 2008م www.grenc.com/print.cfm?arfid

وفي مقال للدكتور محمد علي الحلبي، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، وتحت عنوان (الأمن الغذائي العربي): "لقد قتل العديد من الأشخاص في العديد من دول العالم، في حوادث شغب ومظاهرات احتجاجا على الأوضاع المعيشية، في الكامرون والنيجر وبوركينا فاسو في أفريقيا، وفي اندونيسيا والفلبين، ويضيف إن الصفوف الطويلة لمشتري الخبز في مصر ما تزال في ذاكرتنا ماثلة، ومصر ليست الوحيدة في ذلك، فالعديد من الأقطار العربية تشابهت أوضاعها مع مصر، وقد قدر لبعض أفرادها التعبير عن معاناتهم بوسائل عدة ولكن الأكثر عددا بقي يلملم جراحاته صامتا، فقول الحقيقة وعَبَرات الدموع في بعض الأنظمة العربية رأي معارض لابد من محاسبته واعتقال أصحابه، وفي مقابل ذلك وعلى الصعيد العالمي راحت تعقد المؤتمرات والندوات لتدارس الأوضاع وتحذر من مستقبل قاتم سيلف العالم إن لم تسعى ضمائر العالم لإنقاذه"[1].

إن الأوضاع العالمية في حالة لا إنسانية متردية بفعل عوامل ثابتة متناقضة، رافقت التطور الاقتصادي العالمي، وانتقاله من مرحلة التطور الصناعي إلى مرحلة الرأسمالية، ثم تمركزت في الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسيات، وأخيرا المفهوم الجديد لما سمي بالعولمة، والذي سيزيد الهوة بين الغنى والفقر، حيث يقسم العالم إلى طبقتين، طبقة غنية وهي أقل من 20% وأخرى فقيرة وهي الأغلبية وتزيد نسبتهم على 80%[2].

هناك دراسة لمنظمة التجارة العالمي تبين وتؤكد أن غالبية من يعانون من نقص الأغذية المزمن، والبالغ عددهم حوالي 828 مليون نسمة يعيشون في المناطق الريفية من العالم الثالث، وتتزايد نسبة نقص الأغذية في المدن بسرعة، في حين أن 2% فقط من سكان العالم يسيطرون على أكثر من نصف الثروة العالمية[3]. هذا الوضع في الحقيقة مخيب ولا يبشر بالأمل على الإطلاق في مجال تخفيف الفوارق وتقليصها، بل هو من الاستحالة في ضوء الواقع الحالي والمستقبل القريب.

---

[1] محمد الحلبي، **الأمن الغذائي**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2008

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

إن ما يجعل الأمور تزداد تعقيدا وأكثر تشاؤما هو ما يطرح من شعارات، ومن اتفاقيات مجحفة تقدم للتوقيع عليها، وهي دائما ما تكون مرفقة بضغوط الدول القوية والمسيطرة على حساب الدول الضعيفة، ومنها اتفاقية التجارة الحرة والتي ستفتح أبواب وأسواق البلدان الفقيرة، على مصراعيها أمام سلع الشركات العملاقة، حيث ستخفف الرسوم المحلية على مستورديها، بل ربما أعفيت منها نهائيا، وفي ذلك تخريب لما تسهم به عائدات الرسوم في تقديم الخدمات الاجتماعية لشعوبها، وهي أحوج ما تكون إليها، ومنافسة حادة للسلع المحلية بانخفاض أسعارها لمرحلة زمنية قصيرة تدمرها وتقضي عليها لتعود إلى فرض أسعارها بما يرضي جشعها.

إن إتباع السياسات الاقتصادية التدميرية هي شكل جديد للاستعمار، الذي يعمل على استنزاف ثروات البلدان بشكل مباشر باحتلال أسواقها والسيطرة على المواد الخام من قبل الاحتكارات، وذلك يفقدها القدرة تباعا على تأمين بعض من احتياجاتها التنموية لتزداد حاجاتها إلى قروض، يسارع البنك الدولي ممثل السياسة الرأسمالية الأمريكية إلى تقديم (خدماته) وفرض شروطه على تلك البلدان، ومنها رفع الدعم عن السلع الأساسية، فتتضاعف القلاقل والاضطرابات في البلدان التي تخضع لشروطه، والمؤدية حتما إلى زيادة في الضعف من أجل تقوية السيطرة على تلك الشعوب، وفرض الإرادات والأوامر المخالفة لأمانيها وتطلعاتها.

وفي تقرير صادر عن مجموعة التقييم للعلوم الزراعية والتكنولوجيا من أجل التنمية التي ترعاها الأمم المتحدة جاء فيه : إن تحرير تجارة الأغذية في الدول النامية قد يعرقل مساعي تخفيف حدة الفقر ويضر بالبيئة، كما أن فتح الأسواق أمام المنافسة الدولية قد يجلب بعض المزايا الاقتصادية، لكنه قد يؤدي إلى آثار سلبية على الأمد البعيد على جهود تخفيف حدة الفقر[1].

وفي ظل هذه التموجات القائمة يبادر روبرت ب. زوليك رئيس مجموعة البنك الدولي، وفي خطاب له، إلى الطلب عالميا لوضع اتفاق جديد لمكافحة الجوع وسوء التغذية، عن طريق

---

[1] تقرير التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجه لأغراض التنمية، www.agassessment.org/docs/global

مزيج من المعونات الطارئة مع الجهود الطويلة الأمد، لتعزيز الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية ومنها أقطار الوطن العربي، ويقول إن المساعدات يجب أن تأخذ الطابع الإنساني، فإن المساعدات الشحيحة التي تصرف يرافقها شروط أكبر منها، فلا عطاء في الزمن المعاصر بلا ثمن[1].

يعتبر تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي من أشد الأخطار التي تهدد الأمن الغذائي، الذي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن القومي من منظوره الاقتصادي، فتزايد حجم الفجوة الغذائية وتدهور نسبة الاكتفاء الذاتي في أي بلد يسمح بالقول: إن الأمن الغذائي مازال حلما لم يتحقق حتى هذه اللحظات، في بلادنا العربية، ويتطلب تحقيقه في المستقبل اتخاذ جملة من المواقف والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

والسؤال هنا ما هي أهمية الاكتفاء الذاتي؟ وما هي العلاقة بين تحقيقه والأخلاق؟

بداية نحاول الإجابة عن السؤال الأول: إن الدول التي تحترم ذاتها، وتحافظ على كرامة شعوبها، وتسعى إلى استقلال أوطانها، تعمل جاهدة على الحفاظ على قرارها المستقل النابع من قيمها ومبادئها ومعتقداتها، بالتأكيد تحاول بكل الوسائل تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على ذاتها، لأنه لا يمكن تحقيق ذلك بمعزل عن الاعتماد على الذات، كما أن هناك أثارا سلبية كثيرة تنجم عن موضوع عدم الاعتماد على الذات، حيث أنه من المعروف أن تدهور أوضاع الأمن الغذائي وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم القدرة على الاعتماد على الذات تؤثر سلبا في القرار السياسي، وتزيد من فعالية استخدام الغذاء كسلاح من جانب الدول المصدرة له؛ والمانحة للمعونات الغذائية وغيرها، وتاريخ الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية تشير إلى أي حد تم استخدام الغذاء كأدوات للنفوذ، أو كحافز لدعم نمط من السلوك السياسي، وذلك بسبب المعونات أو التهديد بسحبها كعقوبات سياسية ضد كل من تعتبره الدول المانحة سلوكا ضارا وعملا عدائياً ضد مصالحها أو مصلحة حلفائها.

---

[1] رئيس البنك الدولي يدعو إلى خطة لمحاربة الجوع، نيسان 2008م http://web.worldank.org/wbsite

في هذا السياق نكون قد أجبنا وبشكل موجز عن السؤال الأول. أما فيما يتعلــق بالشــق الثاني من السؤال: فإن اعتماد الدولة على ذاتها هو أمر أخلاقي بامتياز، لأن الدول وكما أســلفنا آنفا والتي تعتمد على غيرها في ملبسها ومأكلها، هي حتما وبالضرورة دولــة تفتقــد لقرارهــا الوطني المستقل، وبذلك تفقد سيادتها واستقلالها، وتكون تابعة لغيرها من الأمــم، وقرارهــا لا يعدو أن يكون صدى صوت لقرارات غيرها، وليس انعكاسا لرغبة شعوبها وتجسيدا لمصــالحها وتحقيق تطلعاتهم.

ومن هنا فإن التبعية والرضوخ والاستكانة والانجرار خلف الغير، بعيدا عن تحقيق آمال الشعوب وطموحه أمرا منافيا لكل القواعد الأخلاقية، لذلك سعت الدول التي تملك القوة والنفــوذ إلى عرقلة كل مشاريع التنمية الحقة في الوطن العربي، وذلك كي يبقى سوقا استهلاكيا لســلعها ومنتجاتها، وحقلا خصبا من أجل الحصول على المواد الخام، لذا نشاهد بعض الفلاسفة أمثــال هوبز, قَرنوا تطبيق الأخلاق بالقوة والقدرة، مــدعيا أن الضــعيف لا يمكنــه تحقيــق القاعــدة الأخلاقية، فقد ميز بين أخلاق السادة ومثلها بالقوة والشجاعة والكبرياء وغيرها، وأخلاق العبيــد القائمة على التسامح والعفة والعفو عن الناس والتي تصل إلى مرحلة الذل أحيانا[1].

2.3 الهوية والشعور بالانتماء

منذ الخليقة والإنسان يسعى برغبته لأن يكون عضوا في جماعة ينتمي إليهــا، ويتبــادل معها مشاعر التعاون من أجل تحقيق الأمن، والإنسان بطبيعته يميل إلى الاجتماع، وكما عرفــه ابن خلدون عالم الاجتماع العربي، أن الإنسان حيوان اجتماعي بطبيعته، وهو كذلك يرغب بــأن يكون له هويته التي تميزه عن غيره، سواء كان ذلك بانتمائه إلى القبيلة أو الشعب أو الجماعــة، وينفر من بقائه وحيدا لا هوية له ولا شعور بالانتماء لديه، وقد أعطى علم النفس هذه المســألة أهمية خاصة، واعتبر أن مشاعر الانتماء تشكل حاضنة نفسية على الأقل، ويساهم فــي تزويــد الشخص بالطاقة المعنوية الدافعة نحو الانجاز.

[1] جون جاك شوفالييه،**تاريخ الفكر السياسي**،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت:ط3، 1995،ص152

الانتماء هو نوع من الارتباط الوجداني والمعنوي يؤطر إحساس المواطنين بالمواطنـــة، ويؤسس لولائه اتجاه ثوابت وطنية ومبادئ أمته التي ينتمي إليها. يعرفها العلامة الكبير كروبـــر Cober الانتماء هو مجموعة من الأنماط السلوكية والفكرية التي يكتسبها الأفــراد مــن خـــلال المجتمع، والتي يؤمن بها ويقرها أفراده ويكافحون من أجل إطاعتها[1].

ويعرفها عبد الهادي الجوهري، بتعريف ليس ببعيدا عما ذكر" أ نـــه كيـــان اجتمـــاعي، وهوية أو ذاتية ثقافية تشير إلى أساليب الحياة المعاصرة السائرة في هذا الكيان، والتي تميزه عن أساليب الحياة في الكيانات الأخرى"[2].

وتتميز المجتمعات الإنسانية عبر التطور التاريخي الطويل بشخصية ثقافية تتمثـــل فـــي مجموع الأساليب التي تتيح للإنسان أن يمارس إنسانيته بها، وتشمل القيم الاجتماعية كالعـــادات والتقاليد والمعتقدات والأعراف والتراث واللغة والإنتاج الفكري والأدبي والفني، وهذه المكونات للثقافة هي المولد والمحفز للانتماء لدى الأفراد، لذلك يجد الأفراد وسائلهم المفضلة للتعبير عـــن الذات وغير ذلك من أمور الحياة، لأن الذات الثقافية المتميزة تشكل القوة المحركة للمجتمعـــات البشرية، وتؤدي إلى تماسكها ومحفزا لها على الدفع المستمر ضد أي قـــوة خارجيـــة تحـــاول السيطرة عليها، وهي بذلك تسعى إلى تعبئة موارد المجتمع والاتجاه به نحو المستقبل الأفضل.

فالمحافظة على الذات الثقافية في مواجهة محاولات التحول إلى نمـــط عـــالمي موحـــد (العولمة)، أصبح ضرورة ملحة ومسؤولية تهتم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية، وبقية وسائل الاتصال المختلفة.

ونظرا إلى سرعة التطور التكنولوجي المتعاظم في وتيرة كبيرة وعلى كافـــة الأصـــعدة الحياتية، وسيطرة دول محددة على هذه التكنولوجيا، وامتداد هذه السيطرة لتطال كافة مجـــالات الحياة التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن الأقطار العربية شأنها في ذلك شأن أقطار دول العالم الثالث، التي تواجه هجوما وغزوا علميا وثقافيا واجتماعيا وإعلاميا متعدد

---

[1] محمد الجوهري، **الانثروبولوجيا**، دار المعارف، القاهرة: 1980،ط1، ص 62

[2] عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع**، نهضة الشرق، القاهرة: 1984، ص239

الجبهات، فإن الهدف الأساسي من هذه الهجمات، هو إغراق هذه البلدان بقيم اجتماعية وثقافيـــة غير ملائمة للمجتمعات المتلقية، كما يؤدي هذا النشاط بوعي أو بغير وعـــي، إلـــى الإحســـاس بالاغتراب والسلبية عند التصدي لمتغيرات الحياة المتصارعة ومستجداتها وتداعياتها المختلفة.

وهنا لا بد من التوضيح أن هذا الأمر مرتبط وبشكل كبير ومباشر بموضوع الأخـــلاق والتنمية، فالمجتمعات الأخلاقية والتي تحرص على التمسك بالقيم الخُلقية، هي تلك المجتمعـــات التي تعتز بثقافتها وتراثها وتفتخر بلغتها وتحافظ على انجازاتها، والأهم من ذلك أنها تفخر بذاتها وتثق بها، ومن هنا تكون عملية الدفع وإحداث التنمية، الذي يعتبر الانتماء والشـــعور بالهويـــة شرطا أساسيا لها. وهنا نؤكد على ضرورة التمسك بأخلاق التنمية ومحاربة كل القيم البالية التي تقف حجر عثرة أمام عجلة التقدم.

إن مصطلح الاغتراب الذي أشرنا إليه سابقا يعبر تعبيرا صادقا عن عدم الرضا، وعـــن الرفض للمجتمع وثقافته وهو الشعور بالفقدان، وأشد أنواعه هو فقدان الذات، مما يخلـــق عنـــد الأفراد الشعور بالبؤس، ويرتبط بهذا شعور بالوحدة والخوف وعدم الإحساس بتكامل الشخصية، ويشعر الفرد أنه أصبح بلا وطن، ومن ثم بلا هوية، أو انتماء، فهو ضحية ضـــغوط غامضـــة ومتصارعة يعيشها في مجتمعه، ولا يجد في نفسه القدرة أن يقدم أي شيء للمجتمع الذي يعـــيش فيه، ويتحول الفرد إلى عالة على المجتمع بدلا من أن يساهم في العملية الإنتاجية ودفع عمليـــة التقدم إلى الأمام.

ونحن عندما نتحدث عن ضرورة التمسك بالقيم الخّلقية العليا، فإننا لا نعني أننا نمـــارس دعوة أو تحريض ضد التغيير، بل هو العكس تماما، إذ بإمكاننا قبول التغيير بل ونسعى إليه في عملية تطور وتقدم مستمرة ولكن دون أن نغترب ونفقد ذواتنـــا وهويتنـــا، فـــالتطور والإبـــداع والتغيير نحو الأفضل لا يتعارض مطلقا مع الحفاظ على ثقافتنا وهويتنا وتراثنا، بـــل يجـــب أن يكون منطلقا للثقافة الحية ومنبعا للتجديد.

إن الاهتمام بالدين والقيم الروحية والمُثل الأخلاقية كإطار لتعزيز الانتماء، أمر حتمـــي في هذا العصر الزاخر بالتيارات الفكرية، والتحديات والتناقضات ومستجدات العصر ومتغيراته المتعاظمة، التي تهدد العاطفة الروحية للعالم العربي، بل المجتمع الإنساني بأسره.

إن أي مجتمع يعاني من أزمة في الهوية وفقدان الانتماء للوطن الذي يعيش فيـــه، هـــو بالضرورة إنسان سلبي وغير منتج ويعيش حالة من الاغتراب، ولكن السؤال المهم هنا: لمـــاذا دائما نحمل المسؤولية للدول الكبرى؟ لماذا لم نبحث وبشكل جدي عن أسباب الاغتراب وتحديدا في مجتمعنا العربي؟ إن الذي يتحمل المسؤولية وبشكل أساسي ومباشر هـــو النظـــام السياســـي والنظام الاجتماعي السائدين في مجتمعاتنا العربية، واللذان يمتازان بالجمود والتســـلط والقهـــر والاستعباد، مما دفع بالكثير من أصحاب العقول العربية إلى الهجرة خارج حدود الوطن، حيـــث سجل الوطن العربي أرقاما قياسية في هجرة الأدمغة. هذا يعود كما أســـلفنا إلـــى جملـــة مـــن الأسباب أهمها اختلال المنظومة الاجتماعية والأخلاقية، والتي تمتـــاز بـــالجمود وتحـــول دون إحداث أي تغيير، وتقف عقبة أمام أي تطور وتقدم، وهي بالتالي تحد من عملية إحـــداث تنميـــة حقيقية ومستدامة.

ويؤكد الدكتور عبد الحسين شعبان أن المجتمعات العربية تعاني من أزمة هوية حقيقيـــة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها: ضعف الشعوب وعدم المشاركة السياسية، وعـــدم المســـاواة ونقص فضاء الحرية وعدم الاعتراف بحقوق الأقليات الدينية والقومية، وعدم الاعتراف بحقوق المرأة كل هذه تشكل جوهر رئيسي للأزمة التي تتعلق بالهوية[1].

ويؤكد طالب كنعان في نفس المرجع السابق على أن هناك أزمة قيم نتيجـــة لتـــداعيات العولمة ليست الاقتصادية والاجتماعية فقط، ولكن الخطير فيها هو تداعياتها الفكرية والأخلاقية. الإنسان في العالم العربي يعاني من أزمة الانتماء إلى الوطن فبالتالي يمكن الحديث عـــن أزمـــة مواطنة وعن أزمة الانتماء والشعور بالمواطنة في العالم العربي، أو يعني كظاهرة تعاني منهـــا

[1] عبد الحسين شعبان، هل تعاني شعوب الدول العربية من أزمة هوية،
www.alarabiya.net/programs/2009/03/28/

الكثير من الأنظمة العربية، وتعاني الشعوب العربية من أزمة هوية، وهذه الأزمة في نظر الغرب أزمة ثقافية وأخلاقي، ناتجة عن النظرة السلبية التي تكونت لدى الغرب نتيجة لمجموعة من الممارسات التي تمارسها الشعوب والحكومات العربية أو جزء منها[1].

النظام السياسي العربي من المحيط إلى الخليج تسيطر عليه أجهزة المخابرات، فالحرية مقموعة والأقلام مصادرة، وانتهاك حقوق الإنسان في كل زاوية من زوايا الوطن، والمرأة مبتذلة، ولا يوجد أي احترام للعقول المستنيرة، ولا مكان للاكتشاف والاختراع والإبداع، فقد انقلبت المفاهيم والقيم الأخلاقية في مجتمعنا العربي، فالنفاق أصبح مجاملة وتودد، وكلمة حق في وجه سلطان جائر وقاحة، والجبن والتذلل والمهادنة طيبة، والشجاعة تهور، إن تراجع المستوى الأخلاقي هذا جعل الكثير من المواطنين يشعرون بالاغتراب وهو داخل وطنه، فالإنسان المبدع والمفكر ليس أمامه سوى خيارات محددة، إما أن يكون غريبا في وطنه، أو بوقا للنظام السياسي الذي يسعى جاهدا ودائما إلى شراء ذمم بعض العلماء والمفكرين، كما حصل ويحصل في معظم الأقطار العربية، وإما أن يعبر عن إبداعه ويرفض إلا أن يكون حرا ويتمرد على النظام السياسي والاجتماعي القائمين، وبالتالي يكون مصيره السجن أو القتل أو النفي، وإما ان يرتحل خارج حدود الوطن، لعلّه يجد من يقدر إبداعه وفكره وعلمه.

في ظل هذا الوضع المخيف لتدني المستوى الأخلاقي في الوطن العربي، فإنه حتما لا يبشر بأي خير منظور، فهو يؤكد على وضع التبعية والرضوخ، ولا يمكن أن نتحدث عن أي نوع من أنواع التنمية في ظل هذا التدهور الخطير للأخلاق.

وإذا أردنا أن نأخذ الشعب الفلسطيني كمثال فإن الوضع يشير إلى تدهور خطير ففي التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء(UNDP`) في فلسطين، والصادر في مارس 2009م أبرز وبشكل فظ للغاية واحدة من أعمق وأخطر الأزمات التي تواجه الشعب الفلسطيني في المرحلة الحالية من مراحله طويلة الأمد، ألا وهي أزمة الهوية.

---

[1] طالب كنعان، هل تعاني شعوب الدول العربية من أزمة هوية، www.alarabiya.net/programs/2009/03/28/

وفي إجابة من الشباب الفلسطيني لسؤال عن تعريفهم للهوية، جـاءت النتـائج التاليـة: 47% يعتبرون أنفسهم مسلمين، مقابل 28% فقط يعتبرون أنفسهم فلسطينيون، ووزعت النسـب الباقية لصالح الانتماء الإنساني والقومي العربي[1]. وهذه النسب كفيلة بإبراز مدى عمق الأزمـة وتغلغلها في المجتمع الفلسطيني، وليس المجتمع الفلسطيني بأسوأ حال من باقي الشعوب العربية.

إن النظم السياسية في الوطن العربي، لا تسعى إلى إيجاد الحلـول المناسـبة والخطـط الكفيلة، لتعزيز الانتماء والشعور بالهوية لدى مواطنيها، ولكن يوجد هدف واحد يسيطر على كل برامجها وخططتها المستقبلية، كيفية الحفاظ على العرش ولأطول فترة زمنية ممكنة، فتسعى إلى تعزيز قواتها، وتجهيزها بالأسلحة والعتاد، وتدربها في أحسن وأقوى دول العالم، وتعمل علـى توسيع نظام المعلومات المخابراتية، وهذا كله ليس مـن أجـل أن تحفـظ حـدودها، وكرامـة مواطنيها، فهي بحمد الله ليس لها أعداء! ولا يوجد لها أرض محتلـة! وعـدوها الأوحـد هـو الشعب، فهذا العتاد والسلاح من أجل لجم الشعب والدوس على كرامته، ومحاصرته ومعرفة كل تحركاته، لأنه كما أسلفنا الكل في خدمة الزعيم لأن الزعيم هو الوطن وهو الذي يمثل القيم!!

وبالتالي فإن الوطن العربي يعيش حالة من التوهان والضياع وحالة من عـدم إحـداث التنمية الحقيقية في كافة المجالات، ولا يمكن أن يحققها إلا إذا أعـاد ثقـة مواطنيـه بـوطنهم، وتراثهم والتأكيد على الهوية العربية والاعتزاز بها، والشعور بالانتماء إلى هـذه الأمـة وهـذا الوطن، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إحداث انقلاب حقيقي في القيم الاجتماعية السائدة، والتـي تقف حجر عثرة أمام الإبداع والاكتشاف والابتكار.

إن الوطن العربي بحاجة ماسة وضرورية للقيام بمراجعة عميقة وشـجاعة ومتبصـرة لثقافته السياسية السائدة، ومفهومه للإنسان والقيم والنظـام والقـانون والـولاءات والأحـزاب والجمعيات والإعلام وغيرها، كما أنه بحاجة إلى تخطيط سياسي يؤمن له التطـور المطلـوب لمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية المتربصة بأفراده وثوابته الحضارية، وهذا لا يمكن أن يـتم إلا من خلال التكامل بين الفرد والمجتمع وشرائحه وثقافاته، وكفاءات المال وكفاءات القوة، بدل

[1] هشام ابو شهلك، أزمة الهوية في فلسطين، 2009م، www.ahwar.org/debat/show.art/asp?

تنافرها وتناحرها، وتوظيف ذلك والتعامل في صياغة المناهج والبرامج الكفيلة لجعل المــواطن يعتز بثقافته وحضارته وتعزز الانتماء لوطنه وأمته من أجل الدفاع عن ثوابتها.

إننا نعتقد أن حاجة الأمة العربية لهذه المراجعة تحتــاج إلــى التركيــز علــى تأهيــل المؤسسات السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتربوية والإعلامية والدينية، من أجــل العمــل على تقوية انتماء الفرد وتأهيله ليكون قادرا على إحداث تغيير داخل المجتمع الذي ينتمي إليــه، وهذا التأهيل يجب أن يطال الحياة السياسية والنظام الاجتماعي، فــالعجز الحاصــل والتخلــف الموجود هو الذي يدفعنا إلى الدعوة للتأهيل.

إن العجز الذي يحاصر مجتمعاتنا العربية هو عجز ممنهج، يتم تعليمه والتثقــف عليــه، لدرجة أصبح معها عادات فكرية متأصلة داخل المجتمع، أطرت وتؤطر الموطن العربــي منــذ مرحلة المهد، وتحاصره وتكرس عجزه عن التفكير العلمي، واكتفائه مع التعامل مع الحياة على الظن والإشاعة والخرافة، والتبعية والخضوع والخنوع، وهو حال يعانيه الأفــراد والجماعــات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، كما يتجلى في سلوكيات المسئولين التي تتجاهل الإحســاس بالمشاركة، وتعمل على دراسة جزيئاتها وفق المنهج الاستباقي المستقبلي وتقــرر بشــأنها دون علم.

إن الوطن العربي أمام خيارات صعبة وتحديات داخلية وخارجية، تدعونا جميعــا إلــى رفض كل محاولات التمويت النفسي التي تصبو إلى دفننا ونحن أحياء، بإشاعة الاستبداد والظلم والفقر والاهانة وسوء التوزيع والجهل والأمية، والاستبعاد الجماعي والاغتراب النفسي داخــل كياناتنا الفردية والجماعية، ويقيمون حواجز تحول دون تهيئتنا للمساهمة فــي قيــادة الحضــارة العالمية الجديدة، باقتدارات معرفية وثقافية، بإنسانية عربية قوية على الحياة والعطاء والتواصــل الفاعل. هل هناك إمكانية تحقيق هذا المطلب الوطني في مجتمعاتنا العربية؟ نقول نعــم هنــاك إمكانية، مادامت لدينا القدرة على طرح السؤال، ولكنها محاصرة ومقيدة من قبل الذين لا تنمــو مصالحهم، ويتسع نفوذهم إلا من خلال سجن الناس في احتياجاتهم اليومية من خــلال البحــث

اليومي عن لقمة العيش، والتي أصبحت صعبة و قد يضطر المواطن أن يبيع كرامتـــه مقابلهـــا، وينشغل بها بدل من التطلع نحو تحقيق الذات.

مما تقدم نلاحظ أن المواطن العربي يعيش حالة من الاغتراب داخل وطنـــه، فـــالجوع والقهر والإذلال وقمع الحريات، يكاد لا يخلو من زاوية من زوايا الوطن، وهذا يجعل الشـــعور بالانتماء مهزوزا إن وجد أصلا، والهوية مشوهة، فكيف يمكن لإنسان مقهـــور فاقـــد لانتمائـــه وهويته أن يكون إنسانا منتجا ومبدعا ومؤثرا داخل مجتمعه، وهذا يقودنا للقول إن هذا المعيـــار لوجود الأخلاق في الوطن العربي معتل، وبالتالي يمكننا القول أن المنظومة الأخلاقية في الوطن العربي معتلة وعرجاء.

3.3 الحرية

تعتبر الحرية من القيم الأخلاقية العليا في أي مجتمع من المجتمعـــات، بـــل هـــي أهـــم المعايير الأخلاقية والتي يمكن أن نقيس من خلالها مدى التـــزام المجتمـــع بـــالقيم الأخلاقيـــة، ويعتبرها زكريا إبراهيم من أكثر المسائل الفلسفية اتصالا بالعلم والأخلاق والاجتماع والسياسة، فضلا عن صلتها الواضحة بمشاكل ما وراء الطبيعة، ويضيف إن مشكلة الحرية إنما هي مشكلة مهمة وأساسية ولا تكاد تنفصل عن الوجود الإنساني نفسه، فليست الحرية (واقعة) نتقبلها علـــى رغم منا، أو حقيقة ضرورية لا نملك إلا أن نخضع لها، بل هي عملية روحية، تعبر عن مقدرتنا على التحرر من ذواتنا. وإن كان الناس لا يطربون لشيء بقدر ما يطربون للقول بأنهم أحـــرار، ويقول: عبثا نحاول أن نقتل في أنفسنا روح الحرية، أو نلقي عن ظهورنا عبئ المسؤولية، فقـــد كتب علينا أن نكون (أحرار) ربما كانت حريتنا كما يقول سارتر هي الشيء الوحيد الذي لـــيس لنا حرية في التخلي عنه[1]. ولعل أجمل ما كتب الدكتور زكريا إبراهيم في نفس المرجع " لـــيس في الغايات البشرية كلمة تخفق لها القلوب قدر ما تخفق لكلمة الحرية، ولكن ليس بـــين مشـــاكل البشر مشكلة حارت الأفهام قدر ما حارت لمشكلة الحرية، وإن الإنسان لهو في الأصل موجـــود

[1] زكريا إبراهيم، **مشكلة الحرية**، مكتبة مصرا لقاهرة، 1963، ص7-12

طبيعي ولكنه بين الكائنات الطبيعية جميعا أشدها حنينا إلى التخلص من جبرية الظواهر، وأقواها نزوعا نحو التحرر من أسرار الضرورة"[1].

ويقول هيجل Hegel: "إن تاريخ البشرية ليس إلا تاريخ تقدم الإنسان بالحرية، وزيـادة تفطنه إليها، ويضيف إن الحرية لا تتوقف على (الأصل) والنسب ولا على القدرة والحسب، بـل ولا على أي طراز معين من التربية؛ فالإنسان هو إنسان روح في جوهره؛ وصفات الـروح لا تتحقق إلا عن طريق الحرية"[2].

وإذا كان رُسّو Roso يعتبر الحرية هي الخير الأسمى في الحياة، فإن الخير الغائي عند سبنسر Spenser هو أكبر خير لأكبر عدد من الناس، وذلك لا يتحقق إلا إذا توفر لـه طـراز خاص من الحرية، والسعادة بحسب رأي سبنسر تكون مستحيلة إذا لم تكن هنـاك حريـة فـي استعمال الملكات والمواهب[3].

يرى العديد من المفكرين أن الحرية مفهوم مطلق لا وجود له إلا في الذهن، أمـا فـي الواقع لا توجد حريات وما وجد منها فهو نسبي، لأن نقيضها (الحتمية) مرافقة لها دوما، ولكـن يوجد تحرر والتحرر يصنعه العظماء والعباقرة والموهوبين والمبدعين، فالحرية ظاهرة أو واقعة أو حالة، وهي بهذا تشترك مع الإبداع في كونها فعلا ينتقل من الإمكانية إلـى الوجـود بفعـل التحرر الذي يقوم به الإنسان، وإذا كان الإبداع فعلا للتحرر وتجـاوزا للواقـع وقفـزا علـى المألوف، يعبر عن نفسه من خلال الصراع المعقد بين المبدع وذاته ومجتمعه وهم بذلك يعتقدون أنه هنا يكمن جوهر الحرية[4].

ومن هنا كانت الحرية وحسب رأي السابقين مفهوم مطلق، لا وجود لهـا فـي الـذهن، وتحقيقها لا يمكن أن يتم إلا في صميم الفعل الذي تمارس فيه, الفعل الذي يتجسد بين الإنسـان

---

[1] زكريا إبراهيم، **مشكلة الحرية**، مرجع سابق، ص7-12.
[2] ماك كالستر، **نشأت الحرية في التربية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م، ص 2
[3] المرجع السابق، ص2
[4] بشير خلف، لا إبداع بلا حرية، 2006م، www.diwanalarab.com/spip.php

والوسائط التي من خلالها و بها يصنع ذاته، والحرية كما هو معروف مرتبطة بالاختيار الــذي يفترض كينونته الحرية، وكينونة الحرية تفرض ملكة الحرية، أي نمتلك قــرار الحريــة، إذ لا قرار بدون اختيار ولا اختيار بدون قرار، وليس كل اختيار في الحقيقة اختيار حر، ومتى يكون الاختيار حرا وحقيقيا وخاليا من الزيف، ينبغي أن يصدر عن إرادة حرة، والحرية تأبى الالتزام، وتتعارض مع التعيين، لأن كل تعيين إخضاع، والحرية تتنافى مع الإجبار والتعيين والإخضاع.

بعيدا عن التفصيل النظري للحرية ومفهومها يتبادر إلى الأذهان السؤال التــالي: لمــاذا اهتم العلماء منذ القدم بمفهوم الحرية؟ تعتبر الحرية هي أســاس الإبــداع والتقــدم الإنســاني، والإنسان إذا ما فقد الحرية كان فاقدا لذاته، ويكون عرضة للاغتراب والضياع، وبــذلك يكــون غير قادر على المشاركة والمبادرة الشخصية، لأن الحرية هي أساس الإبداع الإنساني كما ذكرنا سابقا، وهي التي تفتح الباب لمشاركة كافة أفراد المجتمع، الأمر الضروري والحيوي والأساسي لإحداث أي تنمية حقيقية، لأن الحرية تعني المشاركة والإبداع والتعاون، وبالحرية يتفاعل الناس ذهنيا وعاطفيا وعمليا مما يسهل عملية النهوض بالأمة، وبالحرية فقط يمكــن تشــجيع البحــث والاختراع والاكتشاف والابتكار، فالمجتمعات التي تحترم ذاتها تعمل على حشد كــل الطاقــات وتوفر لها كل الإمكانيات، وتحقق لها أجواء الحرية لتتمكن من الإبداع وتحقيق النمو والازدهار، لأن هدف الدول هو صون المواطن والحفاظ على كرامته حتى وإن كان هدف ذلك النظــام أن يحافظ على السلطة، فإنه لا يتحقق إلا من خلال إرضاء مواطنيه وتحقيق أكبر قدر ممكن مــن السعادة لهم، من أجل أن ينتخبوه مرة أخرى.

أما في المجتمعات المغلقة والأنظمة المستبدة، تعمل على قمع الحريات ولجــم الأفــواه، وكسر الأقلام ومصادرة الرأي، لأن الحرية لا وجود لها هنا إلا معنى واحد، هو تهديد الأنظمــة وهز العروش وتفتيح الأعين وتوعية المواطنين، الأمر الذي لا يروق لجميع السلطات القمعية.

يقول الدكتور محمد أبو علان تحت عنوان(**العرب يستحقون جــائزة نوبــل فــي قمــع الحريات وتكميم الأفواه**)،غياب العرب في شتى المجالات يعود لسبب رئيسي هو وجود أنظمــة حكم سياسية أشبه بالقبائل، استملكت الوطن والثــروات والعبــاد لصــالحها، وصــالح الــوطن

والمواطن والنهوض به علميا وتطوير واقعه يأتي في ذيل اهتماماتهم وبرامجهم، والشيء الوحيد المتاح للمواطن العربي هو المأكل والمشرب والتنفس فقط، وهذه الأمور يحصل عليها مقابل صمته وخضوعه لأولي الأمر في بلاده، فكيف للمواطن أن يبدع في مثل هذه الأجواء.

يتابع قائلا إن غياب مراكز البحث العلمي، وارتكاز النظام التعليمي والجامعات على نمط تعليم تقليدي بعيدا عن بناء الإنسان العالم الباحث المبدع، هو من أهم الأمور التي تساهم في تراجع العرب، وتمنع من تحقيق الانجازات العملية في وطنهم ومن ثم القدرة على المنافسة. ويضيف إن الدول العربية تنفق على البحث العلمي ما لا يتجاوز الملياري دولار أمريكي، وهو يساوي أو أقل بقليل مما تنفقه جامعة هارفارد لوحدها. إذن بماذا يمكن أن يكون الإبداع العربي؟ الإبداع العربي يمكن أن نجده في البحث والابتكار لأبشع السبل والوسائل والأدوات التي يمكن أن تستخدم في قمع وإذلال المواطن العربي، وفي سرقة الثروات والمقدرات الاقتصادية، وتفانيه في خدمة الآخرين، على حساب الوطن والمواطن، وزرع المفاسد في المجتمعات العربية لتركه بعيدا عن الاهتمام بحقوقه والنهوض بواقعه[1].

إن الحرية هي منطلق النهضة والتنمية والتقدم لدى الفرد والمجتمع، فالإنسان الذي لا يملك الحرية لا يستطيع أن يصنع الحياة، والإنسان الذي يشعر بالاضطهاد وسحق إرادته الشخصية، ولا يتفاعل ولا يستجيب للسلطة ومشاريعها وسياساتها، ولا يستطيع أن يوظف طاقاته، وبالتالي لا يستطيع النهوض والتقدم.

إن من أخطر وأهم أسباب التخلف في عالمنا العربي، وعدم إحداث أي تنمية حقيقية ومستدامة، يعود وبشكل أساسي إلى مصادرة إرادة الإنسان، وكبت حريته،هذه تعتبر مشكلة الأمة العربية الأولى، فهي متمرسة في مصادرة الحريات وسحق إرادة الشعوب، تمارس التسلط والاستبداد والكبت الفكري والسياسي، فأصحاب الفكر المستنير ودعاة الاصطلاح يكون مصيرهم إما القتل أو النفي أو الاعتقال والتعذيب و الإقامات الجبرية، وفي أحيان كثيرة تكون

---

[1] محمد ابو علان، العرب يستحقون جائزة نوبل في قمع الحريات وتكميم الأفواه، http;//yafa1948.elaphblog.com/post.aspxe

الهجرة والتشريد خارج حدود الوطن، مما ينعكس وبشكل سلبي على عمليـــة إحـــداث التنميـــة والتقدم، لأن المهاجرين هم من أصحاب الكفاءات وأصحاب العقول المستنيرة.

إذ تشكل هجرة الأدمغة العربية تحدي حقيقي للأمة العربيـــة ولكـــل مشــــاريع التقـــدم والنهوض والتنمية في الوطن العربي, فإن المتتبع لهذه الهجرة من الأدمغة العربية وما أفرزتـــه من نتائج خطيرة, من هدر الكفاءات العلمية والطاقات البشرية الجادة من أجل الإبداع والتغييـــر، وبالتالي فقدان الوطن العربي لهذه الكفاءات العلمية والفكرية والتربوية والتي أنفق على إعدادها وتأهيلها أموال طائلة وجهود كبيرة.

إن عملية النزف المتواصل لهذه الطاقات العربية، تؤدي إلى إعاقة عملية البناء والتطوير والتقدم العلمي، وإحداث تنمية حقيقية شاملة ومســـتدامة, وبالتـــالي إضـــعاف النـــاتج العلمـــي والتكنولوجي، الذي هو بالأساس وليد هذه الأدمغة والكفاءات العلمية. حيث اتسعت هذه الظاهرة كثيرا في العقدين الأخيرين نتيجة عوامل متعددة سياسية واقتصادية وثقافية[1].

وحول هذه الظاهرة تقول الدكتورة جهينة العيسى أستاذة علم الاجتماع بجامعة قطر عن هجرة الكفاءات العربية، وأكدت أنها ظاهرة تعاني منها التنمية في الوطن العربي منذ عدة قرون واعتبرت د.جهينة هجرة العقول، هجرة الكفاءات والخبرات التي تشكل واحدة من أبرز القضايا حضورا على قائمة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي تواجه المجتمعات العربية، التي تؤثر على التنمية والتحديث وتمس موضوع الأخلاق بشكل مباشرا.

وتضيف د.جهينة، تعد هذه الظاهرة من أخطر الظواهر التي تتعرض لهـــا المجتمعـــات العربية، فمضمون الظاهرة هو إفراغ المجتمعات العربية من مواردها البشرية وفنييها وعلمائهـــا القادرين على إحداث التنمية المستدامة، والذي بدوره يترتب عليه زيادة حدة التخلف من جانب، ومن جانب آخر يزيد من الاستعانة والاعتماد على الخبرات الأجنبية في التنمية، والذي يشـــكل هدراً إضافيا على الاقتصاد الوطني وتبعية سياسية و ثقافية مستمرة تزيد من حدة التخلف.

---

[1] نتائج وتداعيات هجرة الأدمغة العربية، www.oujdacity.net/regional.5699

وتستعرض د.جهينة بعض الحقائق الإحصائية التي نشرتها بعض المنظمات الإقليميـة والدولية ومنها:

- إن 37% من هجرة أصحاب الكفاءات تنتمي إلى دول عربية إفريقية.

- إن 54% من الأطباء و26% من المهندسين و17% من العلماء مـن مجمـوع الكفـاءات المتخرجة تهاجر إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا.

- 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم.

- إن 34% من مجموع الأطباء المهاجرين العاملين في بريطانيا هم من الأطباء العرب.

- إن ثلاث دول غربية هي الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا تستقطب 75% مـن الكفـاءات العربية المهاجرة.

- وقد قدرت خسائر الدول العربية من جراء هجرة العقول بحوالي مائتي مليار دولار وفـق تقدير منظمة العمل العربية لعام 2006م[1].

ويؤكد هذه الأرقام دراسة لمركز الخليج للدراسات الإستراتيجية وإحصائية لجامعة الدول العربية وبعض المنظمات المهتمة بهذه الظاهرة.

ويقول الدكتور مصطفى العبد الله الكفري في مقال له تحت عنـوان، هجـرة الكفـاءات العربية والتنمية: "وهكذا كان في سنة 1978م، أكثر من 25000 طالب عربي فـي الولايـات المتحدة الأمريكية، وأعداد أكبر في أوروبا والإتحاد السوفييتي، وفي سنة 1980م، سيزيد عـدد خريجي الجامعات العربية عن مليون ومائة ألف"[2].

---

[1] جهينة العيسى، ندوة تحت عنوان عصر الهجرات الكبرى.2006. www.oujdacity.net/regional.5699

[2] مصطفى العبد الله ألكفري – هجرة الكفاءات العربية والتنمية –الحوار المتمدن 2003/9/20م
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10088

وبذلك نستطيع أن نتصور مقدار الخسارة التي لحقت بالعلوم العربية نتيجة لنزوح هؤلاء الأطباء والمهندسين والعلماء من أقطار الوطن العربي.

وفي تقرير تحت عنوان هجرة الأدمغة العربية منشور في العـــام 2008م، يحـــاول أن يوضح الأسباب لهذه الهجرة التي باتت تشكل تحدي حقيقي لمستقبل التنميـــة فـــي المجتمعـــات العربية، فيضع على رأس القائمة غياب أجواء الحرية في الوطن العربي، إضافة إلـــى إمكانيـــة التقدم العلمي للعلماء في الغرب أكبر بكثير من الإمكانية المتاحة (إن وجدت أصلا) في الـــدول العربية. ويضيف التقرير إن التقدم الوظيفي في الدول العربية مرهون إلى حد بعيد بالقرب مـــن النظام الحاكم، كما أن المحسوبية تلعب دورا حاسما في التقدم الوظيفي، ودور الكفـــاءة والتقـــدم العلمي في الرقي الوظيفي هو هامشي بالمقارنة مع أقطـــاب الواســـطة والمحســـوبية والتبعيـــة السياسية والحزبية للنظام، ويضيف إن نظام الحزب الواحد ونظام الـــبطش والإرهـــاب وســـلب الحريات يدفع العلماء والمثقفين إلى البحث عن بناء المستقبل في الخارج، هذا إضافة إلى القيود الخانقة ضد النشر وحرية الفكر، فهناك كثير من الأبحاث التي تمنع السلطات نشرها في البلاد[1].

قد تزايدت هجرة العقول العربية في الفترة الأخيرة من القرن الماضي وبدايات القـــرن الحالي، وذلك يعود لجملة من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية، ونحن هنـــا لســـنا بصـــدد التركيز على جميع العوامل, بقدر ما سوف نحاول أن نسلط الأضواء على العلاقة بين إشـــكالية الحرية وهجرة الأدمغة في الوطن العربي.

تعتبر الحرية من أهم العوامل التي تلعب دورا كبيرا، في تفكير تلك الكفـــاءات العلميـــة بالبقاء داخل الوطن أو الهجرة إلى الخارج، إذ أن الأوضاع السياسية المستقرة ووجود الحريـــة الفردية وتوفر مراكز البحث العلمي , يشجع هذه الأدمغة على البقاء في الوطن, بينمـــا وضـــع اللاإستقرار وكبت الحريات وغياب مراكز الأبحاث وأدواته وأساليبه, تدفع بتلك الكفاءات للرحيل إلى خارج الوطن ,خاصة من كان منهم في جانب المعارضة للنظام السياسي.

---

[1] بنك المعلومات، هجرة الأدمغة العربية 2008م، http;//khali2.jeeran.com/archive/2008/3/1826600.htnl

إن معظم النخب الحاكمة التي اعتلت السلطة في الدول العربية ,جزء منها جاء في ظــل ظروف غير طبيعية, وفي كثير من الأحيان وصلت نخب إلى الكرسي بدعم من الــدول التــي كانت مستعمرة لذلك البلد, مما كرس التبعية في كل المجالات , وهذه النخب من أجــل الحفــاظ على الكرسي والسلطة تبنت أهداف أبعد ما تكون أهدافا وطنية عامة, بل هي في غالب الأحيان تتماشى مع الطبقة الحاكمة, فالوظائف والمناصب فقط هي في غالبها من نصيب هؤلاء, بعيــدا عن أي تفكير علمي منطقي.

مع مرور الزمن وتزايد عدد الخريجين من الجامعات, وزيادة الوعي لــدى الجمــاهير, حدث تصادم بين تلك الطبقتين. من أجل أن تبقى النخب الحاكمة محتفظة بما هي فيه, مارســت كل أنواع الإرهاب الفكري والكبت السياسي, وسخرت السلطة كل إمكانياتها وطاقاتها ووســائل إعلامها وأجهزتها الأمنية والمخابراتية، لشن حملة بل حرب ضروس ضد المفكــرين والعلمــاء والباحثين، من أجل عزلهم عن المجتمع، كما عملت على قمع حــريتهم ومــنعهم مــن الكتابــة والبحث, ومن يتجاوز ذلك فإن مصيره السجن أو النفي في أحسن الأحوال.

هذا يؤدي إلى دفع تلك الكفاءات دفعا للهجرة, مبتعدة بنفسها عن الوقوع في أيدي ظالمة جاهلة ومستبدة , لا تعي القانون ولا تحترم القيم الإنسانية. تبحث عن مكان تستطيع أن تفكر فيه كيفما تشاء وتتحدث ما تريد, وتمارس حريتها دون كبت أو إكراه، وتجد مكانا تحقق فيه ذاتهــا من خلال من يُقدّر تلك الكفاءات ويعرف قيمتها، وهناك كفاءات انسجمت مع النظــام السياســي القائم وأصبحت تجيد التصفيق والتأييد والمبايعة والمباركة لتلك النخب الحاكمــة، وقــد كســبوا أموالا طائلة ولكنهم خسروا ذاتهم بل وإنسانيتهم أيضا.

هذا يؤكد ما بدأنا به، أن الحرية هي شرط أساسي من أجل إحداث التنمية فــي أي بلــد كان، والحرية هي القيمة الأخلاقية العليا، والتي يمكننا من خلالها أن نقيس مدى التــزام الأمــة أخلاقيا أم لا؛ من خلال صونها للحريات، والذي يقودنا إلى الاستنتاج بأن السبب الأساسي فــي ركود الأمة وتخلفها هو طبيعة الأنظمة والسلطات الحاكمة، فإن الاستبداد السياســي والأنظمــة التي لا تحترم مصالح الأمة تسببت في وطننا العربي بتضييع ثروات الأمة، وطاقاتها المبدعــة،

وجعلت منها أمة متخلفة تتلاعب قوة الاستعمار والصهيونية بمصـــيرها ومصـــالحها وثرواتهـــا وخيراتها وإمكانياتها.

4.3 العدالة

كلمة فرنسية، من اللاتينية justitia من عدل وإنصاف، مفهوم يقتضي ضمنيا معاملـــة منصفة، أخلاقية ونزيهة مع كل الناس، وفي معناها الأكثر عمومية، تعني انسجام الأفراد مع ما يستحقونه فعليا أو هم جديرون به، أو في معنى ما هم مؤهلون له، المفهوم الكلاســيكي للعدالـــة مفهوم أساسي على نحو خاص في معظم أنظمة القانون، ويصنف إلى حد كبير مع القيم والتقاليد الاجتماعية، ومن منظور البراغماتية، العدالة هي المسمى للنتيجة العادلة[1].

ومن المنظور الديني يعتبرها رجال الدين هي كل ما يتوافق وينطبق مع الشرائع الدينية، فإطاعتها عدل ومخالفتها ظلم وجور، ومهما اختلفت التعريفات عن مفهوم العدالـــة فإنهـــا فـــي النهاية تعني عدم الظلم والمساواة أمام القانون.[2] ونحن هنا بصدد الحديث عن العدالـــة بشـــقيها العددي والتوزيعي.

إذ تعتبر فكرة العدالة من أهم وأقدم الأمور التي شغلت بال كبار الفلاسفة والمفكـــرين ؛ وذلك لما لهذه الفكرة من أهمية عظيمة وكبيرة داخل المجتمعات , وتعتبـــر العدالـــة مـــن أهـــم المعايير التي يمكن من خلالها أن نقيس مدى التزام هذا المجتمع أو ذاك بموضـــوع الأخـــلاق , ومن المهم هنا ذكر أن المعايير الأخلاقية التي تناولناها وسوف نتناولها لاحقا , جميعها مرتبطة مع بعضها البعض بشكل يكاد أن لا ينفصل , فلا يمكننا أن نتخيل مجتمع تسوده أخلاق الحريـــة وروح الانتماء، وبنفس الوقت تنتفي فكرة العدالة عنده، فالحرية أمر ضروري وأساســـي مـــن أجل تعزيز الانتماء وبناء الهوية الوطنية وتحقيق العدالة , وكذلك إرساء قواعد العدالة، يعـــزز ثقة المواطنين بالحكومة ويزيد من انتمائهم وولائهم والعكس صحيح، فعندما تنعـــدم وتغيـــب

---

[1] العدالة الموسوعة الحرة،
http://74.125.77.132/search?q=cache:llA7asNn8e4J:tharwacommunity.typepad.com/tharwapedia/justice_/index.html

[2] المرجع السابق

العدالة, وتكون ثروات البلاد وخيراتها هي من نصيب فئة معينة دون سواها , من المؤكد أن ذلك سينعكس على العلاقة بين المواطنين والحكومة.

من هنا كان من المهم أن يراعي النظام السياسي مسألة تحقيق العدالة بشقيها العددي والتوزيعي. عدديا , يعني أن تكون الفرص متوفرة أمام الجميع دون تمييز, وأن يتم التعامل مع الناس بالتساوي , وخاصة المساواة أمام القانون , والمساواة في فرص الحصول على العمل، والتعليم والصحة، الخ.

إذن العدالة تقتضي أن يكون المواطنين سواسية أمام القانون، بدون تمييز بسبب لون أو عرق أو عائلة أو طبقة اجتماعية, أو مدى اقترابه من النظام السياسي, وبنفس الوقت أن يكون هناك فرص العمل هي حق للجميع، والتنافس عليها يكون معياره الكفاءة والمؤهلات، وهذا يعني محاربة الواسطة والمحسوبية والرشوة والابتزاز, ومن الأمور التي ذكرناها وتقتضيها العدالة التوزيعية، أن لا يكون التعليم حكرا على أحد دون الآخر وهذا يعني فتح المجال لمن يبدع ويكتشف ويخترع ويساهم في عملية بناء الوطن.

أما العدالة التوزيعية: إذ يتوجب على النظام السياسي أن يراعي مؤهلات الناس وكفاءتهم وقدراتهم والجهود التي يبذلوها، وأن يحصل كل شخص على ما يستحق، بناء على ما يبذله من جهد بغض النظر كانت جسمية أو ذهنية[1].

والعدالة تعني الأمن والطمأنينة، وهذا يذكرنا بالفارسي الذي شاهد عمر بن الخطاب وهو نائم في ظل شجرة، فقال مقولته الشهيرة: عدلت فأمنت فنمت. فالعدل يعزز الثقة بين الناس وبين الحاكم والمحكوم, وبالتالي يُقبل الناس على العمل وتتحقق عملية البناء والتنمية مهما كانت الظروف صعبة, أما الظلم فهو وحش مفترس، ومهما امتلك من أموال ودعوات بالغنى والرفاه, إلا أنه يبقى مصدر قلق الناس جميعا , وبذلك تنعدم الثقة بين الناس وبين الحاكم والمحكوم, مما يعمل على عرقلة العمل الجماعي, ويميل الناس إلى الانطواء والانعزال, ويفضلون الانسحاب من الحياة العامة، وهذا بالتأكيد ينعكس بشكل سلبي على الفرد والمجتمع والدولة.

---

[1] عبد الستار قاسم، **أزمة المعيار الأخلاقي عند العرب**، مرجع سابق.

إن ما يجعلنا نبدي اهتماما قد يكون كبيرا وملحوظا لموضوع العدالة، لأن انعدام العدالة يعني انتشار الفساد وتعميم الظلم، وهناك نتائج سلبية كثيرة تنعكس على الفرد والمجتمع يمكننا أن نأخذ بعضا منها وهي:

إن انعدام العدالة يؤدي إلى انتشار الرشوة, ويبقى الفرد عندها يعتقد أن حقه لن يصل إليه عبر القنوات القانونية, فإنه سوف يلجأ إلى الحيلة والرشوة ليأخذ ما ليس حقه فحسب بل حق غيرة أيضا, لأن الرشوة تعني الحصول على أموال أو منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل ما أو الامتناع عنه مخالفا بذلك القانون.

وعندما تغيب العدالة تتفشى في المجتمع ظاهرة سلبية، ألا وهي المحسوبية، ويكون تنفيذ الأعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص، مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أي وجه حق, أي أن التوظيف وتوزيع المناصب وفرص العمل، التي تحدثنا عنها هنا تنتهي لأن العمل لا يمكن الحصول عليه إلا عبر المحسوبية والواسطة والرشاوى.

إن فقدان العدالة واختطافها, يفتح الباب على مصراعيه من أجل نهب المال العام, أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها عن غير وجه حق تحت مسميات مختلفة, هذا المال هو ملك عام يجب أن يصرف للمصلحة العامة ولخدمة المواطنين, من أجل زيادة رفاهيتهم وتوفير المؤسسات الخدماتية التي تعمل من أجل الأمة، ويمكننا أن نجمل مجموعة من صورة الظلم وانعدام العدالة وتحديدا في وطننا العربي على النحو التالي.

أولا: المحسوبية والمحاباة والواسطة في التعيينات الحكومية, كقيام بعض المسئولين بتعين أشخاص في الوظائف العامة، على أساس القرابة أو الولاء السياسي، أو بهدف تعزيز نفوذهم الشعبي, وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص, أو قيام بعض المسئولين بتوزيع المساعدات العينية أو المبالغ المالية من المال العام على فئات معينة، أو مناطق معينة بهدف تحقيق مصالح ومكاسب سياسية.

ثانيا: استخدام المناصب العامة من قبل بعض الشخصيات التنفيذية أو وزراء أو وكلاء ومستثمرين؛ للحصول على امتيازات خاصة، وهذا نشاهده في الاحتكارات المتعلقة بالخدمات

العامة ومشاريع البنية التحتية, والوكالات التجارية للمواد الأساسية, أو الحصول من آخرين على معلومات مقابل تسهيل حصولهم على هذه الامتيازات دون وجه حق, وهذا هو قمة الظلم، حيث وردت بعض التعريفات للعدالة: هي إعطاء كل ذي حق حقه، وعدم الاعتداء على حقوق الآخرين.

ثالثا: استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح سياسية مثل تزوير الانتخابات أو شراء أصوات الناخبين، أو التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية, أو التأثير على قرارات المحاكم أو شراء ولاء الأفراد والجماعات. إن انتشار الفساد والمحسوبية والواسطة، وغياب العدالة والقانون في مجتمع من المجتمعات، لابد أن يترك آثار سلبية ومباشرة على جميع النظم في المجتمع، سواء كان النظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي.

ففي النظام الاجتماعي , يؤدي غياب العدل إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع, وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص. كما يؤدي غياب العدالة إلى التقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي، وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية، مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي، وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر.

أما على الصعيد الاقتصادي يؤدي انتشار الظلم وقتل العدالة إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية من أهمها الفشل في جلب الاستثمارات الخارجية , وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالظلم والفساد يتعارض بالمطلق مع وجود بيئة تنافسية حرة، التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء, وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل، وتوسيع ظاهرة البطالة والفقر، كما يؤدي الظلم وانعدام العدالة، إلى هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة.

في النظام السياسي , غياب العدالة بلا أدنا شك أنه يترك آثار سلبية على النظام السياسي برمته، سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، لأنه يؤدي إلى صراعات كبيرة، إذ ما

تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة, كما يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية، وبالمحصلة يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة, ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية وهو ما يحول دون وجود حياة الديمقراطية.

كما أن انعدام العدالة يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية، وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية، وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص والحرية في الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام , كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه, هذا ناهيك على أن غياب العدالة يسيء كما أسلفنا إلى النظام السياسي وعلاقاته الخارجية، والظلم يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمسؤولية.

مما تقدم تكمن أهمية تحقيق العدالة في المجتمع، ليس كمعيار لأخلاقية المجتمع فحسب، بل هي البوصلة التي تحدد لنا مدى احترام هذا النظام للإنسان. فإذا ما تحققت العدالة, انتفى الظلم والفساد, وتحقق الأمن والطمأنينة لكل أفراد المجتمع، فهل غياب العدالة من مجتمعاتنا العربية كأحد أهم المعايير الأخلاقية هو سبب تخلف الأمة العربية وتراجعها ؟

5.3 تطبيق القانون

هنا يجب أن نوضح الفرق بين وضع القوانين وتطبيقها، فليس من المفيد سن القوانين والتظاهر أن القانون ينص على العدل والمساواة، فقد يكون ذلك حقا إذا ما نظرنا إلى دساتير بعض دول العالم الثالث، وتحديدا الأقطار العربية. فالعدل لا يكون في وضع القوانين؛ إنما في الطريقة التي يطبق فيها القانون، لذلك يجب وضع قوانين وتطبيقها دون محاباة، لأن ذلك هو ميزان الحكم الصالح، والحرية نفسها التي تحدثنا عنها سابقا، والتي اعتبرناها معيارا أساسيا وضروريا من معايير الحكم الأخلاقي، لا يمكن أن تتطبق بشكلها الصحيح دون وجود قوانين تحميها وتضبطها لتمنع الفوضى، فالحرية قد تتحول إلى فوضى. العدالة والمحاسبة على أي أساس يمكن أن تكون، هنا القانون هو السيد وهو الحَكم الذي ينظم ويحدد العلاقات بين مختلف قطاعات الدولة، وبين الدولة وأفرادها، وهو الذي يفصل في جميع مواضيع الاختلاف والخلاف.

في تقرير للأمم المتحدة حول سيادة القانون في البلاد العربية، يقول: إن سيادة القانون تستلزم تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات بشكل متساوي، وكذلك المساواة بينهم في العقاب بموجب القانون. وتعلو سيادة القانون على سلطة الحكومات، فهي تحمي المواطنين من أي إجراءات تعسفية قد تتخذها الدولة ضدهم، وتضمن معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة وخضوعهم للقانون وليس لنزوات الأقوياء، كما يتوجب أن يوفر القانون الحماية للجماعات الأكثر ضعفا وفقرا من الاستغلال والظلم وسوء المعاملة. يتوجب على الحكومات أن تخلق المؤسسات والأطر اللازمة للمحافظة على القانون والنظام، ولتأسيس البنية التحتية الأساسية، ولتوفير خدمات أساسية كالصحة والتعليم، خصوصا للفقراء.

يضف التقرير إن الأطر القانونية ضرورية لخَلق وضع معيشي معروف مقدما وآمن، وبيئة عمل مواتية للمواطنين العاديين وللرواد من رجال الأعمال، والمستثمرين. ويتطلب الإطار القانوني الفاعل والعادل أن تكون القوانين معلنة ومعروفة للمواطنين سلفا، وأن توضع هذه القوانين موضع التنفيذ، وأن توجد الوسائل الكفيلة بتطبيقها، وأن يتم حل الخلافات عن طريق قرارات ملزمة للفرقاء، تصدر عن سلطة قضائية مستقلة وجديرة بالثقة، وأن تتوفر إجراءات لتغيير القوانين عندما تتوقف عن أداء الغرض الذي وضعت لأجله. وهذا واضح أنه مغيّب في الوطن العربي، وكان سبب في عدم تحقيق التنمية[1].

في تقرير عن أعمال المؤتمر الدولي حول القانون والمجتمع في الوطن العربي (الإمكانيات والتحولات)، المنعقد في عمان في شهر تموز 2008م، يرى المتحدث عبد الحي سيد أن الإنسان العربي عبارة عن جسم مستباح من قبل السلطات الحاكمة، حيث تتعامل معه على أنه كائن بلا كيان، ووصف شكل العلاقة بين المجتمع والدولة بـ(اللامبالاة)، والمواطنين تتعامل معهم الدول على أنهم مجموعة من الناس الذين لا تعترف الدولة بهم كمواطنين. المجتمع المستثنى غير قادر على مواجهة السلطات لعدة أسباب، منها ارتفاع كلفة مقاومتها، وبسبب النظام القضائي العامل في الدول العربية. والدول العربية تقوم بانتهاك حقوق المواطن عن

---

[1] تقرير الأمم المتحدة حول إدارة الحكم في الدول العربية، سيادة القانون،
www.undp-pogar.org/arabic/governance/ruleoflaw.aspx

طريق استخدام نظام الحكم وشرعنة ممارساتها، وفي المقابل يقوم المجتمع بالتحايل علـــى هـــذا النظام عن طريق الرشوة وغيرها لأن سيادة القانون مغيبة في المجتمعات العربية[1].

وهذا المعيار لا يقل أهمية عن سابقاته بل هو الذي ينظم ويفصل ويحدد، وهـــو الـــذي يضع الضوابط ويمنع الفوضى، وهو الذي يمكن أن نعود إليه في كل المواضيع الخلافية، التـــي قد تنشأ سواء بين الدولة والأفراد أو بين الأفراد مع بعضهم البعض، والقانون هو الـــذي يحـــدد العلاقة بين السلطات المختلفة داخل الدولة، ومن خلاله يمكننا أن نقيم أفعال الأفراد والدولة.

ومن خلال تطبيق هذا المعيار يمكننا أن نحكم على هذه الدولـــة أو المجتمـــع كـــم هـــو أخلاقي أم لا، بمعنى أن الدولة التي تقيّم جميع أعمالها وأفعالها وتحاكمها بناء علـــى القـــانون، وتفصل في المنازعات التي تقوم بين الأفراد أنفسهم، وبين الأفراد والدولة استنادا إلى القـــانون، تكون دولة أقرب ما تكون إلى تطبيق الأخلاق ويكون تصرفها يتصـــف بالأخلاقيـــة، والعكـــس صحيح، فالدولة التي تعتمد في الفصل في المنازعات بين الأفراد على المحســـوبية والواســـطة، ويطبق القانون على أفراد دون سواهم، والدولة نفسها تستخدم القانون من أجل تحقيـــق أهـــدافها ومصالحها وتعزيز نفوذها، في الوقت الذي تعتقد أن القانون يخدمها ويقف إلى جانبها، أمـــا إذا كانت أفعال الحكومة أو بعض الأشخاص المحسوبين على النظام منافية للقانون، فســـرعان مـــا تدوس عليه دون أن تأخذ له أي اعتبار.

إن الحكومات العربية على امتدادها من المحيط إلى الخليج، وبشـــكل متفـــاوت تنتهـــك القوانين وتدوس عليها، ولا تأخذ أي اعتبار إلا لمصالحها والحفاظ على سلطتها، وهي لا تتوانى في الالتفاف على القانون، بل إلغائه أحيانا واستصدار قوانين جديدة تتماشى مـــع سياســـتها، لأن السلطة التشريعية في غالبية الدول العربية تابعة للسلطة التنفيذية، وفي بعض الأحيان لا تتـــوانى إذا لزم الأمر في إعلان حالة الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية، التي تبقى حقا بيد السلطان،

6.3 الولاء والانتماء

[1] تقرير عن أعمال المؤتمر الدولي حول القانون والمجتمعات العربية، تموز 2008م، عمان،
http;//lawcenter.birzeit.edu/iol/ar/conEdu/legal-encounters

الولاء هو المحبة والصداقة والوفاء، أو القرب والنصرة والإخلاص والتضحية، وبالتالي هو قبول المرء بتعليمات ومتطلبات ما يرى المرء فيه نفسه أو مصـــلحته، ومناصـــرتها قـــولا وعملا. بينما الانتماء هو الانتساب والاعتزاز والاشتراك، أو أن يكون الإنسان بـــوعي وإدراك جزء من كل، جزء مما هو أكبر وأعظم وأكثر أهمية. ويعرفها وليم جلاس وهو واضع نظريـــة الاختيار " هي الحاجة الأساسية التي تدفع بالإنسان للنشاط باتجاه ترضى عنه المجموعـــة التـــي يرغب ذلك الفرد بالانتماء لها، سواء كانت العائلة أو مجتمع أو وطن"[1]

تعد مسألة الانتماء من أهم القضايا والمسائل في العمل الجماعي، حيث يعتبـــر صـــمام الأمان ويضمن ديمومة العمل، الانتماء ليس شيئا ظاهريا ماديا يمكن قياسه، بـــل هـــو عـــاطفي ووجداني، يحمل الفرد في ميل دائم لهذا العمل، ومن هذا الأساس ينطلق في العمل وتفكيره فيـــه ويحرص على انجازه بنجاح، ويحرص على الوحدة والتعاون والمشـــاركة، و للانتمـــاء أنـــواع عديدة وأشكال مختلفة، فيها ما هو فطري كالانتماء للإنسانية، ومنها ما يتغذى بالتربية كالانتماء للوطن وللعائلة، ومنها ما يتم تكوينه وإيجاده كالانتماء لفريق عمل. ونستطيع القول أن الانتمـــاء هو ينبع من الداخل قبل أن يكون شيء آخر، وهو انعكاس للأفكـــار والقـــيم والمبـــادئ العامـــة والخاصة التي ينتهجها المرء في حياته، فمن خلال انتماء الشخص لمجموعة مـــا نســـتطيع أن نحدد ولو بشكل نسبي أفكاره وقيمه ومواقفه تجاه الأحداث.

1.6.3 أساس تكوين الانتماء

من المؤكد أنه لا يتم تكوين الانتماء بمعناه الشامل بين يوم وليلة أو بين عشية وضحاها، بل إن الأمر يتطلب زمنا لتتهيأ فيه عملية ما يسمى ببناء الثقة، ويمكننا أن نقول أن الانتماء يقوم على أسس هامة يجب مراعاتها عند تكوين الانتماء وهي كثيرة، وهنا نكتفي بالإشارة إلى أهمها ألا وهي الحرية:

الحرية: يجب امتلاك القدر الكامل من الحرية ليكون الانتماء فاعلا وبنّاء، والانتماءات الحاصلة بفعل ضغوط معينة فغالبا ما يكون الانتماء ظاهريا أجوفا، خاليا من الإخـــلاص للفكـــرة، لكـــن

[1] إبراهيم الخليفي، ما هو تعريف الانتماء، www.drkhulaifi.com/20/01/?/01

الانتماء المبني على إعطاء الفرد كامل الحرية والاختيار، انتماء يتحول من مجرد انتماء، إلــى محفز أساسي على بذل المزيد من الطاقة، ومصدر لمزيد من الإبداع والتميــز علــى الصــعيد الجماعي، ولهذا يقرر الله تعالى في كتابه الكريم، حقيقة دينية كبيــرة وذات وزن عظــيم فــي الإسلام بل وفي كافة الديانات، ويقول الله سبحانه وتعالى: (فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفــر) (الكهف آية 29)، فقد علق جَل وعلا خياري الإسلام والكفر بمشيئة الفرد واختياره، وفــي آيــة أخرى هي أكثر توضيحا للمعنى يقول تعالى: (لا إكراه في الدين، قد تبين الرشــد مــن الغــي) (البقرة آية 226)، فلا إكراه في اعتناق دين الإسلام أو غيره من الديانات السماوية

إذا كان هذا في شأن يختص بمساحة عظيمة في تكوين الانتماء، وتركيبة أفكاره وهــو الانتماء الروحي الديني، وفي مستوى من أعلى مستويات الفكر وهو المستوى العقائــدي، فمــن باب أولى يكون في الشؤون الأخرى، حيث أن إنتاج الفرد، وهو الغاية مــن خَلــق الإنســان : إعمار الأرض مرهون بهذا المفهوم.

يبقى أن نقول أن الحرية تعني توفير المزيد من الخيارات، وبقدر زيادة معدل الخيارات الفردية أمام الإنسان تكون زيادة القدرة إلى الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود من الخَلق، ومن هنا نشاهد مدى الارتباط بين المعايير سالفة الذكر، فقد تحدثنا عن أهم معيار من معايير الأخلاق لدى الأمة وهو الحرية، وهنا نشاهد أن الحرية هي شرط أساسي أيضــا مــن شــروط تكــوين الانتماء الحق وتعزيزه وترسيخه.

2.6.3 درجات الانتماء

هنا لا بد أن نشير أنه لا يوجد مقياس معين يمكننا من خلاله قياس درجات الانتماء، إلا أن هناك حد أدنى لعملية الانتماء، فالفرد منا منتميا لفكرة أو مجموعة في مرحلة مــن مراحــل حياته، لقناعته أن هذا الفكر هو الذي يحقق طموحاته ورغباته وتطلعاتــه، ويجــد فيــه ســبيل للخلاص لكل همومه ومشاكله السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ولكن هذا الانتماء قد يتطور إلى درجة أعلى، عندما يرتقي أو عندما يكبر في العمر أو ينضج تفكيره، بحيث تصــبح عنده الرؤيا أفضل وأوضح، ويصبح الانتماء بشكل أشمل وأعم، وتصبح عنده نســبة الانتمــاء

بشكل أوسع مما كانت عليه في السابق، وقد تكون العكس تماما فالفرد عندما يكبر أو تزيد حدود معرفته وإدراكه وفهمه، ويصبح على قدر كبير من العلم والمعرفة، قد يدرك أن الفكر الذي كان ينتمي إليه غير قادر على تحقيق الأهداف التي كان يحلم بها، وفي هذه المرحلـــة قـــد يتراجـــع الانتماء.

على هذا الأساس فإن هرم أو سلم (ماسلو) للحاجات الإنسانية أو سلم الأولويـــات، هـــو نظرية للعالم أبراهام ماسلو Maslo. تتعرض لاحتياجات الفرد بالترتيب والتـــدرج، أي حســـب الدرجة والإشباع، والذي منه الانتماء يظهر في السلم بعد الحاجات الفسيولوجية وحاجات الأمـــن والأمان، إن الإنسان العادي لابد أولا من أن يشبع حاجاته فسيولوجيا: من أكل وشـــرب ودفـــئ وإخراج وملبس، بمعنى أن الحاجات الأساسية هي أول الأمور التي تكـــون مطلوبـــة للإنســـان، يكون انتماؤه وولاؤه لها أو لمن يوفرها له، لأنه بحاجة لأن يشبع هذه الحاجيات الأساسية كـــي يستمر في العيش والبقاء، ومن خلال الانتماء يحاول أن يؤكد وجوده وذاته، ووجوده ذاته يبـــرز من خلال مجموعة ينتمي إليها[1].

نلاحظ أن حديثنا قد تكرر عن الانتماء، وذلك لما يكتسبه من أهميـــة، فالانتمـــاء شـــيء راسخ وأساسي قد يكبر، وفي مرحلة معينة قد يتراجع، لكنه لا يستبدل ولا يبـــاع ولا يشـــترى، وهو عبارة عن شعور داخلي يجعل الإنسان أكثر تميزا وعطاء وإبداعا. وتقول الدكتورة نجـــلاء راتب: هو شعور بالتكامل مع المحيط، والانتماء ضروري وأساسي لعملية الاستقرار وبالتـــالي إحداث التنمية[2]. أما الولاء فهو على النقيض تماما لأنه يعبر عن ارتباط خارجي قد يدخل النفس الإنسانية وقد لا يدخل، أي أنه سطحي ومرتبط بمصلحة معينة ولفترة زمنية معينة، وبذلك فهـــو يباع ويشترى ويستبدل.

من هنا يمكننا القول أن الانتماء ينسجم ومفهوم الأخلاق، لأنه يتكـــون بمطلـــق حريـــة الإنسان، وبمحض إرادته الحرة، وبوعي منه وبكامل قناعاته الداخلية، بينما الولاء فهو مـــرتبط

---

[1] تعرف على القانون والحياة، هرم ماسلو، http://tadwen.net/law/35

[2] نجلاء راتب، **الانتماء الاجتماعي للشباب المصري**، مركز المحروسة للنشر، القاهرة: 1999م، ص57

بمصالح ذاتية ومؤقتة، باختصار الانتماء لا يخضع للمساومة والتفاوض، بينما الولاء فهو لمن يدفع أكثر.

الشعور بالانتماء للمجتمع من أهم دعائم المجتمع، والتي تحافظ على استقراره ونموه وهو يشير إلى أي مدى شعور أفراد المجتمع بالانتماء إلى مجتمعهم، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال المشاركة الايجابية في أنشطة المجتمع، والدفاع عن مصالحه، والشعور بالفخر والاعتزاز بالانتماء للمجتمع[1].

إن ما دفعنا إلى كتابة هذه المقدمة الطويلة، لنعرف أين نحن في عالمنا العربي، إن معظم الصفات التي يتسم بها الحكام العرب والأنظمة العربية، تنسجم مع متطلبات الولاء وليس الانتماء، إذ تعتبر الواسطة والمحسوبية والنفاق والدجل والمجاملات الفارغة، أساس التعامل الذي تتبناه الأنظمة العربية، وهو نظام ولاءات وليس نظام انتماء. فالولاء أشبه ما يكون بنظام العبودية، حيث يدين الفرد لسيده بالولاء المرتبط بالخنوع والطاعة الجبرية، فهي كما أسلفنا نقيض للحرية، وأحيانا يحيط الحاكم العربي بمساعدين يدينون له بالولاء والطاعة، وهو لا يضع معايير الكفاءة والأهلية المهنية أمام عينيه عندما يقرر من يكون في حاشيته، أو في المواقع الحكومية المختلفة، الأمر لا يقتصر على المواقع الحساسة، إنما يمتد ليشمل مواقع عادية، في المدارس والصحة وجميع الوظائف الحكومية، في الدول العربية يتم إشغالها بالمحسوبية والواسطة ومقدار الولاء للنظام، مع انتباه غير جدي إلى الكفاءة والمستوى العلمي، وهذا النظام من أجل أن يضمن بقاؤه واستمراره يجعل المرجعية شخصية بحتة لأغلب الموظفين، وهذا يجعل من سوء الإدارة وانعدام التنمية والاستهتار من أهم ملامح النظام السياسي.

عندما يقوم النظام على الولاء فإنه من المؤكد أن يعمل من أجل تأكيد هذا الولاء وترسيخه، فيعمل على إرضاء مدير الدائرة التي يعمل بها، وعليه أن يطور قيم الإرضاء، لا قيم الأداء بالواجب وتطوير العمل والنهوض بالمؤسسة التي يعمل بها، وعليه تصبح المؤسسة مشخصنة بدلا من أن تأخذ بعدا عاما، والأمثلة والشواهد في واقعنا العربي كثيرة، هذا يؤدي إلى

[1] صابر عبد الباقي، الانتماء، http://drsaber.ofees.net/file/Belomgingness.doc

تراجع المستوى الإداري المهني، وتتحول المؤسسة إلى هياكل تلتزم بالنذر اليسير من القيم المهنية، هنا تغيب الدولة أو المجتمع الأوسع لصالح الفرد صاحب المؤسسة، ولن يعد بالإمكان تعريف الصالح العام بمعزل عن الشخص، أو القائد الذي يوصف عادة بالملهم والمعلم الأول الذي لا يخطئ، وغيرها[1].

وهذا نشاهده بوضوح في واقعنا العربي، لكثير من المؤسسات التي زالت واندثرت أو على الأقل تراجعت بشكل كبير بزوال القائد، وهناك أنظمة سياسية تغيرت وتبدلت بزوال الزعيم، ليأتي زعيم جديد، يفرض قيم جديدة وولاءات جديدة، تتناسب وتحقيق مصالحه الخاصة له ولحاشيته، دون الالتفات لمصلحة الوطن أو المواطن، وأجهزة أمنية كان ولاؤها لشخص وليس لمؤسسة، فزوال القائد يعني تغير كامل في الأداء والعمل والإبداع، وتغيير القائد يعني بالضرورة تغيير في الولاءات لأن الولاء كما أسلفنا هو للقائد وليس للمؤسسة، وهذا بالتأكيد ينعكس سلبا على التقدم والإبداع وتحقيق التنمية الحقه والمستدامة.

أما الانتماء الذي تحدثنا عنه بداية، فهو عبارة عن اتحاد الشخص أو الفرد مع آخرين، يدركون أن خيرهم ومصلحتهم جميعا تكمن في تفانيهم في خدمة الصالح العام، الذي يتم تعريفه بمعزل عن الأشخاص، أو أن يتحد مع قضية يعتبر المرء انجازها جزءا من تكامله الذاتي، قد يتفق ويتلاقى الانتماء مع الولاء، ولكن الانتماء يبقى متجذراً في أعماق الذات وغير قابل للتجزئة أو المساومة. فيشكل الانتماء قاعدة وأساس للتنافس المهني بين الأفراد، حيث يحاول كل منهم أن يثبت مهنيته بشكل أكبر، ويؤكد أنه الأكثر قدرة على الإبداع والتطور وإنتاج العمل على أكمل وجه، هذا بعكس الولاء الذي قد يشكل أرضية للتنافس ولكن على أسس مختلفة مثل الكذب والنفاق والتآمر ويكون أول همه هو إرضاء الزعيم.

تعاني المجتمعات العربية من أنها مجتمعات مصابة بتشوهات وتشققات وتصدعات في بنيتها الثقافية والأخلاقية، لأسباب متنوعة، لعل أكثرها خطرا تحريف ثقافة الأخلاق، وتحويلها عن منابعها، وربطها بأحادية ثقافية تفرضها عولمة المصالح، وما ترمي إليه من تحقيق أهداف

---

[1] عبد الستار قاسم، **أزمة المعيار الأخلاقي عند العرب**، مرجع سابق.

ذاتية، غايتها السيطرة السياسية والاقتصادية والفكرية، فسعت إلى تعزيز إعلام يهاجم العادات والتقاليد والأصول، ويشجع على تبني ثقافة النفي واللا انتماء، والذي يؤدي إلى تهديد بإلغاء الثوابت من القيم، وبتعطيل أي فعل توليدي منبثق عن أصل، وهذا يجعل الوطن العربي عرضة لأزمة ثقافية وأزمة أخلاقية وأزمة انتماء وأزمة هوية[1].

يقول الدكتور باسم الطويسي، في المجتمعات العربية تبدو نذر الحروب الأهلية، وتتفاعل أزمة طاحنة تعبر عن فجوة عميقة في الانتماءات وتكشف زيف انجازات الدولة الوطنية وعدم نضوجها، على الرغم من معدل عمر هذه الدول في العديد من بلدان العالم العربي تجاوز نصف قرن وأكثر، وبالفعل حصلت الدولة العربية على اعتراف الجميع في العالم بها إلا اعتراف مواطنيها. وهذا يؤدي إلى فقر المواطنة وتشتيت مستوياتها. يضيف إن جذور الأزمة تكمن في صنائع الأنظمة السياسية وفشلها التنموي والسياسي والاستراتيجي، ويجب أن تكون هذه الأزمة أداة للإصلاح والتغيير أكثر من كونها أداة تستثمرها الأنظمة لاستمرارها وتبرير سلطتها الأمنية[2].

عندما ينتصر الخُلق السائد والذي نطلق عليه الخُلق الاجتماعي على الأخلاق المهنية، تتراجع المؤسسة وتصبح المؤسسة ذاتها أدوات للنفوذ الشخصي، ووسائل لتحقيق مصالحه الخاصة، أما الأخلاق المهنية ترتكز على قاعدة مهنية بعيدة كل البعد عن الشخصنه، وتقدر وتحترم الكفاءات العلمية وتحرص على الالتزام بخدمة الصالح العام، وترفض ربط الأداء بالمصالح الشخصية، وتعمل على تطبيق القانون واللوائح والأنظمة على الجميع دون تمييز أو محاباة، فإن غابت هذه القيم فإن كل محاولات الترقيع والمعالجات العربية للمشاكل التي تطرأ تصبح عديمة الجدوى، وسيستمر الخلل بالظهور، لأنه لم يتم وضع العلاج الأمثل والمناسب لهكذا إشكالية. الحل المنطقي هو في المعالجة التركيبية التي تحرص على الأخلاق الإدارية وتضحي باستبعاد قيم لا تنسجم مع متطلبات التقدم.

---

[1] العولمة أزمة الانتماء والهوية، www.azzahfalakhder.com/content/view

[2] باسم الطويسي، أزمة انتماءات كبرى في المجتمعات العربية، www.alahad.com/index.php?article

خلاصة القول أن القيم التي يحملها الولاء هي قيم لا أخلاقية، كالكذب، والنفاق، والدجل، والتآمر وكتم قول الحق، وشهادة الزور وغيرها، هي بالتالي تعمل على هدم المجتمع والقضاء على الصالح العام، بينما تنمو المصالح الشخصية الضيقة، وفي ظل هذه الأجواء لا يمكن تحقيق التنمية. بينما الانتماء يعمل على تعزيز الصالح العام ويشعر الفرد أنه جزء من المجموع، وأن الطريقة المثلى لتحقيقه هي التفاني في العمل، وهذا يستلزم أن يكون الفرد صادقا مع نفسه ومع الآخرين، وأن يكون لديه القدرة على التضحية من أجل الصالح العام، من هنا نؤكد أن قيم الانتماء هي قيم أخلاقية وتنسجم تماما مع متطلبات تحقيق التنمية والتقدم في كافة الميادين.

7.3 الإرادة الحرة

لا يوجد هناك تعريف دقيق لمفهوم الإرادة الحرة، إلا أنه من المؤكد أننا لا نستطيع الدفع باتجاه تحقيق الأسس الأخلاقية في أداء العمل العام بمعزل عن الإرادة الحرة، من هذا المنطلق كانت الإرادة الحرة موضوع معظم الفلاسفة والمفكرين، والتي تعني بأبسط صورها: اعتقاد فلسفي تدعمه في الكثير من الأحيان مدارس فلسفية ودينية متنوعة؛ بأن سلوك الإنسان وتصرفاته تنبع من إرادته الحرة بالكامل. وهي تناقش ما إذا كان شخصا واعيا يملك تحكم كامل في قراراته وتصرفاته. وتناول هذه المسألة يتطلب فهم العلاقة بين الحرية والسببية، وتحديدا ما إذا كانت الأحداث في الطبيعة حتمية بسبب حدث آخر، تختلف باختلاف المواقف الفلسفية حول ما إذا كانت جميع الأحداث حتمية الحدوث أم لا – الحتميون مقابل اللاحتميين– وأيضا على ما إذا كان يمكن أن نتعايش بحرية مع الحتمية أم لا، على سبيل المثال الحتميون يقولون أن أحداث الكون حتمية الحدوث، وهذا يجعل من المستحيل أن يكون هناك إرادة حرة.

الإرادة الحرة لها معاني وتعريفات مختلفة في كل من الدين والأخلاق والعلم. في الدين تعني أن الله يترك للفرد سلطة على قراراته واختياراته دون تدخل منه، لكن يكون قد وضع القاعدة الشرعية مسبقا، وفي الأخلاق تعني أن الفرد مسؤول ومقيد أخلاقيا عن تصرفاته، أما في الحقول العلمية، فإنها قد تعني أن تصرفات الجسد بما فيها العقل ليست تماما تحددها الأسباب المادية، فمسألة الإرادة الحرة رغم اختلاف الجميع على تعريفها بشكل دقيق إلا أنها شغلت بال

الفلاسفة والمفكرين وشغلت حيزا كبيرا ومركزيا منذ القدم. ويُعتقد أن أهم الأسباب وأفضلها للاهتمام بموضوع الإرادة الحرة، هو أنها وثيقة الصلة مع قضيتين فلسفيتين مهمتين، وهما: حرية الفعل والمسؤولية الأخلاقية، وبرغم من الارتباط الوثيق بين هذين المفهومين، من المهم جدا عدم الخلط بينهما.

نحن نعتقد في أغلب الأحيان أن الأفعال الحرة للأشخاص هي الأفعال التي يقومون بها كنتيجة لممارستهم إرادتهم الحرة، وهذا كأننا نقول أن شخص ما يتصرف بحرية هو نفس القول بأن هذا الشخص كان ناجحا في تنفيذ اختيار حر، وهذا المنظور أخذه العديد من الفلاسفة بعين الاعتبار. اقترح تومس هوبز Hobbs أن الحرية تحتوي على عدم وجود عوائق خارجية لشخص ما ينفذ ما يريد فعله: (الشخص الحر هو الذي يستطيع أن يفعل عندما يقرر، وأن يمتنع عن الفعل عندما يقرر، وتلك الحرية هي غياب العوائق الخارجية)[1].

كما اعتبرها ديفيد هيوم Hiom أن الإرادة الحرة تعني القدرة على التصرف أو عدم التصرف وفقا لتعريف الإرادة) :ذلك أنه إذا اخترنا أن نبقى ساكنين، فنحن قد نختار أو نترك، ونحن أيضا قد نختار أن هذه الحرية الافتراضية يسمح لها أن تكون عند كل شخص ليس في السجن أو مقيد بالسلاسل)[2]. وهذا يعني أن الحرية ببساطة هي القدرة على اختيار سلسلة من الأفعال، وأن الشخص حرا فيما إذا لم يتم منعه بواسطة عوائق خارجية في إتمام تلك السلسلة من الأعمال.

وهنا نستذكر أروع ما قاله إمنويل كانط في روعته ميتافيزيقيا الأخلاق، (ليس ثمة ما يمكن أن يُعد خيرا بدون حدود أو قيد، اللهم الإرادة الخيرة)[3].

---

[1] كيف تيمب، الإرادة الحرة والفعل الحر والمسؤولية الأخلاقية. جامعة سان ديغو،
www.el7ad.com/smf/index.php?topic=

[2] المرجع السابق

[3] سلمى بالحاج مبارك، الأسس الأخلاقية لحقوق الإنسان، -arabrenwal.org/articles/20495/aiecyioipc

ويقصد من عبارة الإرادة الخيرة هي وحدها التي يمكن أن تعد خيرا في طبيعتها، ولتوضيح طبيعة هذه الإرادة الخيرة يستعين كانط بفكرة الواجب، لكنه لا يقصد الإرادة الخيرة هي التي تعمل وفقا للواجب، بل بالعكس، لأن فكرة الواجب ينبغي التغلب عليها من الميول والرغبات، لأن الإرادة الخيرة الكاملة هي التي تعمل من تلقاء نفسها، أي أنها إرادة حرة، أما الواجب فهو ما يقر وفقا لقواعد، والقواعد هي المبدأ ذاته، فكل ما في الطبيعة يعمل للقانون والكائن العاقل هو الوحيد القادر على الفعل وفقا لفكرة القانون أي وفقا لمبادئ[1].

من هنا لا بد أن نلفت الانتباه حول قضية الواجب التي تعتبر محور فلسفة كانط، إذ يعتبر الواجب ضرورة انجاز الفعل احتراما للقانون، ولكن السؤال ما هو القانون الذي يجب احترامه؟ من أجل الإجابة على هذا السؤال نستذكر ما قلناه سابقا عن تطبيق القانون، لأنه هو الذي يفصل بكافة مواضيع الخلاف، وهو الذي يضع حدا للفوضى، والقانون هو الحكم العدل والفصل الذي يمكن أن نرجع إليه في أمورنا المختلفة، رغم ذلك لم نجب على السؤال بعد: إن السبب الأساسي الذي يجعلنا نطيع القانون ونحترمه، لأنه تعبير حقيقي عن إرادتنا الحرة، فالمشرعون الذين يضعون القانون هم أولئك الأشخاص الذين انتخبناهم بمحض إرادتنا دون ضغط أو إكراه، فنحن عندما نطيع القانون لا نتخلى بالمطلق عن إرادتنا الحرة بل هو تجسيد للإرادة.

والسؤال الأهم هنا ما هي أهمية الإرادة الحرة؟

يجيب عن هذا التساؤل كيفين تيمب Kevin tomb جامعة سان ديغو بقوله أن أفضل الأسباب للاهتمام بالإرادة الحرة أنها وثيقة الصلة مع قضيتين فلسفيتين أساسيتين هما حرية الفعل والمسؤولية الأخلاقية[2]. رغم أنه يوجد الكثير من الاعتبارات حول الماهية الدقيقة للمسؤولية الأخلاقية، إلا أنه يوجد اتفاق واسع على المسؤولية الأخلاقية وهي مختلفة ومميزة عن المسؤولية السببية. ولنأخذ مثال: عاصفة تهب وتدمر مجموعة من المنازل وتشرد من فيها،

---

[1] المرجع السابق

[2] كيفين تيمب، الإرادة الحرة والفعل الحر والمسؤولية الأخلاقية، مرجع سابق.

حيث تكون هنا العاصفة هي المسؤولة سبباً عن البيوت التي تهدمت والناس الذين تهجروا بسببها، لكن لا يمكن أن تكون العاصفة مسؤولة أخلاقيا عن الفعل أو نتائجه، لأن العاصفة ليست كائن عاقل وبالتالي هي ليست كائن أخلاقي. أما فيما يتعلق بالأشخاص العاقلين فإنهم إذا لم يمتلكوا الإرادة الحرة، فهم غير مسؤولين أخلاقيا، عن الأفعال التي يقومون بها، على سبيل المثال إذا أُجبر شخص على القيام بعمل سيئ أخلاقيا، فلا يعتبر مسؤولاً أخلاقيا عن ذلك الفعل، لأنه لم يصدر عن إرادة حرة.

رغم اختلاف الفلاسفة في تعريف الإرادة الحرة، وعدم الوصول إلى تعريف شافي وشامل ودقيق لموضوع الإرادة الحرة؛ إلا أنها لا تنحصر أهميتها بضرورة الفعل الحر والمسؤولية الأخلاقية، حيث يقترح معظم الفلاسفة والمفكرين- ونحن نشاطرهم الرأي- أن الإرادة الحرة هي أيضا مطلب من مطالب الانتماء والعقلانية والحكم الذاتي ومستوى الأفراد والإبداع والتعاون وقيمة الصداقة والحب، من هنا نرى أن الإرادة الحرة كما بدأنا الحديث هي قضية مركزية لكثير من قضايا الفلسفة الأخرى.

بعد هذه الديباجة البسيطة بقي علينا أن نقول أمراً هاماً، أن الإرادة الحرة عبارة عن متطلب أساسي لعمل ما يجب عمله، وهي يجب أن تكون متوفرة إذا كنا نريد التحدث عما يجب أن يقوم به الفرد أو الحكومة، وإذا انتفت الإرادة الحرة فإن الحديث عما يجب أن يكون لا قيمة له، وهذا الحديث يقودنا إلى ما قاله الدكتور عبد الستار قاسم تحت عنوان "**أزمة المعيار الأخلاقي عند العرب** "هناك أخلاق التبعية وأخلاق الاستقلال، وهي بالتأكيد على حدي نقيض، ففي حين أخلاق التبعية تقوم على الإنسان وإلغاءه، وهي بالتالي تعمل على مبدأ وأد الحريات وقتلها وسلب الشخصية التي تميز الإنسان عن غيره، وتصبح أداة بيد الغير ومجرد ألعوبة وغير قادرة على اتخاذ أي قرار حر، وربما لا ترغب في ذلك، إنها عبارة عن قيمة سلبية منطوية منعزلة وغير قادرة على التطوير والإبداع، وهي بالتالي تتناقض مع الإنسان الذي هو ليس إلا مجرد محصلة انبثاق الطاقات المودعة داخله. أما أخلاق الاستقلالية فتتضمن الخُلُق والأخلاق، كل دولة. كل دولة مستقلة، أو كل فرد مستقل يتميز بخُلق ناتج عن تطور اجتماعي تاريخي،

ولكن الاستقلالية تفترض أنه صاحب قرار ويمكن أن يعي ما يجب أن يكون أو ما يجب القيام به ويتقبل الأخلاق التي يجب أن تكون مصاحبة لذلك[1].

هذا يقودنا إلى التمييز بين خُلق الضعف وخُلق القوة، فالأول يتصف بالضعف والاستكانة والخنوع، وعدم القدرة على مواجهة الواقع والتراجع أمام أي مشكلة مهما كان حجمها، وبالتالي هو إنسان ضعيف مهزوز فاقد الثقة بنفسه ولا يمتلك إرادة التغيير، والتي تعتبر الإرادة الحرة شرطا أساسيا لإحداث أي عملية تغيير، وبالتالي هي تتسم بالاستسلام والركود، وتسلم أمرها إلى جهات خارجية تنوب عن ذاتها في اتخاذ أي قرار، لعجزها وجبنها عن المواجهة، أما الثانية وهي خُلق القدرة والقوة فتتميز بالإباء والاعتزاز وتمتلك من الإرادة الحرة ما يمكنها من مواجه الواقع، وتقبل أخلاق الإبداع والتجديد والتطور والتطوير، وتعي جيدا القوى الخارجية وكيفية التعامل معها ومدى التأثر بها سلبا أو إيجابا، كما أنه يدرك ويؤمن بقدرته على التأثير على هذه القوى الخارجية، لامتلاكه إرادة حرة تعزز ثقته بذاته، ولا يستكين كما يفعل الضعيف الذي لا يملك سوى التذمر والتأفف من مشاكل الحياة والعقبات التي تواجهه دون السعي الجدي لإيجاد الحلول المناسبة لها، بينما القوي دائم العمل ومستمر في التفكير فيما يجب أن يقوم به وكيف يحققه.

الفاقد لذاته بالتأكيد فاقد لحريته لأنه مقيد بعجزه وضعفه، وهو مهزوم أمام كل التحديات التي تواجهه، وغالبا لا يملك إلا الاستسلام. هذا له علاقة مباشرة بسيطرة العناصر الأدنى في العناصر الأسمى للنفس الإنسانية، وهي الشهوات، على العناصر الأعلى وهو العقل، وإذا طغت الشهوات على العقل انزلق الإنسان إلى ما هو دون الإنسان، وأصبح عبدا لشهواته، ومن ثم تتفكك شخصيته. العاجزون الضعفاء هم الذين يستسلمون لشهواتهم فيطيعون أنفسهم لغيرهم من أناس أو ظروف خارجية. وربما يكثر هؤلاء من الحديث حول ما يجب أن يعملوا لحل مشاكلهم، ولكنهم لا يفعلون وفق ما يتلفظون[2].

---

[1] عبد الستار قاسم، **أزمة المعيار الأخلاقي لدى العرب**، مرجع سابق.

[2] عبد الستار قاسم، **أزمة المعيار الأخلاقي لدى العرب**، مرجع سابق.

إذا أردنا أن نتعرف أي من أخلاق الضعف أو القوة التي توجد في واقعنا العربي، عند الأفراد أو الحكومات على حد سواء، فمن الواضح أن الأمة العربية لا تملك إرادة حرة، وليست هي التي تقرر بذاتها لذاتها، فهي عاجزة عن اتخاذ أي موقف أو مواجهة أي تحدي، وهذا ما سوف نتناوله في الفصل القادم عند الحديث عن الترجمة العملية للإخفاق الأخلاقي، وما الحكومات إلا انعكاس طبيعي لطبيعة الأفراد، فهم مقهورين مقموعين مجردين من حريتهم، وبالتالي لا يملكون إرادة التغيير، وهذا ينعكس بشكل مباشر وتلقائي على عملية التنمية والتطوير، لأن الإنسان الضعيف والمسلوب الإرادة هو إنسان سلبي كما أسلفا وعاجز عن إحداث أي تغيير أو إبداع، فتكون السمة الأساسية لهذه المجتمعات هي التخلف والرجعية والتبعية.

8.3 الحداثة والتحديث

بداية من المفيد عند الحديث عن الحداثة والتحديث، أن نفصل بين المصطلحين من أجل معرفة المراد منهما. لأننا نلاحظ أن الغالب على الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بخاصة حاولوا رسم الحدود الفاصلة بين المفهومين، وعلى الرغم من هذا الفصل المنهجي، مازلنا نلاحظ التداخل بين المفهومين؛ إذ نرى بعض الكتاب يستخدمون مفهوم التحديث للدلالة على الحداثة وبالعكس.

يختلف مفهوم الحداثة modernity عن مفهوم التحديث modernization في اللغتين الفرنسية والانجليزية، ذلك أن الحداثة تعرف بأنها:-(موقف عقلي تجاه مسألة المعرفة وإزاء المناهج التي يستخدمها العقل في التوصل الى معرفة ملموسة) أما التحديث فهو :-(عملية استجلاب التقنية والمخترعات الحديثة حيث توظف هذه التقنيات في الحياة الاجتماعية دون إحداث أي تغيير عقلي أو ذهني للإنسان من الكون والعالم)[1].

---

[1] ياسين بن على، بين الحداثة والتحديث،www.azeytouna.net/fikroo2.htm

مفهوم الحداثة شامل لكل ما هو حديث والذي قد يتماشى مع الأسس الأخلاقية للأداء العام وقد لا يتماشى، أما مفهوم التحديث فإنه بالضرورة يتماشى مع أسس الأداء العام، وهو يختلف مع الحداثة في تلك المنطلقات التي تصنف كعراقيل أمام النهوض والتقدم وإحداث عملية التغيير الحقيقية وتحقيق التنمية المستدامة، فانهيار القيم الاجتماعية والمضاربات التجارية وغيرها، ومن هنا كانت ضرورة التمييز بين المفهومين، فإذا كانت الحداثة تعني التأكيد على قيم المشاركة والفعالية، فإن التحديث هو قبل كل شيء عملية أو مجموعة من العمليات التراكمية التي تطور قوى الإنتاج وتعبئ الموارد والثروات، وتنمية إنتاج العمل وتمركز السلطة الاجتماعية والسياسية داخل أجهزة محكمة، وتحرر في الوقت نفسه تقاليد الممارسة السياسية من المشاركة في الحياة العامة، وتجعل القيم والقوانين تخدم عملية التنمية والتحديث وتتخلص من كل العادات البالية، والتي عادة ما تقف حجر عثرة في طريق إحداث التطور والتحديث والتنمية الشاملة.

وهذا يعني، بالقياس مع ما تقدم، أن عملية التحديث في التجربة العربية لا تتعدى التقليد الأعمى، واللهث الفارغ لنموذج تحديثي يغايرنا في الظروف الاجتماعية والحضارية، ولا يتناغم وأصول حركتنا الاجتماعية وذاتنا العقائدية والثقافية. وبهذا لا يصح أن نطلق على عملية التحديث في التجربة العربية، أنها عملية تراكمية وتواصلية في خط سير معرفة بدايته ومعيّنة غايته، لأنها أساسا تتحول في مضمونها إلى تحرر من مرجعية القيم الذاتية.

مهما تعددت الاتجاهات النظرية التي تعالج هذه المسالة في الواقع العربي، فالحداثة تعتبر اتجاها تصاعديا باتجاه الرفاه والرخاء الاقتصادي والاجتماعي. والتحديث تعميم لمؤشرات هذا الاتجاه الكمية والشكلية، ولعلنا إذا تأملنا مدارس التنمية المتبعة في الوطن العربي نكتشف مدى الفرق، بين اتجاه التصاعدي والنوعي في عملية التقدم والتطور، واتجاه المؤشرات الكمية، التي تبحث عن أرقام وحسابات وشكليات تنموية، دون توقير أسباب التنمية الاجتماعية والثقافية، فالخلط بين مفهومي الحداثة والتحديث، وإيجاد المسافة النظرية بينهما أدى على المستوى العملي والاجتماعي إلى الخلط بين مفهوم النمو والتنمية.

لقد كانت النتيجة العملية لهذه المسالة، هو السعي الجاد إلى تحديث أنماط الحيـــاة، بمـــا يتماشى ومتطلبات المعركة الجديدة، فتم إنهاء الصناعات الحرفية والوطنيـــة، وتـــدمير البنيـــة التعليمية والثقافية والتقليدية، وتقويض أسس الاكتفاء الذاتي على المستويات كافـــة، وأصـــبحت التنمية وفق هذا المنظور تعني: تحديث وسائل العيش وإقحام التقنية في كل مكـــان وفـــي كـــل المجالات، وإحلال ثقافة بديلة تقوم على التشكيلات القولية حتى تكون قابلـــة لاســـتيعاب أنمـــاط الحياة الجديدة، واستبطان خصائص الحضارة الداخلية. وبهذا المفهوم تؤدي الحداثة حتمـــا إلـــى القضاء شيئا فشيئا على الحضارة الأصيلة ومعالمها، دون الالتفات إلى عملية إحداث التحـــديث الحقيقية. والواقع، أننا لا نرفض التحديث كما عرف، ولا نجد ضرورة في تفصيل القـــول فـــي ذلك، ونكتفي بظاهر التعريف معتبرين عملية التحديث من باب التمدن أي الانتفـــاع بالوســـائل المادية والتكنولوجية الحديثة.

هنا نؤكد أن التحديث في المجتمعات العربية، عادة ما يأخذ طـــابع المحاكـــاة الجوفـــاء لمظاهر الحداثة في الغرب ونماذجها، وهذه المظاهر لا تنمّ عن حالة وعـــي حضـــاري يرنـــو بأصحابه إلى التجديد والإبداع، بقدر ما ينمّ عن جهل بحقائق الأمور وسبل النهضة. إذ غالبا مـــا يظهر أن هذه النماذج المدنية، كاللبس الخليع والصور العارية، تتعارض مع النسق الحضـــاري العربي الإسلامي، وهذا يعني أن استجلاب المدنية من الغرب قد يؤدي إلى مزيد من الاغتـــراب والضياع والجهل، إذ لم يكن مبنيا على فهم ووعي، علاوة على هذا فإن الاعتماد على الغـــرب في استجلاب المدنية وتحديث المجتمع، يعد تبعية له؛ لا يخلف إلا الاستعباد والاستعمار كما هو الحال اليوم لمعظم أقطار دول العالم الثالث، لذا وجب على أبناء الأمة أن يأخذوا بأسباب المدنية من علم ومعرفة، ولا يكتفوا باستيرادها، فإن ذلك خطر كبير على الأمة.

يقول الدكتور عبد الستار قاسم في نشرة له تحت عنوان(**أزمة المعيار الأخلاقـــي لـــدى العرب**) نشاهد وسائل الإعلام العربية الرسمية ونسمعها ونقرؤها، فإنه يهيـــئ لنـــا أن الأنظمـــة العربية قد نقلت شعوبها نقلة نوعية وواسعة على طريق التقدم والرقي والازدهـــار، وهـــذا مـــا يقودنا إلى الاستنتاج بأن الأنظمة العربية قد تصرفت وفق أخلاق علمية ومهنية حديثة، تـــتلاءم

مع متطلبات الاندفاع نحو الأمام. حقيقة، وهناك من يرى أن الدول العربية قد شهدت نقلات نوعية ومميزة في مختلف مجالات الحياة، وهنا لا نريد أن نتجاهل بعض الحقائق على أرض الواقع، فإن لدى العرب جامعات وهواتف نقالة وسيارات فخمة وفنادق وشوارع وعمارات ناطحات السحب وغيرها، ولكننا نلاحظ في الوقت ذاته أن هذا التطور كان فقط في مجال الخدمات الاستهلاكية، وفي مجال أجهزة المخابرات[1].

هذا نلاحظه بشكل كبير وواضح في كافة أنحاء الوطن العربي؛ وبشكل خاص الخليج العربي، الذي يستورد آخر الصرعات وأحدث السيارات وأجهزة الهاتف، ويبني أعلى الأبراج وأطول الأنفاق من أجل الدخول الى كتاب "جِنِس" للأرقام القياسية، وهناك مقولة شهيرة في الخليج العربي، أن الغرب خدم لنا! أي أنهم هم الذين يتعبون ويصنعون وينتجون ومن ثم يأخذونها جاهزة دون تعب! على ما يبدو ان هذا الأمر قد طرب له أبناء يعرب.

ولكن السؤال: كم من التحديث العلمي والتصنيع التقني المستند الى الاكتشافات العلمية حققه العرب؟ يجيب محمود عمارة عن هذا التساؤل:عندما يستعرض تقرير صندوق النقد العربي، الذي يقول بأن إجمالي المديونية العامة للدول العربية عام 2000م، بلغ 375 مليار دولار، وبنفس التقرير يؤكد أن هناك دولا عربية بلغت مديونيتها ما يساوي دخلها القومي، وهناك دول تجاوزت ذلك، على سبيل المثال: لبنان إذ تبلغ نسبة مديونيتها إلى دخلها القومي حوالي 150%، بنفس الوقت فإن الإحصائيات تشير إلى أن حجم المدخرات والاستثمارات العربية في الدول الغربية يزيد عن 800 مليار دولار، ويشير التقرير أن نصيب العرب من الاستثمارات العالمية الغربية لا يزيد عن 3% فقط. رغم غنى الدول العربية في مناخها وتربتها ومواردها الطبيعية، فإن العرب يستوردون معظم حاجياتهم الأساسية من الخارج ولا سيما الغذاء، بل الغذاء المترف، والعرب مهددون الآن بعجز غذائي سنوي يقدر بحوالي خمس عشرة

[1] عبد الستار قاسم، **أزمة المعيار الأخلاقي عند العرب**، مرجع سابق.

مليار دولار في مجال الغذاء فقط، ويستورد العرب من الولايات المتحدة ما قيمتـه 400 مليـار دولار، فيما لا يصدرون إليها إلا بما يوازي 100 مليار دولار أغلبها من النفط[1].

إن الجهل متفشي والجوع يقتل بعض الناس في أنحاء مختلفة من الوطن العربي، إن لـم يكن بسبب الجوع فهو بسبب الحروب البينية، بعض أقطـارهم محتلـة، والنزاعـات الداخليـة متفشية، الخ. ولهذا علينا أن نكون حذرين في تقييم مظاهر الحداثة في مقابـل أسـس صـناعة الحداثة، إذ قد تتطور الحداثة الظاهرية بصورة أسرع من أسس صناعتها، فتتحول إلى عبئ يثقل كاهل الأمة بدل التخفيف عنها، العرب لا يصنعون الحداثة، وهم يتلقون فقط بعـض أنواعهـا، والتي تساهم قليلا في جعل صناعة الحداثة متأصلة في البلدان العربية.

لتوضيح أكثر نعطي مثالا من واقعنا المعاش، السلطة الوطنية الفلسطينية والتي يقدم لها الأوربيون والأمريكان مختلف أنواع الدعم والمساعدة، ذلك من أجل تحسين الظروف المعيشـة للمواطنين، وهذا حصل فعلا فلا يكاد بيت لم يصـله هـاتف أو كهربـاء، وشـوارع والنـت والسيارات الحديثة، كما عملت على تامين معاش آخر الشهر لجزء كبير من المـواطنين، مـن خلال ما تقدم ممكن أن نلمس بعض مظاهر الحداثة في الشارع الفلسطيني، ولكنها أبعد ما تكون عن التحديث الحقيقي، فكيف لو قرر الأوروبيون وقف المساعدات للسلطة الفلسطينية، وهذا مـا حصل في فترة من الفترات، أدى ذلك إلى حدوث إرباك على الساحة الفلسطينية وتوتر كبير.

والسؤال الأهم هنا هل هذه المساعدات مجانية دون مقابل؟ في السياسة العالمية لا يوجد شيء بدون ثمن، حتى لو كانت هذه المساعدات إنسانية بحتة، إن جميع المسـاعدات الأوربيـة مشروطة، سواء في أي مجال يجب صرفها أو مقابل أي شيء يتم صرفها، لقد أيقن الفلسطينيون أن موضوع الاستمرار في ضخ المساعدات مرتبط بالتخلي عن إرادتهم السياسية، أو على الأقل القبول بما يطرح الأوربيون سياسيا واجتماعيا وتربويا. هذا الموضوع تحدثنا عنه سابقا تحـت عنوان الاكتفاء الذاتي، فحاجتك الماسة والمستمرة للأخر تجعلك رهينةً لسياسته.

---

[1] محمد عمارة، معوقات الاستثمار في العالم العربي، www.aljazzera.net/channel/archive

من خلال ما تقدم، ورغم التقارب الظاهري بين المفهومين، إلا انه يوجد تعارض كبير بينهما، ولأن الاستمرار في استعارة الهياكل التحديثية من الخارج لا يؤدي إلا إلى المزيد من الابتعاد عن مشروع التحديث المجتمعي. وتأسيسا على هذه المسالة نطرح التساؤل التالي: لماذا فشلت كل مشاريع التحديث في الوطن العربي؟ منذ اللحظة الأولى لاحتكاك الوطن العربي بالغرب، ومع التأثيرات النفسية والثقافية والاجتماعية والحضارية، التي أحدثها هذا الاحتكاك. والوطن العربي يلهث وراء مشاريع التحديث للواقع، فصرف في سبيل ذلك الأموال الطائلة، والجهود الضخمة، دون أن يكون لها تأثير عميق في الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في الواقع العربي، وأصبحت الحياة العربية تتراوح بين دورة تنتج التحديث؛ وتنتج في نفس الوقت موتها الداخلي، قبل أن تكتمل، ثم تعيد إنتاج التحديث غير المتكامل لا لشيء إلا لتقضي عليه من جديد.

ومن أجل الإجابة على السؤال سالف الذكر، لماذا فشلت كل مشاريع التحديث في الوطن العربي؟ نعود لما بدأنا به في تعريفنا، أن التحديث ليس مجرد التزامن مع الآخر الحضاري في أدواته وتقنياته، بل هي تراكم للخبرات والتطور. ومن الأخطاء الحضارية التي وقع فيها الكثير، اعتبار الحداثة مجموعة مظاهر المدنية دون الغوص في أسبابها، لهذا أصبح الكثير من شعوب العالم الثالث تحيا الحداثة وهي في قمة التخلف، لهذا فهي لا تنتج ولا تعيش الفاعلية الحضارية في حياتها، بل تعيش الاستهلاك والتبعية بأجلّ صورها وأشكالها، وهذا أكده الدكتور محمد محفوظ في مقالة له تحت عنوان **(مشاريع التحديث وعوامل الإخفاق في الوطن العربي)** إن العلاقة الفوقية والمصطنعة التي تربطها بالحداثة، فحينما لا تكون العلاقة حقيقية بين المجتمع والحداثة تتحول الأخيرة إلى وهم كبير، ومع هذه العلاقة المصطنعة مع الحداثة وقيمها، يتحول التحديث إلى عملية قصريه، وقد أدى هذا النوع من التحديث إلى انكفاء المجتمع على نفسه، والبحث عن أسلوبه الخاص في استيعاب الحداثة والتحديث والمساوقة بين المفهومين[1].

لم يتمكن الحداثون العرب، من بلورة مفاهيم وأطر فكرية وثقافية لتطلعاتهم الفكرية والسياسية بعيدا عن النموذج الغربي، وانحصرت جل أطروحاتهم ومشاريعهم في التجربة

---

[1] محمد محفوظ، مشاريع التحديث والإخفاق في العالم العربي،www.dahsha.com/viewarticle.php?

الغربية، واعتبر بعضهم التغريب شرط ضروري لا بد منه للتحديث، بل دعا احدهم وهو(فارس نمر) إلى الاحتلال الأجنبي كطريق منقذ من الاستبداد الفردي والسلطاني وكشرط لإقامة النظـام الديمقراطي الجديد[1].

فارتبطت عملية التحديث بمركزية الغرب ومشاريعه الاستعمارية، حول التحديث وكأنـه عملية تغريب شاملة للحياة العربية، جعل هذه المساوقة، تؤدي إلى تطبيـق عشـوائي وشـامل لمعايير الغرب في الحداثة والتحديث، فأصبحت هذه المعايير هي الفيصل وهي مؤشـر النجـاح والفشل.

ولعل من الأخطاء المنهجية التي وقعت فيها الكثير من المدارس الفكرية والسياسية فـي الوطن العربي، كان الخلط المنهجي أو التعميم المشوه بين المرحلة التاريخية ودرجات التطـور التاريخي والاجتماعي والأخلاقي التي يعيشها الغرب، والمرحلة التاريخية والاجتماعيـة التـي يعيشها الوطن العربي، حيث أن هذا الخلط هو الذي ألغى البعد التاريخي لهذه المفاهيم، فأصـبح المفكرون العرب ينادون بضرورة الحداثة والتحديث كطريـق وحيـد للخـروج مـن المـأزق التاريخي، وتحقيق الوثوب الحضاري، متغافلين عن حقيقة مهمة وهي أن الحداثة الغربية كانـت وليدة تطور تاريخي اجتماعي أخلاقي، لا يمكننا تجاوزه، وبالتالي فإن الحداثة ليست شـعارات وأشكال سياسية واجتماعية وأدبية فحسب، بل هي قبل كل شيء صيرورة تاريخيـة اجتماعيـة وأخلاقية يصل إليها المجتمع، بعد حقبة تاريخية واجتماعية من العمل المتواصل والجهد المركز في هذا السبيل.

لهذا فإن المعطيات التاريخية والاجتماعية والأخلاقية والحضارية، التي يعيشها الـوطن العربي اليوم، تتطلب مشروعا نهضويا، يزيل رواسب التخلف وينير العقول، ويغير الثقافـات، التي تحول دون انطلاق المجتمع، من أجل إحداث التنمية والتحديث الحقيقي، وهنا يتبـادر إلـى الأذهان السؤال التالي: بما أن الباحث قد وضع تصورا للحل وهو يبدو سهلا -، ما هو العـائق في تنفيذ التحديث؟ قد يبدو الحل ممكنا لكنه صعب التنفيذ فإذا ما أطلقنا العنان إلى العقل العلمي

---

[1] خالد أبو الفتوح، جذور العلمانية والتغريب في العالم الإسلامي، http://f-alturki.net/fahd/index.php?option=com_content&task=view&id=109&Itemid=1

بالعمل، وفتحنا المجال أمام الاكتشافات والاختراع، وشجعنا مراكز البحث العلمـــي مـــن أجـــل إحداث عملية الحداثة الحقة، هذا مالا تسمح به أنظمة الحكم القائمة على الظلم والاســـتبداد، لأن مثل هذا الأمر يزعزع مناصبها ويهدد عروشها، وهذا ما أكده الدكتور عبد الستار قاسم عنـــدما قال (إذا أراد العرب فعلا الانتقال نحو الحداثة المتكاملة بكافة أوجهها، فإنه لا مفر إلا إخـــراج العقل العلمي من عقاله، الأمر الذي يهدد الوضع السياسي القائم. في حداثتهم الظاهرية، يعتمـــد العرب إلى حد كبير على إنتاج العقل الغربي في مختلف المجالات حتى الاحتياجـــات الإنســـانية والبشرية البسيط، وإذا قرروا العودة إلى أنفسهم وتأصيل الحداثة فإنهم سيجدون بدايتهم قريبة من الصفر[1].

[1] عبد الستار قاسم، **أزمة المعيار الأخلاقي لدى العرب**، 2009م، تحت النشر

الفصل الرابع

الترجمة العملية للإخفاق الأخلاقي

هل تطورت الأخلاق العربية بحيث تستوعب متطلبات الحداثة، أو التقدم والبناء والمساهمة الفاعلة بالحضارة الإنسانية؟ لا نستطيع الغوص في الإجابة عن هذا السؤال بالتفصيل، إنما نقدم عناوين هامة لتوضيح مدى انسجام الإخفاق الأخلاقي مع هزل الإنجاز أو غيابه، ودائما الحصاد من جنس البذور.

1.4 الصراع العربي-الإسرائيلي

يطلق هذا المصطلح على الصراع الدائر بين الدول العربية والكيان الصهيوني، رغم أن البعض يطلق عليه اسم الصراع في الشرق الأوسط ليشير إلى مكان وجوده، ولكن هذا المصطلح أي الصراع في الشرق الأوسط غير واضح لأن هناك صراعات ونزاعات كثيرة في الشرق الأوسط. لكن الصراع العربي – الإسرائيلي كمصطلح يبقى هو الأكثر مركزية والأساسي بينها، وهذا يعود ومرتبط عضويا بموضوع اغتصاب الصهاينة لأرض فلسطين العربية، فقضيته المحورية وسببه الرئيسي يرتبط في إقامة دولة قومية دينية لليهود على أرض فلسطين.

يعتبر الصراع العربي – الإسرائيلي هو سبب أزمة هذه المنطقة بالرغم من أن الصراع يحدث في منطقة جغرافية صغيرة من حيث المساحة، إلا أنه يحظى باهتمام سياسي وإعلامي كبير نظرا للعديد من الأطراف الدولية الفاعلة به، وغالبا ما تكون الدول العظمى في العالم منخرطة فيه، وذلك لتمركزه في منطقة حساسة من العالم، وتعتبر حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وموضوع الصراع يرتبط بقضايا إشكالية تشكل ذروة أزمات العالم المعاصر: علاقات الأديان مع بعضها، علاقة العرب مع الغرب، أهمية النفط العربي للدول الغربية، أهمية وحساسية القضية اليهودية في الحضارة الغربية، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية. أما على الصعيد العربي فيعتبره العديد من الكتاب والمفكرين والمحللين العرب أنه القضية والأزمة الأساسية والمركزية في المنطقة، وكثيرا ما يربطوه بقضايا النهضة العربية، وقضايا الأنظمة

الشمولية، وضعف الديمقراطيات في العالم العربي، والكثير من الأمور السياسية والاقتصادية، وأزمة حقوق الإنسان وقمع الحريات. على مدى سنوات الصراع لم تستطيع الدول العربية تحرير الأرض؛ على العكس تماما ففي كل الحروب التي خاضتها الدول العربية تخسر جزء جديد من أرضها، وفي الوقت ذاته أخفقت في تحقيق الحريات، وأصبح الصراع عبارة عن شماعة تعلق وتبرر به الأنظمة العربية كبتها واضطهادها، وقمعها للحريات وحقوق الإنسان ومصادرة وقمع الصحافة وغيرها.

جذور الصراع

تعتبر جذور الصراع قديمة، ولكنها تبلورت بشكل واضح وصريح منذ إعلان وعد بلفور، والذي يعتبره اليهود أحد المستندات القانونية التي يستندون عليها، والذي جاء بعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات دارت بين الحكومة البريطانية واليهود البريطانيين، والمنظمة الصهيونية العالمية قبل أن يخرج بشكل خطاب موجه من آرثر بلفور، وزير الخارجية البريطاني 2/ تشرين الثاني 1917م وهذا نصه: "إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جليا انه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر الحقوق الدينية والمدنية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى، أكون ممتنا لكم لو أبلغتم هذا التصريح إلى الاتحاد الفدرالي الصهيوني" التوقيع جيمس بلفور[1].

ومن هنا، ومع نهاية عام 1917م بدأ صراع سياسي بين مجموعتين داخل حدود دولة صغيرة، في جانب وقف العرب الفلسطينيون الذين عاشوا في أرضهم لأكثر من ألف عام، والذين كان الوطن العربي يدعمهم معنويا، والذين تعهدت بريطانيا بالاعتراف بحقوقهم في تقرير

[1] جون ه. ديفيس، **السلام الغامض. دراسات في الصراع العربي الإسرائيلي**، ترجمة حنان بسيسو، منشورات الوحدة، 1981 ط1، ص16.

المصير والاستقلال، وفي الجانب الآخر كان اليهود الصهاينة مرتكزين علـــى التـــاريخ القـــديم والحماسة الشديدة، ودعم بعض الدول الغربية لهم ومتسلحين (بوعد بلفور).

رغم أن العرب يملكون مقومات إستراتيجية يتفوقون بها على إسرائيل، فهم أكثر عمقـــا جغرافيا، إذ تزيد مساحة الوطن العربي عن أربعة عشرة مليون كيلو متر مربع، بينما لا تزيـــد مساحة فلسطين المحتلة من قبل الكيان الصهيوني عن سبعة وعشرون ألف كيلو متر مربع، يبلغ عدد سكان الوطن العربي أكثر من ثلاثمائة مليون نسمة، بينما لا يزيد عدد الصهاينة في الأرض الفلسطينية عن ستة ملايين نسمة، والعرب يمتلكون موارد وثروات طبيعية كبيرة علـــى رأســـها النفط الذي أصبح عصب الحياة المعاصرة، لهذا يَعجب الكثيرون من المحللين والمراقبين لسهولة كسب إسرائيل لحروبها ضد الدول العربية. إسرائيل تتفوق على العرب في المســـتوى العلمـــي والقدرة على حشد الطاقات، وصونها للحريات، وتمتلك إرادة سياســـية تضـــع نصـــب أعينهـــا المصالح العليا للكيان الصهيوني، وليس مصالح شخصية وفئوية ضيقة كمـــا يفعـــل الزعمـــاء العرب. رغم أن النهوض العلمي وحشد الطاقات والإبداع وتحقيق التنمية عبارة عن أمور سهلة المنال، في حال توفر إرادة الانطلاق. العرب يمتلكون عناصر الانطلاق نحو كســـب الحـــروب ولكنهم لا ينطلقون، وذلك لعدم توفر الإرادة السياسية لدى قادتهم.

إسرائيل تزعم أن هناك ضرورة قصوى لتفكيك وإزالة النظام الإقليمـــي العربـــي، بـــل وتفكيك النسيج الاجتماعي القومي العربي، ليس فحسب وإنما أيضا تفتيت النســـيج الاجتمـــاعي الوطني لكل قطر عربي على حدة، إذ أن جميع التسويات التي تمت حتى الآن بين إسرائيل مـــن جهة وكل من مصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، تعتبر تســـويات ملغومـــة ومتـــوترة وتتضمن في داخلها مصادر للتوتر ولعودة الصراع، ولا يوجد أي حلول لتسوية دائمة وشـــاملة ومستمرة ومستقرة، ذلك لسبب بسيط أنها لا تعيد للفلسطينيين حقوقهم أو جزء منها.

وعند الحديث عن الصراع العربي–الإسرائيلي، من الواضح أن الدول العربية قد أخفقت في تحرير الأراضي الفلسطينية بل والعربية المحتلة منذ بدء الصراع حتـــى الآن، ومـــن أجـــل

التعرف على سبب هذا الإخفاق نجري مقارنة بين ما يمتلكه العرب وما تمتلكه إسرائيل من مقومات لنشاهد أين يكمن الخلل.

إذا أجرينا هذه المقارنة بين الدول العربية وإسرائيل في الجانب العسكري فإننا نلاحظ أن إسرائيل وإن كانت تمتلك ترسانة من الأسلحة أقل بكثير من ترسانة الدول العربية، بل وأحيانا أقل من دولة بشكل منفرد، وجيش أصغر بكثير من جيوش الدول العربية، لكن إسرائيل تمتلك التقنية العالية، سواء التقنية المستوردة من الولايات المتحدة، أو المستحدثة إسرائيليا، فالنظرية الإسرائيلية تشمل ضرورة الحفاظ على الجيش الإسرائيلي كأقوى جيش في المنطقة، بحيث يستطيع النصر على أي تحالف عربي مستقبلي، ويشمل ذلك تحديث الردع النووي الإسرائيلي بما يمكنها من إدخال وسائل إيصال نووي حديثة مثل غواصات الدولفين الجديدة وغيرها، إبطال مفعول التهديد للصواريخ العربية عن طريق الصواريخ الإسرائيلية الصنع، (حيتس) المضاد للصواريخ والتي دخلت بالفعل في الخدمة العملياتية في الجيش الإسرائيلي[1].

تبدي إسرائيل اهتماما كبيرا لسلاح الجو الإسرائيلي، الذي أصبح بعض المحللين يصفونه أنه سوف يكون عبارة عن (جيش طائر)، ومن هنا أنفقت إسرائيل مليارات الدولارات في سنوات التسعينات من القرن الماضي؛ على شراء الطائرات القتالية إلى جانب مليارات أخرى على الطائرات المروحية على اختلاف أنواعها، حيث تعتبر إسرائيل أن تميزها وتفوقها في سلاح الجو يجعلها أكثر قدرة على كسب معاركها وبأقل الخسائر البشرية.

ففي الوقت الذي تخصص إسرائيل غالبية ميزانيتها العسكرية لتعزيز الصناعات العسكرية والأبحاث في مجال تكنولوجيا السلاح، فإن الدول العربية توجه معظم ميزانيتها العسكرية لعقد صفقات عسكرية جديدة. في الوقت الذي تطلق فيه إسرائيل أقمار صناعية، تتمتع بقدرات وتقنية متقدمة في ميدان التجسس العسكري، وأعمال المراقبة والكشف والتتبع، إلى جانب امتلاك إسرائيل صواريخ أرض أرض من طراز (أريحا)، والذي يصل مداه إلى معظم الدول العربية، وهو إنتاج إسرائيلي. في المقابل حرمت الدول العربية وتحديدا دول الطوق أو ما

---

[1] احمد ثابت، جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته. www.aljazeera.net/nr/exeres/c09555540

يطلق عليها أحيانا بدول المواجهة، من الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة في ميدان الصـــناعات العسكرية، وصيانة وتطوير الصواريخ واستخدام الفضاء للأغراض العســكرية، وذلــك بفعــل عوامل خارجية وداخلية، الخارجية تتمثل بالقيود الأمريكية والغربية الشديدة علـــى نقــل هــذه التكنولوجيا إلى الدول العربية، أما الداخلية وتتمثل بعدم وجود إرادة سياسية حقيقية وحرة لـــدى الأنظمة السياسية في الوطن العربي.

يزداد الخلل في موازين القدرة بين العرب وإسرائيل، وخصوصا فـــي مجـــال القـــدرة النووية، حيث نجد إسرائيل وبفعل الدعم الفرنسي ثم الألماني ثم الأمريكي غير المحدود، صـــار العرب محرومين من غالبية مصادر القدرة على التسلح بأسلحة الدمار الشامل؛ وعلـــى رأســـها السلاح النووي، رغم إنكار إسرائيل لامتلاكها سلاحا نوويا، حيث تتبع إسرائيل سلاح الغموض المتعمد حول ترسانتها النووية، وتحيط برنامجها النووي بستار كثيف من السرية، إلا أن هنـــاك وثيقة سرية من وزارة الطاقة الأمريكية تضع إسرائيل في المرتبة السادســـة ضـــمن مجموعـــة الدول الكبرى نوويا، وتمتلك إسرائيل ما بين 300–500 كيلو غرام مـــن البلوتنيـــوم الصـــالح لصناعة الأسلحة النووية مما يعني أنها تستطيع إنتاج 250 قنبلة نووية[1].

هذا على الصعيد العسكري، فما بال الجانب الاقتصادي، حيث تكشف التطورات الحديثة في مفاهيم وسياسات التنمية، وخصوصا التنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية، عـــن تزايـــد الفجوة الاقتصادية بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، هذا إلى جانب الاستثمار في التطـــوير والتكنولوجيا، والإنفاق على البحث العلمي يشهد تراجعا ملحوظا في الجانـــب العربـــي، بفعـــل سياسات التنمية التي اعتمدت على تصدير المواد الخام، وتنميـــة الاســـتهلاك الترفـــي، وعـــدم الاهتمام بتنوع قاعدة الاقتصاد وجعلها أكثر تركيبا وتعقيدا، إلى جانب أن غالبية البلاد العربية لا تزال تعتمد على موارد خارجية بالأساس، أي لا تعتمد على قدرات ذاتية محلية وطنية، بل تتأثر بظروف البيئة الدولية، مثل صادرات النفط والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج، والمعونـــات

---

[1] سليمان رشيد سليمان، **السلاح النووي والصـــراع العربـــي الإســـرائيلي**، دار ابـــن خلـــدون، بيـــروت، 1978م، ط1، ص81–95

الأجنبية والقروض الخارجية، وأحد الأمثلة على النتائج السلبية لهذه السياسات هو الثبات النسبي والتراجع في معدلات النمو المحلي. وهنا لا نريد الإطالة كثيرا لأننا سنفرد عنوان خاص للحديث بشيء من التفصيل عن الوضع الاقتصادي في الوطن العربي، كأحد المؤشرات الأساسية للإخفاق العملي للأخلاق.

أما على صعيد الكمبيوتر والتقدم التكنولوجي، فالواضح أن إسرائيل تتفوق على العرب وبشكل كبير، حيث تشير بعض الإحصائيات أن من بين كل ألف إسرائيلي مئة وست وثمانون شخص يمتلكون الكمبيوتر الشخصي، في حين يبلغ الرقم في مصر 7.3، والأردن 7.8 وسوريا 1.7[1]. مع الأخذ بعين الاعتبار دور التكنولوجيا فائق الأهمية في التقدم في كافة المجالات، إذ يلاحظ تفوق إسرائيل بمراحل كبيرة على الأقطار العربية في هذا الصدد، فالتكنولوجيا لا تستغني عن البحث العلمي والتطور، كما أن البحوث هي أساس المعرفة والاكتشافات العلمية، غير أن المسئولين العرب في مختلف المستويات ما يزالون ينظرون إلى وظيفة البحث والتطوير كشيء ترفي وكمالي، وأحينا تنظر إليه بنوع من الخطر الذي يهدد عروشها وينتقص من سلطتها، لذا تبقي على الكبت وقمع الحريات وتمارس الظلم والاستبداد بكافة أشكاله وأنواعه، لتبقى وتبقي شعوبها في القيعان وأذيال الأمم، وهذا مؤشر واضح وصريح على الإخفاق الأخلاقي لدى العرب.

فالعرب وإن كانوا أكثر عددا، وأعظم ثرواتا، وأكثر عمقا جغرافيا، من إسرائيل، إلا أن الأخيرة إذا ما أردنا أن نطبق معايير الأداء الأخلاقية سالفة الذكر، من نشر الحرية، والاعتماد على الذات، وغيرها من المعايير، نرى أن إسرائيل تتفوق على العرب في المجال القيمي الأخلاقي. باعتقادي أن هذا هو السبب الرئيسي في عدم قدرة العرب على تحرير شبر واحد من الأرض العربية المحتلة.

مما تقدم من معطيات نكون قد أجبنا على السؤال السابق، فإسرائيل تتفوق على العرب في مختلف المجالات، وذلك لامتلاكها أخلاق التنمية والتقدم والتطوير. يبقى العرب أسرى

---

[1] احمد ثابت، جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته، مرجع سابق.

لشعاراتهم وهتافاتهم الجوفاء، ووعود اتهم التي بقيت مجرد حبر على ورق، ومجرد أقوال، دفع العرب ثمنا لها دون أن يحققوا شيء منها، فالعرب عندما انحطت أخلاقهم وفقدوا كل معاييرها، من الصدق في تحقيق وعودتاهم التي قطعوها لشعوبهم، والاعتماد على ذاتهم، وفقدانهم لــلإرادة الحرة، وانتشرت قيم الولاء بدل الانتماء، فقد تحملت الشعوب العربية الظلم والقهر والاســتبداد، لأن من عارض منهم حتما سيتهم بالخيانة والرجعية والتآمر، وفي كثير من الأحيــان بالعمالــة والتعامل مع الامبريالية. فقد أخفقت الأنظمة العربية والنخب الحاكمة؛ في تحرير فلسطين، وفي الوقت ذاته عجزت عن تحقيق الرفاه للشعب ونشر الحريات وصونها، وتحقيق تنميــة حقيقيــة شاملة ومستدامة، وهذا باعتقادي عائد للإخفاق الأخلاقي الحاصل لدى الأنظمة العربية.

2.4 الوضع الاقتصادي

عند الحديث عن الوضع الاقتصادي في الوطن العربي نميز بين مفهوم التنمية والنهضة، والتي تحدث عنها الدكتور أنور عبد الملك، في كتاب تحت عنوان **(دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي)**، إن البدء في البحث بقضايا الإنماء يمكن أن تحدد بــين مســتويين أولهــا: وضعي والثاني نقدي، والمستوى الوضعي أي التقليدي والمعمول به فــي العلــوم الاجتماعيــة والإنسانية الغربية المعاصرة. عملية الإنماء هي ظاهرة طبيعية من ناحية لا تتبــدى حــدة فــي مجتمعات كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، أي أن نتساءل في المستوى النقدي عن الجذور التاريخية لظهور فكرة التنمية أو الإنماء، وارتباط هاتين الفكرتين ببنيــان الفلســفة الاجتماعيــة السائدة في مجتمعات الغرب، ثم دراسة كيفية انتقال هذا الجو الفكري إلى مجتمعاتنا، مما يكشف عن مدى صلاحية هذه المفاهيم بنسبة لقضايانا القومية، وكيفية استخدامها وتســخيرها لانجــاز مشاريعنا القومية، بدلا من تحديد هذه المشاريع من طروح فكرية تهبط إلينا وكأنها منزلة منزهة من كل اعتبار حضاري وسياسي[1].

[1] أنور عبد الملك، **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربيــة، بيــروت: 1982م، ط1، 29ص

إن الوطن العربي لا يعيش مستقلا اقتصاديا ولا سياسيا، بل التدخل الخارجي هو سيد الموقف، وهو من يفرض سياسة التعامل في كل قطر عربي من جانب، ومن جانب آخر إن أقطارنا جزء من نظام عالمي، يربطها بوشائج متعددة كثيفة ومتزايدة، سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية وإعلامية، وهذا ينعكس على عدم قدرتنا على بناء التنمية والتكامل الاقتصادي، بل التوحد السياسي، لهذا لا يمكن أن نحسم قضايا التنمية على النحو الصحيح، ناهيك عن السيطرة الرأسمالية على اقتصاديات الأقطار العربية، والاستغلال من حيث امتلاك القوة العسكرية، والهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة في الوطن العربي.

إن العرب جزء لا يتجزأ من العالم الثالث، عرف الاستعمار والاحتلال والسيطرة الأجنبية، وما زال يعاني أساليب استغلال ذكية وأنماط سيطرة خفية، فتجارته الخارجة بيد العالم الأول، وأهم صادراته هو النفط يكاد يذهب جميعه إلى تلك المجموعة من الدول، وحقيقة استغلال الثراء النفطي على الرغم من زيادة أسعار النفط، والزيادة الضخمة من إنتاجه مرهونة بالدول الرأسمالية المتقدمة، وتستجيب لمصالحها، ولا تعبر عن كسب حقيقي للدول المصدرة التي تصدر أكثر من حاجات تمويل التنمية.

لو استبعدنا الصادرات النفطية لهبطت نسبة الصادرات العربية إلى إجمالي الصادرات العالمية جلها، وكذلك من الموارد الأولية من الفوسفات والقطن... الخ، وإذا تجاوزنا التجارة الخارجية إلى مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية، نرى أننا نعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الخبرة الفنية والتكنولوجيا والمعدات المستوردة من الدول الرأسمالية، وهذا يخلق تبعية واستغلال حتى إذا لم يكن مصحوبا باستثمار أجنبي، بالإضافة إلى ربط المردود المالي بالعملة الرأسمالية، يؤكد الاحتكار التنموي والسياسي بطريقة قمعية يزيد التخلف في الوطن العربي[1]. بل يوثق الارتباط وتؤكد التبعية والاستغلال، وتكون تنمية معوجة وعرجاء، أو شكلا أكثر تعقيدا من أشكال التقليدية المعروفة، ذلك أن كل علاقة اقتصادية بين بلد نام والبلدان الرأسمالية المتقدمة هي بطبيعتها تبادل غير متكافئ، وهكذا يتضح أن التنمية القومية هي الكفيلة بتحقيق التنمية

---

[1] أنور عبد الملك، **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق، ص33

الشاملة، بحيث تقضي على التخلف وتحرر العرب ومواردهم من روابط التبعية، بذلك ترد للحضارة العربية قدرتها على التجدد، وتوفر للمواطن العربي الحرية والعيش الكريم.

الوطن العربي من الناحية النظرية متكامل اقتصاديا، لكنه على أرض الواقع يواجه أخطر أزماته وأحرج مساراته، وهو أمر يستدعي من الاقتصاديين والمفكرين العرب، بذل المزيد من الجهد لتحليل الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الظواهر، وطرح المقترحات الكفيلة بمعالجتها وتصحيح مسيرة العمل التكاملي وتعزيزها، ففي الوقت الذي تتعاظم فيه التحديات والمخاطر التي يواجهها الوطن العربي، تشهد العلاقات الاقتصادية العربية انحسارا وتعثرا وضعفا. وما أفرزته التطورات خاصة في ظل الحقبة النفطية الجديدة، أشكالا تنموية جديدة وتحديات اقتصادية وسياسية جديدة، أدى إلى اختلال هيكلي جديد؛ عمقت من تفاوت التخلف التقليدي خاصة التبعية والتجزئة ووسعت من التفاوت التنموي في المجموعة العربية، قوميا وقطريا، وقد عززت الاتجاهات والمصالح القطرية الانعزالية على حساب التوجه القومي، وذلك أضعف التكامل العربي المتكافئ لصالح دعم التكامل الدولي العضوي والتبعي غير المتكافئ[1].

إن محاولات العرب السريعة من أجل اللحاق بركب الحضارة الغربية، أوقعها في فخ اقتناء مظاهره فحسب، كما أن الرغبة في تحديث تصنيع عاجل قد أدى إلى اختيار بعض التقنيات الصناعية، التي أسهمت في تبعية الاقتصاد العربي، بدلا من تعزيز استقلاله، لقد استطاع أسلوب التنمية الانعزالية القطرية أن يحقق قدرا من التصنيع، ومواجهة محدودة لمشكلة التخلف، ولكن ذلك تم على حساب التنمية القومية المشتركة، والتفكك المتزايد بين الأقطار العربية. وجميع المحاولات التي يقوم بها العرب لا يمكن أن تدرج ضمن المحاولات الجدية. مما عمق الهوة بين العرب والغرب في مختلف الميادين.

رغم العقبات التي يواجهها الاقتصاد العربي من ضعف وتخلف وتبعية، فما زال الحكام العرب يتحدثون عن تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، وعن تحقيق عدالة اجتماعية تقضي

---

[1] عبد الحسن زلزلة، **دراسات في التنمية والتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1982م، ط1، ص135-140

على الفقر، من الصعب مناقشة معايير التحسين هنا، نسبة إلى الدخل الذي تحققه الدول العربية، لكن من السهل أن نرى أن الحياة البدائية المتناسبة مع شظف العيش قد تغيرت ولم يتبقى منهـا سوى بقع في عدد من الدول العربية، لقد حصل تطور اقتصادي بصـورة عامـة، وتحسـنت مستويات المعيشة في أغلب البلدان العربية، ومن ناحية أخرى تشير الإحصائيات إلى أن سرعة نمو الاقتصاديات العربية كانت بطيئة مقارنة بسرعة نمو اقتصـاديات أخـرى مثـل الفلبـين واندونيسيا والأرجنتين وكوريا الجنوبية، ويتساءل بعض الاقتصاديين عما كان يمكن أن تكـون عليه نسبة النمو الاقتصادي عند العرب لو لم يكن هناك نفط وغاز في البلدان العربية[1].

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م والصادر عـن الأمـم المتحـدة، أن متوسط البطالة في البلدان العربية 15% وهي من أعلى النسب في العالم، ويشكل الـنفط 70% من الصادرات، وكان نمو الصادرات 1.5% وهي أقل كثيرا من المعدل العالمي(6%) وبقيـت الصادرات المصنعة راكدة، ويقل دخل 20% من السكان عن دولارين يوميا[2].

تشير بعض الإحصائيات، إلى أن نسبة النمو المئوية في الناتج المحلي الإجمالي من عام 1999م –2000م بلغت في االسعودية1.6، ومصر2.3، الأردن 2.2، ولبنان2.2، وتدل الأرقـام السابقة على التالي: التفاوت الكبير من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي إذ مـا قـورن بعـدد السكان، ففي حين يبلغ عدد سكان مصر حوالي 67 مليون نسمة في العام 1999م، لم يزد الناتج المحلي الإجمالي لمصر عن 79 مليار دولار حسب إحصائيات عام 2000م، في الوقت ذاتـه لا يزيد عدد سكان إسرائيل عن ستة ملاين نسمة، ويزيد الناتج المحلي الإجمالي لها عن مئة مليار دولار[3].

من حيث سلم التنمية البشرية نجد التالي: تحتل مصر المرتبة 144 على مستوى العالم، أي ما يصنف في عداد الدول منخفضة النمو أو الشريحة الدنيا من الدول المتوسـطة، نصـيب

---

[1] عبد الستار قاسم، **أزمة المعيار الأخلاقي لدى العرب**، مرجع سابق.

[2] إبراهيم غرايبة، تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2002م،www.aljazeera.net/NR/exeres/E259A1F0-D809

[3] احمد ثابت، جوانب الصراع العربي الاسرائلي ومجالاته، www.aljazeera.net/nr/exeres/

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر 1290دولار، وتحتل المرتبة 127 علـــى مســـتوى العالم، بينما تحتل إسرائيل المرتبة 36 في مقياس التنمية البشرية؛ ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 16000 دولار تقريبا، وتحتل المرتبة 32 على مستوى العالم في هذا الصــدد، وتحتل الأردن المرتبة مئة في التنمية على مستوى العالم، ويبلغ نصيب الفرد فيها 1520 دولار وتحتل المرتبة 120، بينما تحتل سوريا المرتبة 75 في التنمية عالميا، ويبلغ متوســط نصــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1020 دولار، وتحتل المرتبة 126 على مستوى العالم[1].

نلاحظ أن الأرقام الخاصة بالدول العربية تحسب بطريقة إحصائية مضللة، أي بمجــرد قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان دون مراعاة التفاوت الهائل بالدخول والثــروات بين الأغنياء والفقراء.

دَخْل الدول العربية المالي عالي جدا، لكن الإنتاج الصناعي والزراعي ضعيف جدا، إلى درجة أن العديد من البلدان العربية تصنف على أنها ريعية. هناك تركيز عربــي كبيــر علــى الخدمات والاستثمارات الخارجية والمضاربات المالية والعمران، لكن التركيــز ضــعيف علــى الإنتاج. فمثلا زادت الفجوة الغذائية بين الاكتفاء الذاتي والاســتيراد عــام 2004م عنهــا عــام 2003م بمقدار 10.8%[2]. وسبق أن تحدثت أنظمة عربية عدة مثــل مصــر والأردن وســوريا والعراق، عن خطط اقتصادية بأهداف واضحة ووسائل وأساليب متاحة، لكن كل هــذه الخطــط اصطدمت بمشاكل وهموم إدارية ومالية متعددة، ناهيك عن التدخلات الخارجية لإفشــال تلــك المشاريع التنموية، بحيث أن نجاحها كان محدودا جدا ودون المستوى المأمول به.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أنه رغم ارتفاع الناتج الزراعــي للــدول العربية إلى حوالي 79.3 مليار دولار في العام 2006م، بزيادة 13.4% عن السنة السابقة، فقد انخفضت نسبة الناتج المحلي إلى 6.2 بدلا من 6.4%، وارتفاع الصادرات الزراعية إلى 10.7 مليارات دولار في عام 2005م، في حين ارتفعت الواردات الزراعيــة إلــى 35.3 مليــارات

---

[1] احمد ثابت، **جوانب الصراع العربي الاسرائلي ومجالاته**، مرجع سابق.

[2] بدر محمد بدر، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،www.aljazeera.net/nr/exeres/2f158c01

دولار، وبالتالي أصبح العجز حوالي 24.6 مليار دولار سنويا، فادى الاستمرار في التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية، وتزايد الطلب عليها، إلى تحقيق الدول العربية كمجموعة تراجع في نسبة الاكتفاء الذاتي؛ في عدد من السلع الغذائية الرئيسية، وفي مقدمتها الحبوب والدقيق والشعير واللحوم[1].

وفي التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2005م يتحدث عن معدلات البطالة التي تجاوزت بالمتوسط أكثر من 15% من إجمالي القوى العاملة العربية، والتي وصل مجموعها إلى 112مليون عامل، وتتفاوت معدلات البطالة من دولة إلى أخرى. من المؤشرات الأخرى الديون المتراكمة، حيث ترزح غالبية الدول العربية تحت وطأة ديون متراكمة وصلت قيمتها في العام 2005م إلى 149،3 مليار دولار.[2]

ومن الأسباب الرئيسية لزيادة التخلف الاقتصادي في الوطن العربي، هو استخدام المال العربي كأداة للتكاثر وليس كأداة للتراكم، وكأداة للتبعية بدلا من أن يكون أداة للتحرر، وكأداة للتخلف بدلا من أن يكون أداة للتحديث والتقدم، وهنا تكمن مأساة الوضع الاقتصاد العربي، وهو على مشارف الانضمام للاقتصاد الإقليمي.

ففي الوقت الذي تدفقت المدخرات العربية إلى الخارج، بمقادير تفوق حجم الدين العربي الخارجي الذي يثقل كاهل الاقتصاد العربي، فإن هذه الأموال قد يتم استخدامها للإمساك بخناق الاقتصاد العربي، في ظل عمليات الإقراض الدولي، وهكذا تأتي الموجة الإقليمية الثانية، لكي تقفل الدائرة على حركة المال العربي وإحكام الحصار عليه، وذلك من خلال الضغط على الواردات للتنمية الداخلية واللجوء للاحتياطي لتنفيذ المشاريع الإقليمية، والإفراط في تصدير السلع الأولية، والمزيد من الإقراض وهذا ما يزيد المديونية وتضاعفها، بحيث تزيد من مخاطر الركود والانكماش وارتفاع الأسعار والتوجه نحو الخارج، وبذلك يستغل صندوق النقد الدولي

---

[1] بدر محمد بدر، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق.

[2] نبيل السهل، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2005 www.aljazeera.net/Np/exeres/ociD0440-0152

هذه الفرص ويفرض سيطرته عبر املاءاته السياسية، على الأقطار العربية وبذلك يمس سـيادة هذه الأقطار واستقلالها[1].

وهذا يؤدي إلى مقايضة الموارد العربية النفطية وغيرها بالموارد المائية، ومثـل هـذه المقايضة ستشكل قيدا كبيرا على حدود الأمان وحيز الحركة وهامش المنـاورة المتاحـة أمـام العرب، وهنا يتم تجريد العرب من عنصر قوتهم الاقتصادية المتمثلة في النفط، بل واستخدام هذا النفط كوسيلة للامساك بخناق الاقتصاد العربي، وتحت شعار التحـديث والتكنولوجيـا، فهنـاك هاجس الخوف من مقايضة الأمن مقابل استيراد نظم المعلومات الحديثة، فمن غير المسـتبعد أن تكون السماء المعلوماتية أداة لاختراق الأمن القومي، عند ذلك يصبح الاقتصاد العربـي لقمـة سائغة، وإذا كانت هذه التحديات ناتجة عن هواجس تقليدية، فإن ما يتعرض له الاقتصاد العربي من تحديات، ناتجة عن الهواجس الجديدة ستمثل خطرا أعظم، قد يفضي إلى نسيج يـؤدي فـي نهاية المطاف، إلى تقويض المحتوى الاقتصادي للنظام العربي بكل آلياته ومؤسسـاته، بعـد أن تسحقه عربة التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، وعربة العولمة والأدلجـة والتخصصـية والشرق أوسطية والإقليمية وغيرها.

ومن ضمن المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العربي، في المجال السياسي هو محاولة تعميق اندماجها في السوق العالمية، عبر تعميق اندماجها في السوق الشرق أوسـطية، والنظـام الشرق أوسطي، ما هو إلا نظام يهدف إلى تقويض النظام العربي القائم على الفكـرة العربيـة، وهذا النظام على النقيض من النظام الإقليمي العربي، وما السوق الشرق أوسطية إلا مجرد لبنة أخرى في صرح التفتت الاقتصادي العربي، وتأتي تتويجا لعدة خطوات وترتيبـات اقتصـادية كَرست مؤخرا ما يسمى باقتصاديات التنافر، أي كرست الاتجاه التنـافري بـين الاقتصـاديات العربية. السوق بمفهومها تعني الإسراع بعملية التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإنهاء المقاطعـة العربية، وانطلاقا من هذا المشروع الصهيوني، الذي بات يولي الجانب الاقتصـادي الأولويـة؛

[1] حميد الجميلي، **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة**، دار الشط للأعمال الفنيـة والإخـراج الصحفي، طرابلس: 1998م،ص 371

وفق مبدأ جديد مفاده: أن أمنه وقوته وتطوره اللاحق مرتبط أشد الارتباط بالعلاقات الاقتصادية بالمحيط العربي، الذي قاطعه وعزله إقليميا، فإن الشرق أوسطية تمثل الهدف الذي يمكن الكيان الصهيوني من التخلص من هذه العزلة والمقاطعة، من هنا جاءت مخططات السوق الشرق أوسطية لتحقيق حلم الكيان الصهيوني.

ذلك يعني أن حدود الكيان الصهيوني قد تكون ضمن النظام الشرق أوسطي الجديد، ليس حدودا جغرافية فحسب بل أعماقا اقتصادية، ذات أبعاد سياسية تضرب جذورها في أعماق الاقتصاديات العربية، عن طريق السيطرة على مجريات الأمور الاقتصادية؛ من خلال ترتيبات اقتصادية جديدة تتلاءم مع الخارطة السياسية والجغرافية الجديدة. فالمخططات الشرق أوسطية تهدف في نهاية المطاف إلى طمس الهوية العربية؛ وزوال النظام العربي، من خلال ذوبان الوحدات القطرية في ترتيبات اقتصادية شرق أوسطية، لذا فإن مشروع النظام الشرق أوسطي يشكل واحدا من أخطر التحديات الجديدة التي ستواجه الاقتصاد العربي، وسوف تؤدي عملية تشكيله إلى بث تيارات اقتصادية تفكيكية جديدة، تشكل تهديدا للمصير الاقتصادي العربي ومستقبله، وتخلق مبدأ التبادل التجاري الحر بين المنظمة الشرق أوسطية، عوضا عن السوق العربية المشتركة، الذي مازال حلما حتى الآن بعيد المنال، في ظل وجود الأنظمة السياسية الحالية والتي تفتقد لوجود إرادة سياسية حرة، واستقلال حقيقي.

هذا وضح في كتاب شمعون بيرس شرق أوسط جديد، عندما يتحدث عن الوضع الاقتصادي، حيث يرفض الاقتصاد المبني على جهود غريبة، ليصل في نهاية طرحه إلى ضرورة التعاون الإقليمي الذي يذيب الدين واللغة والروابط المشتركة من جهة، ويعطي الحق بالتالي لمجتمعه الصهيوني أن يأخذ مكانه بين هذه التشكيلات المفترضة، وهي إسرائيل، تركيا، إيران، الدول العربية، ليفتت من ثم أي مواجهة ممكنة أو خطر قادم يمكنه التعرض للكيان الصهيوني، وبالتالي يجهض أي مشروع اقتصادي يمكن أن يقوم مستقبلا سواء اتسم باتحاد عربي أو إسلامي[1].

---

[1] قراءة في اخطر كتاب سياسي الشرق الاوسط الجديد لشمعون بيرس، www.ibtesama.com/vb/showthread-t-15455

ليست هذه التحديات الوحيدة التي تواجه الاقتصاديات العربية، رغم امتلاك العرب لكل مقومات الاكتفاء الذاتي والتكامل الاقتصادي، فهو يتصدر دول العالم من حيث إنتاج النفط واحتياطه، وفيه من المعادن والثروات ما تكفيه ويصدر للخارج، والأهم من هذا وذاك، فالوطن العربي إذا ما استغل استغلالا جيدا فإنه يستطيع أن يعتمد على ذاته في مجال السلع الاستهلاكية، فهو يمتلك الأراضي الزراعية ومصادر المياه التي تفي لان يعتمد الوطن العربي على نفسه في مجال السلع الغذائية الأساسية، التي أصبح مستوردا لها وبكميات كبيرة.

والسؤال هنا لماذا نشاهد الفقر والجوع في بعض الأقطار العربية؟ لماذا يستورد الوطن العربي معظم السلع الاستهلاكية وغيرها من الخارج؟ إن جزء من الإجابة على هذا السؤال يتعلق باستقلال العرب، إذ نشاهد أن استقلال معظم الأقطار العربية هو شكلي، حيث ربطت الدول المستعمرة الدول العربية قبل خروجها، باتفاقيات سياسية واقتصادية يجعلها غير قادرة على اتخاذ أي قرار، لأنها مقيدة بقيد تلك الاتفاقيات، وهذه الاتفاقيات أدت إلى التبعية المطلقة سياسيا واقتصاديا للدول المستعمرة، وكانت شرطا أساسيا لبقاء الحكام في مناصبهم وعروشهم، الذين نصبهم الاستعمار في معظم الأقطار العربية، هذا تلقائيا جعل الأنظمة العربية تفقد إرادتها الحرة، وهي شرط أساسي للتطور والإبداع وتحقيق نهضة حضارية شاملة، تمكن العرب من الاعتماد على ذاتهم، وتعزز الانتماء للوطن، وعدم تحقيق ذلك يؤكد على اختلال المنظومة الأخلاقية داخل المجتمعات العربية، فنحن وقبل كل شيء بحاجة إلى العودة إلى الأخلاق الأصيلة وتطوير الخُلق ليكون قادرا على مواكبة التطورات الجديدة.

لذلك فإن المسؤولية المهمة التي تواجه الإرادات السياسية والاقتصادية في الوطن العربي، تستلزم اهتماما في رعاية الإنسان العربي، ورفع مستواه التعليمي وتحسين ظروف المعيشة وتوفير فرص عمل حقيقية، وليست وظائف في الإدارات الحكومية، لا تساعد على التطوير المهني، وهذا يتطلب تحسنا في كفاءة التعليم والتدريب، ومنح الحريات وحشد الطاقات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإبداع.

إن الفقر بوجهه الكالح أصبح يتعاظم في المجتمع العربي. الفقراء الذين اتسعت الفجـــوة بينهم وبين الأغنياء أصبحوا مسحوقين، معظمهم لا يجد المسكن والمأكل والماء النقي والتعلـــيم والصحة التي تحفظ كرامتهم وآدميتهم وتبعدهم عن جحيم الفقر، الفاقة التي تؤدي فـــي بعـــض الأحوال إلى الانحرافات وركب صهوة الاستقطاب والإغراءات في اتجاهات كثيرة، قـــد تضـــر بالفقير نفسه وبوطنه وأمنه واستقراره. آفة الفقر هذه أثقلت كاهل الفقراء في الدول العربية الذين يقارب عددهم 75 مليون شخص ويعيشون تحت خط الفقر، وينضم إليهم أكثر مـــن 15 مليـــون شخص يعانون من سوء التغذية[1].

إن أي قراءة لمؤشرات التنمية الإنسانية في الوطن العربي، لا تُطمئن بشـــأن المســـتقبل الاقتصادي للبلدان العربية. إذن ما العمل في ظل هذه المؤشرات؟ والتي تؤكد أهمية المراجعـــة الشاملة لكل السياسات الاقتصادية والسكانية والاجتماعية وأنظمة الرعاية والرفـــاه، إذ لـــم يعـــد ممكنا تحمل أعباء من دون تحقيق نتائج تعزز حيوية الاقتصاد؛ وتساهم في خلق يد عاملة مدربة ومنتجة بفعل نظام تعليمي متوازن وكفؤ، وإذا كانت الأموال التي جنيت من النفط في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، بددت على مشاريع العسكرة والحروب العبثية، فـــالمطلوب الآن توجيه أي فوائض مالية في أي بلد عربي نحو مشاريع تنموية، تهدف إلى خلق مجتمعات نشطة واقتصادية حيوية في ظل برامج واضحة المعالم وإرادات متمكنة. وهذا كله لا يمكن تحقيقه في ظل وجود أنظمة رجعية متخلفة فاقدة لاستقلالها وإرادتها، وفي ظل مجتمعات مازالت تعيش في عقلية الماضي والرافضة لكل أشكال التحديث، لذا فإنه باعتقادنا أن تغيير الأنظمـــة السياســـية، والقيام بثورة حقيقية على جملة من العادات الاجتماعية، التي باتت تقف حجر عثرة في طريـــق الإبداع والتقدم هي شرطا أساسيا لتحقيق أي نهضة حقيقة.

3.4 التعليم

إن التعليم غاية سامية، بل هي ركيزة وهدف لا يمكن أن يستغني عنه أي مجتمـــع مـــن المجتمعات، التي تطمح إلى النجاح والتقدم في مجال العلم والمعرفة، والتي تعتبر أساسية لكـــل

[1] عبد بن مسعود الجهيني، حالة الفقر في الوطن العربي، www.alarabiya.net/views/2007

أنواع التقدم والإبداع في مختلف المجالات، وخاصة في ظل الظروف التي يشهدها العالم اليوم، لذا نشاهد التنافس في كل المجالات، في كل أرجاء العالم لدعم قطاع التعليم.

من الواضح أن التعليم رغم أهميته القصوى للمتخصصين في كافة مجالات المعرفة، إلا أن المنطقة العربية تشهد تراجعا كبيرا في هذا المجال، وقد حذر البنك الدولي من أن مستوى التعليم في الوطن العربي متخلف بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، وتحتاج إصلاحات عاجلة لمواجهة مشاكل البطالة، وغيرها من التحديات الاقتصادية[1]. وقد أكد نفس التقرير أنه رغم سهولة الوصول إلى مصادر التعليم مقارنة بالماضي، إلا أن المنطقة لم تشهد نفس التغير الايجابي فيما يتعلق بمكافحة الأمية ومعدل التسجيل في المدارس الثانوية، فإذا نقصت نسبة الأمية في الوطن العربي بنسبة 1%، فإن الزيادة السكانية زادت بنسبة 3%، وهذا يدلل على خطورة الموقف في المجال التعليمي[2].

إن من الأمور الأساسية التي تستوجب منا أن نهتم بالتعليم؛ لأنه أصبح يعتبر عصب الحياة وضرورة ملحة لا يمكن الاستمرار بدونها، إذ أن تحدي المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية، وزيادة الانفتاح على العالم وتحرير المبادلات التجارية، فإن عناصر المنافسة والجودة والتميز هي التي ستحكم قوانين السوق خلال المرحلة المقبلة، بحيث تصبح الدولة التي تملك ميزة نسبية في الإنتاج والجودة هي التي تستطيع أن تحكم السوق وتحصل على مقومات القوة في العالم، وهنا تبرز أهمية التعليم باعتباره يحدد إنتاجية الفرد في الدولة، عن طريق الخبرات والقدرات والمهارات التي يتمتع بها الفرد، فالتعليم ليس مجرد خدمات، بل هو محور الأمن بمفهومه الشامل اقتصاديا وسياسيا وعسكريا واجتماعيا. وهو موضوع تنافس القوة المتنفذة في النظام الدولي الحالي.

من أجل معرفة أهمية التعليم؛ نسلط الضوء على الدولة الأولى في العالم، الولايات المتحدة، التي تولي قطاع التعليم الأهمية القصوى، لكنها صُعقت في عام 1957م، عندما تمكن

---

[1] علي الطالقاني، حقائق ورؤى التعليم في الوطن العربي، www.annabaa.org.file://c:/documents andsettings/falk

[2] المرجع السابق

الاتحاد السوفيتي السابق من إطلاق القمر الصناعي سبوتنيك، ومنذ ذلك العهد أجرت الولايات المتحدة تعديلا على المناهج التعليمية وخاصة الرياضيات، وأيقنت أن سبب تفوق الاتحاد السوفيتي؛ إنما يعود إلى تفوقه في مجال التعليم، وقد تدرج التعليم في الولايات المتحدة فترة الستينات والسبعينات ثم الثمانينات، التي ظهرت الدعوة فيها قوية للتطوير. في تلك الفترة ظهر تقرير (الأمة في خطر) antion at risls عام 1983م، وتعتبر أهم وثيقة عن التعليم في تلك الفترة، التي تؤكد أن مشكلة الأمة الأمريكية؛ في التعليم وتراجعه بالدرجة الأولى إلى انخفاض المستوى الأكاديمي للطلاب، و تدني نوعية التعلم وأشار أيضا بأصابع الاتهام إلى المعلم نفسه[1].

إذا كان هذا حال الأمم المتقدمة تجاه منظومتها التعليمية بهذا القدر من التخوف، على نوعيتها ومدى ملاءمتها باعتبارها أهم المشاكل التي تواجه كيانها وتهدد وجودها، فإن البلاد العربية أحوج ما تكون إلى مثل هذه المراجعة المستنيرة من أجل اكتساب العلم والمعرفة. إن الفارق الأساسي بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة في هذا المستوى؛ هو الفارق بين من يخاف مشكلة قد تحدث بعد عدة سنوات فيعد العدة، ومن يغفل عن مشكلة تحيط به من كل جانب.

إننا في موقف خطير ينبغي للمسئولين عن التعليم في كل قطر عربي أن يتداركه، وما سنشير إليه فيما يلي يؤكد ضرورة التخوف، والعمل بدون كلل أو ملل لإنقاذ الأمة العربية، من جهلها وتخلفها الذي تعيش فيه، وكأننا أُصبنا بحالة من التكاسل بل النوم العميق، فقد عدنا لا نفكر وتركنا غيرنا ليفكر نيابة عنا، فنحن نقبل منجزات الغرب الحضارية وتقنياته التي أصبحت جزء لا يتجزأ من حياتنا، بينما كان الأجدر بنا أن نرصد طريق التفكير وأسلوب الحضارة والتعليم السائد في الغرب، ونأخذ منه ونضيف إليه ونبتكر ونبدع، بما يناسب مجتمعاتنا العربية.

تؤكد بعض الأرقام خطورة الوضع التعليمي في الوطن العربي، ففي العام 2005م نشر معهد التعليم العالي في جامعة (مياوجونغ شنغهاي) الصينية، تقريرا تقيمينا مفصلا حول مكانة أفضل خمسمائة جامعة في العالم، فكان أن احتلت الجامعات الأمريكية الترتيب الأول على ذلك السلم، تلتها الجامعات البريطانية، فاليابانية، فالألمانية، فالكندية، فالفرنسية، إلى آخر القائمة،

[1] سالم مبارك الفلق، امة في خطر مداخلة عن مناهج التعليم في الوطن العربي. http://saaid.net/manahej/45.htm

حيث كانت الرتبة رقم 36 من نصيب البرتغال التي استطاعت أن تسجل لنفسها رقما على ذلك السلم[1].

وإذا ما حاولنا أن نبحث عن موقع لأي من جامعاتنا العربية، في السلم حتى لو كان في ذيله، حتما أننا سنصاب بخيبة أمل؛ لأنه لا مكان لظهور الجامعات العربية، وهذا مؤشر بل دليل واضح على تراجع التعليم وتخلف الجامعات العربية، التي أصبحت مظهر بدون جوهر.

وفي العام 2006م جاءت مجموعة(لابورا توريو دي انترنت) المتخصصة، والتي مقرها مدريد لتفاجئنا هي الأخرى بنتائج ترتيبها ثلاثة ألاف جامعة في العالم، وأهم الدول التي ظهرت فيها، كانت النتائج مخيفة ومروعة ومخيبة للآمال. فإذا نظرنا في مكانة أول ألف من بين تلك الجامعات وجدنا بأن أولها كان من نصيب الولايات المتحدة (455 من أصل ألف)، وتلتها الجامعات الكندية والألمانية،إلى أن كان الترتيب الأخير من نصيب إحدى الجامعات الأيسلندية، حيث استطاعت أن تجد لنفسها مكانة بين الدول وذلك بأن احتلت المرتبة 48 على القائمة[2].

لقد شكك العرب بالمعايير المستخدمة في التقييم المشار إليه، ولكن إذا ما أمعنا النظر فيه وجدنا أنها معايير تكشف لمن يتفحصها جيدا، عن مدى استحقاق تلك الجامعات المراتب التي احتلتها. كان على رأس المعايير مواكبة العصر ووسائله من استعمال تقنيات المعلومات في الأداء الأكاديمي، والإنتاجية العلمية العالية، وغنى الملفات العلمية والبحثية خاصة على مدار عشر سنوات ماضية، هذا إضافة إلى تلك الانجازات المرصودة في قواعد البيانات العلمية العالمية، وما تتمتع به المؤسسة التعليمية من موقع ريادي ذو بعد تأثيري، ناهيك عن الأبحاث والانجازات للهيئة التعليمية داخل الجامعة.

لقد استطاعت كوريا الجنوبية خلال عشرون عام ان تسجل 16380 براءة اختراع في المجال الصناعي والتقني فقط، والوطن العربي الذي يضج بالشعراء والأدباء وأصحاب

---

[1] وائل مصطفى، مأزق التعليم العالي في الوطن العربي،
www. Aljazeera.net\file://c:\documents and settings\falak.

[2] المرجع السابق.

التخصصات الإنسانية،- وهذا ليس انتقاصا بهم- لم يسجل سوى 170 براءة اختراع([1]). فمن الضروري أن يتحول التعليم في الوطن العربي من مجرد تعليم تلقيني إلى تعليم يقوم على الابتكار والإبداع واستخدام تكنولوجيا العصر؛ حتى يصبح خريجو هذا النوع من التعليم قادرين على اللحاق بسوق العمل.

ويقول الدكتور أحمد ثابت، أن الدول العربية تعاني من ظاهرة التسرب من التعليم، ويقاس عدد الذين يصلون إلى الصف الرابع الابتدائي، كنسبة من مجموع من هم في سن التعليم لمعيار تطور الموارد البشرية، وكمقياس للتنمية البشرية، نشاهد أن النسبة بلغت في مصر ما لا يزيد عن 60% للذكور وللإناث 50%، وبلغت في سوريا 94% متوسط للذكور وللإناث، ولم يزيد الرقم في المغرب عن 75%، وفي السعودية بلغت 89%[2].

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2002م أن عدد الأميين البالغين من العرب 65 مليون ولا يتوقع أن يزول هذا التحدي سريعا، فما زال حوالي عشرة ملايين طفل في سن التعليم غير ملتحقين في المدارس. توجد فجوة كبيرة بين مخرجات النظم التعليمية واحتياجات سوق العمل، ويزيد من هذه الفجوة التغير السريع في احتياجات سوق العمل الناجم عن العولمة ومتطلبات التقنية سريعة التطور[3].

وتشير معلومات الأمم المتحدة إلى معدل القراءة، حيث تبلغ القراءة للفرد العربي هو ربع صفحة في العام، في حين أن معدل القراءة للأمريكي 11 كتاب، وللبريطاني 8، كما أن استخدام العرب للشبكة الالكترونية متدني جدا، إذا ما قورن مع بعض الدول، وهذا أشرنا إليه بشكل واضح في العنوان الأسبق تحت عنوان(الصراع العربي- الإسرائيلي) وشاهدنا الفرق، فإذا كانت نسبة الأمية في مصر لا تقل عن 50% فإن نسبة الأمية الالكترونية تزيد عن ذلك لتصل إلى حوالي 90%، ويسيطر على الدول العربية نمط استيراد التكنولوجيا الجاهزة. يبلغ

[1] كمال حبيب، ***مناهج التعليم في الوطن العربي***، **مجلة البيان**، العدد 173، 1423ه، ص49

[2] احمد ثابت، جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته. مرجع سابق.

[3] إبراهيم غرايبة، تقرير التنمية العربي عام 2002م، مرجع سابق.

المتوسط العلمي لإنتاجية الفرد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المتقدمة والمعلومات نحو 180دولار سنويا، في حين لا يتجاوز في الدول العربية ثلاث دولارات للفرد، وفي إسرائيل نحو 1500 دولار[1]. من ثم فإن الدول العربية تحتاج لمضاعفة معدل إنتاج الفرد في هذا المجال نحو 60 مرة ليصل للمتوسط المذكور آنفا، وخمس مائة ضعف ليصل إلى المتوسط الإسرائيلي.

والأهم من ذلك والأخطر، أن المسألة ليست مسألة أرقام حول نسبة القراءة، واستخدام الشبكة الالكترونية، بل المسألة الأعمق التي يجب أن يطرحها التعليم العربي، حسب اعتقادنا هي ماذا نقرأ؟ وماذا نكتب؟ وكيف ولماذا نستخدم الشبكة الالكترونية، وما هو حجم المعلومات التي نحصل عليها؟ وكيف نسخرها من أجل التطوير والإبداع، إن عدد الصفحات البسيطة والقليلة التي يقرؤها العرب يجب أن نعرف ما هي وما هو مضمونها العلمي، كما أن هناك أقطار عربية خطت خطوات كبيرة على صعيد اقتناء الحاسوب الشخصي؛ ونسبة استخدام الشبكة الالكترونية، ولكن عند الحديث عن نسبة استخدامها للأغراض العلمية، تكون الكارثة الحقيقية، فأغلب استخدام الشبكة يكون لأغراض المراسلة والتسلية، والدخول إلى المواقع اللا أخلاقية وما شابه ذلك.

فالمشكلة تكمن في طبيعة الخيارات على مستوى الأهداف والبرامج، أي هل خُطّط التعليم ليلبي حاجات المجتمع العربي، أم لتلبية حاجات الدولة وحكامها؟ رغم وعينا بالفوارق الموجودة بين الأقطار العربية في مجال التعليم، إلا أننا نستطيع القول أنها جميعها تشترك في العضوية بين التعليم والدولة بعد الاستقلال، حيث شكل التعليم عنصرا حيويا في الخطاب الرسمي للدول العربية المستقلة، فهو قطاع استراتيجي بأتم معنى الكلمة وذلك يعود إلى جملة من الأسباب، التي لخصها الدكتور عادل لطفي تحت عنوان إصلاح التعليم في الوطن العربي:

أولا: لأنه يمس شريحة واسعة من المجتمع، وهذا يعني إمكانية توظيفه لمراقبة الأفراد وتأطيرهم في بوتقة نفوذ الدولة.

[1] معدلات القراءة في الوطن العربي، www.albaathmedla.sy/index.php?option=com

ثانيا: لأن هذه الخدمة توفر إمكانية فريدة لإعادة إنتاج الدولة عبر تحنيط البرامج في مسائل تتعلق بالولاء للدولة وللقائد الرمز، أي إعادة إنتاج الايدولوجيا الرسمية حول شرعية الحكم.

ثالثا: لأن التعليم يوفر لهذه الدولة الفتية مواردها البشرية، من الكوادر والموظفين وحتى من المنظّرين[1].

وبالفعل سيطرت هذه الأهداف على السلطة، أكثر من ارتباطها بالأهداف التنموية، على أغلب السياسات التعليمية في البلاد العربية، فالهدف النهائي لبرامج التعليم في البلاد العربية وبالتحديد في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية، هو إعادة إنتاج شرعية السلطة وضمان تكوين جيل مطيع للقائد الرمز أو للحزب الواحد الأوحد.

هذا ما يفسر تلك المشاهد التي تتكرر في أغلب البلدان العربية؛ وخاصة بمناسبة الأعياد الوطنية، حيث نشاهد أفواج من الأطفال والشباب والشابات متوجهين إلى مدارسهم وجامعاتهم، كما نشاهد صورا مختارة لبعض المؤسسات التعليمية النموذجية، نرى خلالها مدى التجهيزات العالية، فصاحب الدعاية يريد لفت انتباهنا إلى مدى الانجازات التي تحققت في مجال التعليم، كي لا نتجرأ ونسأله عن ذلك. إن التعليم في هذه الحالة ليس إلا شاهدا على نجاح السياسة الرسمية الحكيمة دائما في تحقيق التنمية! علما أن عدد الطلاب وعدد المدارس والتجهيزات التي توجد فيها ليست مؤشرا أكيدا على التقدم في المستوى التعليمي، لأنه كما أسلفنا سابقا أن لدينا جامعات تشبه القلاع وأخرى تشبه المنتزهات، وهي تفوق في الجمال والأناقة والفخامة كبرى الجامعات العالمية، ويوجد بداخلها كل شيء، الأحزاب، والمخابرات، والسلطة والدولة، والمعارضة، وتجد ما تجد ولكنك لا تجد ما يجب أن يوجد العلم بالمفهوم الحقيقي.

فالتعليم يُطرح في سياق علاقته بالدولة؛ أكثر من سياق علاقته بالمجتمع وحاجاته، إنه يعيد إنتاج ايدولوجيا السلطة الضامنة بدورها لإعادة إنتاج شرعيتها، نلاحظ هذا بكل وضوح في برامج مادة التاريخ، حيث يتم إعادة صياغة التاريخ من أجل دعم الايدولوجيا الرسمية القائمة،

---

[1] عادل لطفي، إصلاح التعليم في الوطن العربي، www.aljazeera.net/nr/exes/1a79530d-32

وبذلك يكون المواطن سجين في وطن لم يعد يوجد بعد، مواطن تنازل عن حقه في التفكير؛ وأناب حاكمه ليقوم بهذه المهمة التي لا تجدي نفعا!

التعليم بالأصل يعمل على إعادة إنتاج المجتمع، لأن الأنظمة الاجتماعية السائدة في البلدان العربية لا تقل ظلما وقسوة عن الظلم من قبل الأنظمة السياسية، لأنها تشكل مع هياكل الثقافة التي تساندها أحد منابع شرعية الأنظمة السياسية القائمة، وعلى هذا الأساس يبقى المجتمع العربي بتقليدية الهياكل الاجتماعية والثقافية مصدرا مهما لشرعية الدولة، فهي حريصة على صيانة تقاليده الثقافية السائدة، باعتبارها الضمان لإعادة إنتاج هياكل السلطة.

يلعب التعليم في هذه الحالة دورا حيويا كوسيلة جماهيرية فاعلة؛ قادرة على الحفاظ على الوضع القائم. وأكثر وضوحا، يمكن القول أن دور التعليم على هذا المستوى يتمثل في إعادة إنتاج الثقافة السائدة، ومن خلال ذلك إعادة إنتاج علاقات السلطة القائمة.

بالنسبة للجانب الثقافي لا تعتبر برامج التعليم خلاقة في أغلب البلدان العربية، أي وسيلة للتغيير الثقافي، بل على العكس تماما، فهي تجتر ثقافة السلف وتعطيها شرعية وحيوية بأدلجتها ضمن المناهج الرسمية، بحيث تبرر السائد والموجود أكثر من تحفيزه على استكشاف الجديد، ومن بين السائد والموجود الذي يعيد التعليم صياغته دون تغييره، نجد الأنماط التي لا تمكن المجتمع من التفكير في ذاته والتعبير عنها، أي أنماط التفكير والتطور والتعبير عن نفسه غير موجودة.

هذه الأنماط التي تنفي الفرد والمجموعات الصغيرة؛ كما تنفي الاختلاف وراء مفهوم الأمة أو الوطن الشامل والدولة الراعية للمجموعة الوطنية. وبطبيعة الحال نجد وراء هذه الدولة إما القائد الرمز، أو الحزب الواحد. هدف هذه المحافظة الثقافية هو ضمان ديمومة علاقات السلطة القائمة، سلطة الرجل على المرأة وسلطة جيل على آخر وفئة على أخرى، هذا أشرنا إليه في الفصل الأول (الإطار النظري) عند الحديث عن الخُلُق والأخلاق، حيث تسعى بعض الحكومات للحفاظ على العادات والتقاليد، وبعض الهياكل الثقافية، لأنه يستمد شرعيته منها، علما

أن الدول التي تسعى إلى التطوير والإبداع والاكتشاف والابتكار، تعمل على تغير هذه المنظومة الاجتماعية والخُلقية السائدة، لتتمكن من مواكبة التغيرات السريعة في عالمنا المعاصر.

تهدف معظم البرامج العربية التعليمية، إلى قتل إمكانية التفكير لدى الطلاب من خلال إقصاء المواد المحثة على التفكير، وهنا لنا أن نتساءل عن غياب مادة الفلسفة أو حضورها المحتشم في البرامج؟ يمكن القول إذن أن أحد الأهداف الرئيسية من وراء ذلك هو الحد من إمكانية التفكير الفلسفي العقلاني، أي الحد من إمكانيات التفكير في الأنا كإنسان وككائن اجتماعي، أي في نهاية الأمر الحد من إمكانية الوعي بالذات.

من الواضح أن الأنظمة السياسية القائمة في الوطن العربي، هي السبب الرئيسي في تخلف التعليم، وبالتالي تخلف المجتمع العربي، فالتعليم بدلا من استخدامه لتحقيق كافة أنواع الرفاه للمجتمع؛ إلا أنه يستخدم كأداة لتكريس شرعية الأنظمة العربية، هذا هو حال الأنظمة السائدة التي تعتبر السبب الرئيسي لتخلف التعليم في الوطن العربي، ولكن السؤال هل يوجد هناك أسباب وعوامل خارجية لها علاقة بانحطاط المستوى التعليمي في الوطن العربي؟ نجيب نعم.

إن فكرة العلاقة بين الهيمنة والتعليم في الغرب أساسية؛ لذا فهم يحاولون الهيمنة والسيطرة والإخضاع عبر التعليم، عبر تغيير مناهج التعليم الديني في مصر والسعودية وباكستان واليمن وغيرها، وعبر القضاء على المدارس الدينية والمعاهد والجمعيات الخيرية التي تدعمها. لقد أصبح واضحا أن قضية المناهج التعليمية لم تعد شأنا داخليا، تراقبه الحكومات متى وكيف شاءت، أو تهمله وتؤجله متى وكيف تشاء؛ وإنما أصبح شأنا عالميا في ظل ثقافة العولمة وبفعل أدواتها، وأصبح في منطقتنا العربية له أبعاد ثقافية واقتصادية وسياسية وعسكرية إذا لزم الأمر.

رغم أن الولايات المتحدة تمارس التدخل في خصوصيات الشعوب الأخرى؛ إلا أنها لا ترضى ذلك لنفسها، وهي القائلة على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان: لو أن هذه

المناهج التي بين أيدينا فرضت علينا، من قبل أمة أخرى لاعتبرنا ذلك اعتداء سافر علينا[1]. هذا يؤكد أن الأمريكان يمتلكون أخلاقا وقيما أخلاقية تفوق العرب بكثير، فهذا التصريح فيه نوع من الاعتزاز بالذات والثقة بالنفس، على خلاف العرب الذين يقبلون التدخل والتبعية، فـإن ذلـك لا يعبر إلا عن ضعفهم وعجزهم وعدم قدرتهم على فرض شيء فهم يتلقون فقط.

إن الدهشة سوف تلجمنا إذا علمنا ان مؤسسة(كير)، تتبع المخابرات المركزية الأمريكية، هي التي تقوم بالتخطيط للمناهج في وزارة التربية والتعليم المصرية، والدهشة سوف تـزداد إذا ما علمنا أن وفد من F.B.I التقى شيخ الأزهر، ووفود من الكونغرس تلتقيه للاطمئنـان علـى مناهج الأزهر[2].

من ما تقدم أصبح السبب واضحا لتخلف التعليم في الوطن العربي، فهناك أسباب داخلية وأخرى خارجية. إن التعليم الحق الذي يحقق الإبداع والاكتشاف والتطـور والتنميـة الحقيقيـة والابتكار، ويساعد على التفكير، يتعارض وبشكل مباشر مع النخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي، هذا يعبر عن مدى اهتزاز القاعدة الأخلاقية لدى الأمة العربية، وبالتالي فإن الأخـلاق ضرورية من أجل إعطاء التعليم مكانته الطبيعية؛ والتـي لا يمكـن تحقيـق التنميـة الشـاملة والمستدامة بدونه.

4.4 غياب الحرية وقهر الإنسان

تعتبر غياب الحرية وقهر الإنسان، من السمات الأساسية والبارزة في الواقـع العربـي، وهذا ما يؤكده تقرير التنمية البشرية العربي الثالث، والصادر عن هيئة الأمم المتحـدة. تطـرق التقرير لأزمة الحرية في الوطن العربي، والتي وصفها بأنها تشهد قمعا داخليا وتسلطا خارجيا، وقد استعرض وضع الحريات في الوطن العربي من أجل تشخيص أزمة الحرية، في مجـالات

---

[1] عادل لطفي، إصلاح التعليم في الوطن العربي، مرجع سابق.

[2] كمال حبيب، ***مناهج التعليم الديني في العالم العربي والإسلامي***، مرجع سابق، ص 49

المعرفة والحقوق السياسية وحقوق المرأة، وركز على أوضاع الحريات وشروط الحكم الصـــالح للمنطقة العربية[1].

وبعد أن استعرض التقرير وضع الحريات في مجتمعنا العربي؛ وخاصة فيمـــا يتعلـــق بالحريات المدنية والسياسية، وخلص معدو التقرير – وكلهم من المثقفين والخبراء العرب– إلـــى أن مستوى التمتع بها متدني جدا، وبدرجات متفاوتة في كل قطر عربي. يرى التقرير أن تمتـــع المواطن العربي بالحرية(حتى عند استثناء القهر الخارجي)، فهو مستهدف مـــن قبـــل ســـلطتين سلطة الأنظمة غير الديمقراطية، وسلطة التقاليد المتسترة بالدين أحيانا[2].

أما حرية الرأي والإبداع؛ فهي معرضه للكبت والقمع في معظم البلاد العربية، ما عـــدا استثناءات قليله، وهو ما دفع التقرير بالاستعانة بالوصف التي أطلقته منظمة مراسلون بلا حدود على المنطقة العربية، حيث اعتبرتها (ثاني أكبر سجن للصحفيين في العالم)[3]. في هـــذا الســـياق يرى التقرير أن قرار وزراء الداخلية العرب عام 2003 م الخاص بمحاربة القمع، ســـوف لـــن يعمل إلا على فرض مزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير، وعلى حقوق الإنسان، التقريـــر يرى أن المنطقة العربية زادت بها نسبة المساس بالحقوق المدنية للمواطنين مع تكاثر محاربـــة الإرهاب، وأن معظم الدول العربية لا تقدم بيانات كافيه عن هذه الحالات[4].

من أخطر الأمور التي أشار اليها التقرير، هي تلك التشريعات في بعض البلاد العربية، تلك التي تخول مسئول إداري دون مستوى وزير لإمكانية سحب الجنسية من المواطن العربـــي، أي إقصاءه وطرده خارج حدود المواطَنة، فإذا كان المواطن العربي مستهدف عموما في حريته، فإن المواطِنة العربية تعاني من تمييز مزدوج، سواء في ما يتعلق بمساواتها مع الرجل، أو فـــي مساواتها من قبل القانون في مجال قانون الأحوال الشخصية، أو في ما يتعلق في العنـــف فـــي

---

[1] محمد علي الحلبي، واقع التنمية العربية 2006م، www.shatharat.net/vb/archive/index.php/t6665

[2] المرجع السابق

[3] المرجع السابق

[4] المرجع السابق

الوسط العائلي[1]. فالمرأة التي تشكل نصف المجتمع من الناحية العددية، لا تشكل أكثر من خمسه بالمائة من الناحية الإنتاجية، وبذلك حكمنا على أكثر من خمس وأربعين بالمئـــه مـــن المجتمـــع بالموت.

يشير التقرير إلى أسباب غياب تلك الحريات في المجتمعات العربية، فهو كمـــن يضـــع إصبعه على الجرح، عندما يشير إلى سبب تعثر المسيرة الديمقراطية في مجتمعاتنـــا العربيـــة، عندما يؤكد معاناتها من قلة حضور حركات سياسيه عربية ذات عمق جماهيري واسع، يناضـــل من أجل الحرية. في نفس الوقت يرفض معدو التقرير الأسباب التي يتذرع بها الحكام العـــرب، (لأن العرب والمسلمين لا يمكن أن يكونوا ديمقراطيين)، إلا أنهم ينتهون إلى أن السبب الرئيسي لإخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد للدول العربية، لا يرجع إلى مسائل ثقافيه، بقدر مـــا هو تعبير عن تضافر بنى اجتماعية وسياسية واقتصادية، عملت على غياب أو تغييـــب القـــوى الاجتماعية والسياسية المنظمة، القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية والشمولية، وبالتـــالي افتقار الحركات الديمقراطية إلى قوة دفع حقيقية مثلما جاء في نص التقرير[2].

من بين المبررات التي يقدمها البعض للتنصل من الالتزام باحترام هذه الحقوق، التســـتر وراء الخصوصية للانتقاص من قوة القانون الدولي، إن بعض البلدان العربية التي تجرؤ علـــى تضمين دساتيرها بعض الحقوق، تلجأ في الوقت ذاته إلـــى استصـــدار قـــوانين بمصـــادرتها، وخصوصا ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، والفكر والمعتقـــد والاجتمـــاع الســـلمي، وتكـــوين الجمعيات، وهي حقوق تزخر بها نصوص الدساتير العربية.

رغم التقرير السابق وما ورد به من تأكيدات على انتهاك حقـــوق الإنســـان، وغيـــاب الحريات بأشكالها في الوطن العربي، إلا أن الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي تـــدعي بأنهـــا تعمل من أجل الصالح العام، وتسعى لخير البلاد وإسعاد العباد، هادفة مصلحة بلادها ورفاهيـــة مجتمعاتها، وتدعي أنها قطعت أشواطا عديدة ومسافات مديدة في مسيرة الإصـــلاح والتطـــوير،

---

[1] محمد علي الحلبي، **واقع التنمية العربية 2006م**، مرجع سابق.

[2] نحو الحرية، www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid

بالطبع تهدف هذه الأنظمة من وراء ادعاءاتها إثبات شرعيتها وضمان استمراريتها، لكن هل هي شرعيه حقا.

إن شرعية أي سلطه سياسيه تنبع أولا وأخيرا، من مدى التزامها واحترامها بمبادئ وقيم المواطنة وتوفير شروطها، وان المواطنة هي الضرورة الحتمية للديمقراطية وقاعدتها الاساسية، لأنها تعني ضمان الحقوق القانونية والسياسية لكافة المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم الإثني أو الديني أو الاجتماعي، ومفهوم المواطنة كما تشير دائرة المعارف البريطانية، هي علاقة بين الفرد والدولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، متضمنة الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، وتصبغ عليها حقوق سياسيه مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة[1].

أي أن المواطنة هي مجموعه من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يكتسبها الفرد فعليا وقانونيا من خلال عضويته في مجتمع معين، على قاعدة المساواة مع بقية أفراد المجتمع، ويرتكز مفهوم المواطنة على ركيزتين أساسيتين هما: المساواة والحرية، فالمواطنة تنطلق من ثنائية الحقوق والواجبات، وضرورة المساواة بينهما باعتبار المواطنة هي ركيزة الديمقراطية، وهي تهدف إلى تحقيق المساواة التامة لكل أفراد المجتمع، ولكن هذه الحقوق والواجبات ليس بمقدور أفراد المجتمع ممارستها؛ إلا في ظل سلطه سياسية عادلة، ويتجلى ذلك سياسيا في إيجاد دستور ديمقراطي، يتضمن صون الحريات العامة، واجتماعيا، يتجلى في ترسيخ قيم العدالة والمساواة، واقتصاديا، يتجلى في مبدأ تكافؤ الفرص، وأخلاقيا، في تنمية الحس المدني لدى أفراد المجتمع. عند النظر إلى مجتمعاتنا العربية وكيف تنظر الأنظمة الحاكمة في بلادنا إلى المواطن، هل تعامله حسب مفهوم الموطنة، أم انطلاقا من حسابات أخرى لا تمت بصله إلى قيم المواطنة ومبادئها؟

إن غالبية الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي، لا ترى في أفراد المجتمع على أنهم مواطنين لهم حقوق يجب أن تصان وتحترم، بل ترى أن عليهم واجبات فقط يجب أن يؤدوها،

---

[1] سليمان خليل، مفهوم المواطنة لدى الأنظمة الاستبدادية في الثقافة السياسية، www.asharqarapl.org.uk/ma-sa1/b-mashcat

بالطبع ومن البديهي أن يقوم المواطن بواجباته كاملة، مثل: دفع الضرائب والالتزام بالقوانين والتشريعات، والدفاع عن الوطن، والمحافظة على الأملاك العامة، وما إلى ذلك أمور تفصيلية تندرج في قائمة الواجبات؛ وهي ضرورات تقتضيها مصلحة الدولة للحفاظ على أسباب بقائها، وعلى مبدأ العيش المشترك ومبدأ المصلحة العامة، ولكن من الجانب الآخر بالنسبة إلى الحقوق التي أكدت عليها المواثيق الدولية، وتضمنتها الدساتير المحلية لدولنا العربية رغم نواقص هذه الدساتير، ولكن السلطات الحاكمة في بلادنا لا تلتزم باحترام حقوق المواطنين المكفولة في الدساتير، بل تعاملهم على أنهم مواطنين ناقصي الأهلية، ولا يستحقون أن يعاملوا باحترام، ويُنظر إليهم بنظرة استعلائية فوقيه استعبادية واستبعادية.

في هذا السياق يرى جميل حمداوي في تشخيصه للواقع العربي السياسي المعاصر، حيث تطرق إلى الأمراض التي تصيب السلطة الحاكمة من البرغماتية والانتهازية والوصولية، وانتهاك حقوق الإنسان والزج به داخل السجون والمعتقلات السياسية، وسَخر من أنظمة الحكم العربية القائمة على الحكم الفردي والتسلط والاستبداد والتفرعن. قهر الإنسان العربي وسلب حريته يعتبر السمة البارزة في معظم الأنظمة العربية. يضيف إن الواقع العربي متردي على جميع المستويات ولا سيما المستوى السياسي؛ نظرا لغياب حقوق الإنسان وقهره وغياب الديمقراطية، وتفشي ظاهرة البيروقراطية والانتهازية والوصولية، والتسلق المنفعي على حساب المبادئ والقيم والأخلاق، وهذا أدى إلى توالي هزائم العرب، وفشل الوحدة العربية، وانتشار القمع بشكل مستمر في معظم زوايا الوطن العربي[1].

ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002م على تردي وضع الحريات في المجتمعات العربية، يقول التقرير: تبدو المناطق الأخرى في العالم أكثر تقدما نحو الديمقراطية والمشاركة السياسية من المنطقة العربية، وهذا القصور يضعف التنمية الإنسانية ويشكل أحد أكثر مظاهر السياسية إيلاما[2]

---

[1] جميل حمداوي، الرواية السياسية والتخيل السياسي، 2007م www.diwanularab.com/spip.php?article

[2] إبراهيم غرايبة، **تقرير التنمية الإنسانية العربي 2002م**، مرجع سابق.

في مجال حرية الإعلام والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من حرية الـرأي والتعبيـر، يـرى فلاش سكرتير عام نقابة الصحفيين المصرين؛ أنه لا بد من وضع قوانين صارمة تنظم حقـوق البث الفضائي، ويؤكد فلاش أن مصيبة الوطن العربي، تكمن في القهر والقمع ومنع حرية الرأي والتعبير ومنع تداول المعلومات. يتابع يجب أن تكون هناك قوانين تضمن للجميع حريـة تلقـي المعلومات وحرية التعبير. لا يمكن أن ندخل القرن الواحد والعشرين ونحن بعقلية قديمة تـؤمم الرأي والفكر، وحرية الإعلام والتعبير لا تنمو إلا بالحرية في مناخ يسمح بتعـدد الـرؤى. لا يمكن الحديث عن مستقبل حقيقي في ظل عدم وجود الحرية وإخراس الألسنة، يجـب مقاومـة الأسباب التي تحجب الصوت الحر وتمنع تدفق المعلومات، وخاصة في واقعنا العربـي الـذي يعاني من وجود أنظمة استبدادية قهرية[1].

ويؤكد صلاح الدين، مدير جريدة الحياة اللندنية في القاهرة، في نفس المرجع السابق، أن واقع الإعلام العربي واقع صعب، فالإعلاميين يمارسون عملهم في مناخ غير صحي، ولا يوجد ضوابط أو معايير لممارسة حرية العمل الصحفي والإعلامي، وكل من يمارس العمل الإعلامي كمن يمشي فوق الأشواك أو في حقل ألغام، ولا يوجد قوانين تنظم العلاقة بين الحكومات والدولة فبإمكان أي دولة أن توقف أو تغلق أي وسيلة إعلام متى تشاء[2].

لقد انعكست الحريات السياسية بمفهوم"الدولة التسلطية"، انطلاقا من واقع تماهي الدولـة والسلطة الممسكة بزمامها، وتحولت الدولة من شكل سياسي للوجود الاجتماعي يعبر عن الكليـة الاجتماعية، إلى سلطة قهرية عارية جعلت من مؤسسات الدولة ومن بنى المجتمع مجرد امتـداد لها، فتطابقت حدود الدولة وحدود السلطة، وفقدت كلتاهما(الدولة والسلطة) طابعهمـا السياسـي الأصيل. إن الدولة التسلطية هي دولة منخفضة إلى مادون الدولة السياسية، ولا تعـدو كونهـا أدوات قهر ونهب؛ ولا يعدو شعبها هو الموضوع، ويصبح مادة للقهر والنهب اللـذين يقبعـان تحت مظاهر الأبهة والعظمة الكاذبتين[3].

---

[1] تحقيق حول مستقبل الإعلام العربي في ظل التضييق على الحريات وحرية تداول المعلومات.
Httpiannampuinjn.com/articledesc22.aspx?

[2] المرجع السابق

[3] الدولة التسلطية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. www.dctcrs.org/s4762-htm

إن استخدام أساليب القمع والقهر من قبل الأنظمة الحاكمة؛ وانتهاكها لحقـوق الإنسـان سوف تؤدي إلي تعميق الهوة بينها وبين مجتمعاتها، وعدم قـدرتها علـى مواجهـة التحـديات الخارجية، فالإنسان المقموع والمقهور والمسلوب الإرادة لا ينمو لديه حس المواطنة، لأنه باسـم الوطن وفي ظل الشعارات الوطنية الفضفاضة تصادر حريته وتسلبه كرامته، ويصـبح يعـيش حالة من الاغتراب داخل وطنه وبين أهله، وهذا يفقده قدرته على الإنتاج.

من الواضح أن الأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية، لا تعترف بمفهوم المواطنة، وتنتهك حقوق مواطنيها نهارا جهارا؛ وتضع العثرات أمام الآليات الديمقراطية، فإن مجتمعاتنا هي أيضا نتاج الثقافة السياسية السائدة فيها، التي أدت وما زالت تؤدي إلى ترسـيخ وتكـريس الأنظمـة الاستبدادية التسلطية، التي تقف حجر عثرة أمام عملية التحول الديمقراطي، وصولا إلى تعزيـز مفهوم المواطنة وترسيخ قيمها، إن الأنماط السلوكية والقيم والأخلاق التي تشكل الثقافة السياسية التي يحملها المواطن بمجملها سلبية. بالمحصلة تؤدي إلى عدم إدراك المواطن لحقوقه، وبالتالي تعزز البنى التسلطية في المجتمع.

نخلص بالقول إن مجتمعاتنا العربية تتبنى قيم سلوكية وأخلاقية تتماهى مع القهر والتسلط المفروض عليها، بل وتبرر التسلط الذي تعيشه، وتتملك هذه المجتمعات بشعور العجز وصعوبة القدرة على التغيير. الفرد في مجتمعاتنا مازال أسيرا لقيم اجتماعية وأخلاقية سلبية مثل: الطاعة والرضوخ والخنوع، والخوف من التغيير والتعبير عن رأيه، وسيادة روح الاتكالية، وعدم تقبـل النقد والحوار وعدم احترام الرأي الآخر، إن هذه المكونات من انساق القيم ونماذج السلوك هـي خلاصة التنشئة الاجتماعية، التي تؤثر في الأفراد عبر مؤسسات مجتمعية عديدة، تبدأ بالأسـرة مرورا بالمدرسة إضافة إلى الموروث الديني والعادات والتقاليد، هي في أغلبها تتناقض مع قـيم المواطنة والديمقراطية، التي تدعو إلى المساواة وصيانة الحريات، وأهمية العمل الجماعي وحق الاختلاف في الرأي والتعددية.

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن الثقافة السياسية السائدة في مجتمعاتنا هي ثقافة تابعـة رعوية قديمة سلبية، تقف حجر عثرة أمام أي محاولة للتغيير والتطور والإبداع والانطلاق، لأن

الأنظمة الاستبدادية تقوم بتغذيتها بثقافة الانحطاط، من خلال عملية فساد وإفساد منظم للمجتمع؛ من خلال شرعنة الأنماط السلوكية السلبية الملائمة للاستبداد كالرشوة والمحسوبية والانتهازية والوصولية، وتقديس المصلحة الخاصة، والنفاق والرياء والتملق وانهيار قيم العمل على حساب الكفاءة والمشاركة.

إن بقاء الأنظمة السياسية الحاكمة أسيرة لعقليتها التسلطية القمعية والاستبدادية تجاه مواطنيها، كذلك بقاء مجتمعاتنا على ثقافتها التابعة الغير مفيدة، سوف تؤدي بمجتمعاتنا إلى تدهورها في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة، وبالتالي الخروج من التاريخ والانقطاع عن حركة التطور.

وهذا يؤكد ما بدأنا به، إن اختلال المنظومة الخُلقية لدى الأمة العربية هو من أهم الأسباب التي تقف حجر عثرة في طريق تقدمها وإبداعها، لذلك يجب أن يعمل المثقفين العرب وجميع المفكرين، بضرورة تغيير هذه المنظومة الجامدة من القيم الأخلاقية، لتصبح قادرة على مواكبة التغيير الحاصل في عالمنا المعاصر، ولنتمكن من إحداث تنمية حقيقية وشاملة وتمكنا من اللحاق بركب الأمم المتقدمة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

للأخلاق وجهان أحدها نظري والثاني عملي، وقد وقع جُل خلاف الفلاسفة والمفكــرين منذ أقدم العصور في هذا السياق، ومن خلال قراءتنا السابقة نلاحظ أن الخلاف يكمن في عــدم وجود تفسير حقيقي لماهية الأخلاق، وفصل واضح بين الخُلق والأخلاق. كانط بتشدده وجزمـــه قال إن الأخلاق قبلية وسابقة للعقل البشري نفسه؛ وإنها تصلح لكل زمان ومكان ولكـــل النـــاس على اختلاف ثقافاتهم، بذلك يكون قد أصاب لأنه كان يتحدث عن الأخلاق، لأنها تمتاز بالثبـــات والصلاحية في كل زمان ومكان ولكل الناس، مثل الصدق والعدالة وقول الحق وغيرها.

أما هيوم ولفي بريل فقد أنكروا ذلك الثبات ووجهوا انتقـــادات شـــديدة لفلســـفة كـــانط الأخلاقية، واعتروا الأخلاق متغيرة، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر وتختلف باختلاف الزمان والمكان، وقد ربطوها وبشكل مباشر بالعادات والتقاليد والأعراف للمجتمعات، بل اعتبروا التغير ضروري ليتناسب والتطور الموجود في العصر، واعتبروا أن الثبات في الأخلاق يحـــول دون احاث هذا التقدم المطلوب، فهم بذلك يتحدثون عن الخُلق والأمثلة على ذلك كثيرة.

الدول العربية وقعت وبنسب متفاوتة تحت تأثير الهجوم على نُظُمِها الخُلقي والأخلاقـــي، وهذا يعود لعدة أسباب، سواء الضغط الذي أحدثته الحداثة على مستوى العالم، فقد عجز العرب عن تطوير معاييرهم الخُلقية لتتناسب وحجم التقدم والإبداع والتطور المذهل الذي حصـــل فـــي الدول المتقدمة، إضافة إلى ضغط القوى الخارجية التي تنتعش مصالحها مـــن خـــلال إحـــداث تحولات اجتماعية وأخلاقية في المجتمع العربي. في ظل ما يشهده العالم من تقدم هائـــل عجـــز العرب عن اللحاق بركب التقدم العلمي الحاصل، وعاشوا حالة من الاغتراب، لم يعجزوا فقـــط عن مواكبة هذا التطور؛ بل عجزوا عن تحديد الأسباب الحقيقية لهذا الإخفاق الـــذي اصـــابهم، فاعتقد كثير من العرب أن سبب ذلك يكمن في قيمهم الخُلقية التي يتبنونها، وليس لعدم امـــتلاكهم

العلم والمعرفة. لقد عجز العرب عن إحداث التطور المطلوب في معاييرهم الأخلاقيـة بشـكل يوازي بين المحافظة على الأصالة وبنفس الوقت يلبي المتطلبات الأخلاقية للحداثة.

العرب يمتلكون مظاهر الحداثـة وقشـورها، فهـم يمتلكـون المـدارس والجامعـات والمستشفيات التي قد تفوق في جمالها وأناقتها مثيلاتها في الدول المتقدمة، لكن سيطرت العائلـة والقبيلة والسلطة وأجهزة الأمن عليها، مما أفقها وظيفتها التي وجدت من أجلها.

عند استعراض بعض معايير الأداء العام للأخلاق، من الاكتفاء الذاتي، والهوية والشعور بالانتماء، والحرية، والعدالة، وتطبيق القانون، والتحديث، والإرادة الحرة، لنعـرف أيـن يقـف العرب ومدى اقترابهم أو بعدهم من تطبيق القاعدة الأخلاقية، وجدنا أن العرب يعانون من أزمة أخلاقية حادة، جعلتهم غير قادرين على الانطلاق وإحداث تقدم حقيقي في كافة المجالات.

العرب يعانون من نقص حاد في المواد الأساسية وعلى رأسها المواد التموينيـة، التـي يفترض من العرب أن يكونوا مصدرين لها، ويعتمدون علـى الآخـرين فـي تـوفير أبسـط احتياجاتهم، من المأكل والمشرب والملبس، مما جعلهم ألعوبة بيد الدول الكبرى. يعاني الـوطن العربي من أزمة هوية، ويشعر المواطنون بالاغتراب وهم داخل وطنهم، مما دفع بالكثيرين منهم إلى الهجرة إلى خارج حدوده، نتيجة لتعزيزهم لقيم الولاء والعبودية للشـخص القائـد الملهـم الأوحد، بدلا من تعزيز قيم الانتماء للمؤسسة والوطن.

الوطن العربي من المحيط إلى الخليج يعاني وبدرجات متفاوتة من حرمان مواطنيه مـن أدنى درجات الحرية، وأصبحت السمة البارزة في مجتمعاتنا العربيـة هـي القمـع والملاحقـة والاعتقال لمن يحاول أن يبوح برأيه أو يعلو صوته على صوت السلطان، فالسجون منتشرة في كل أرجائه. القانون الذي يعتبر وضعه وتطبيقه بدون محاباة يشكل خلاصـة وميـزات الحكـم الصالح، وهو الذي يمنع حصول الفوضى، والقانون هو السيد الذي ينظم العلاقات بين مختلـف قطاعات الدولة وأفرادها، هذا القانون سلطته مغيبة في الوطن العربي، والسمة الأساسـية هـي تفشي ظاهرة المحسوبية والواسطة والرشاوى وغيرها من القيم الأخلاقية الرديئة.

الإرادة الحرة كأحد أهم المعايير للأداء الأخلاقي، المجتمعات العربية حكومات وأفراد لا تمتلك إرادة حرة، فهي لا تقرر بذاتها لذاتها، وهي عاجزة عن اتخاذ أي موقف أو مواجهة أي تحدي وهذا ينعكس وبشكل تلقائي على إحداث عملية التنمية والتطور، لأن الإنسان الضعيف عاجز وهو إنسان سلبي وغير قادر على إحداث التغيير المطلوب وتحقيق الاكتشاف والإبداع والابتكار، فكانت السمة لهذه المجتمعات هي التخلف والرجعية والتبعية. الحداثة في مجتمعاتنا العربية عادة ما تأخذ طابع المحاكاة الجوفاء لمظاهر الحداثة في الغرب ونماذجها، وهذه المظاهر لا تنم عن حالة وعي حضاري يرنو بأصحابه إلى التجديد والإبداع، بقدر ما ينم عن الجهل بحقائق الأمور وسبل النهضة.

مازال البون شاسع بين الخُلق العربي أو القيم العربية والأخلاق أو متطلبات الأخلاقية اللازمة للتقدم.

الحكم لا يقوم على أسس مهنية، وشرعية، ولهذا يبقى ضمن الدائرة التقليدية. التوتر بين القديم والحديث مازال قائم. هناك إهدار للأموال نتيجة إنفاقها وفق متطلبات قيمية خاصة دون الالتفات إلى المتطلبات القيمية الحديثة. أغلب المشاريع تفشل.

إن افتقار العرب لتلك المعايير الأخلاقية أوقعهم في إخفاق حقيقي تترجم في جملة من الأمور، كنا قد تناولناها سابقا، فالعرب رغم اتساع الرقع الجغرافية التي يمتلكونها، والثروات الطبيعية والبشرية المتوفرة لديهم، إلا أنهم أخفقوا وباستمرار في استرداد شبر واحد من أرضهم المحتلة، وأوضاعهم الاقتصادية في تراجع وحجم مديونيتهم في تزايد. يمتلكون ثروات كبيرة مثل النفط والغاز، إلا أن العرب يهدرون المال العربي من أجل اقتناء مظاهر الحداثة، دون السعي الجاد لإحداث تنمية مستدامة من شأنها أن تغير واقعنا العربي نحو الأفضل.

المستوى التعليمي متدني جدا، فقد سجل الوطن العربي أرقام قياسية في مستوى الأمية ناهيك عن رداءة نوعية التعليم، فالجامعات العربية لا نجدها في قائمة أفضل جامعات العلم وإن وجدت فإنها دائما في المؤخرة.

إن تخلف العرب وتراجعهم وعدم إحداث تنمية حقيقية ومستدامة؛ إنما يعود الى الأزمة الأخلاقية التي تعيشها المجتمعات العربية، وهذا يؤكد الفرضية الأساسية لهذه الأطروحة. إن تراجع العرب وعدم قدرتهم على تحقيق تنمية حقيقية عائد إلى تخلفه الأخلاقي.

فاقد الشيء لا يعطيه، والأنظمة العربية تفتقر إلى المقومات الأخلاقية الضرورية للاندفاع في برامج التطوير والتقدم، وستبقى، تبعا لذلك، تمني الناس بالخير، وسيبقى الناس فريسة للإحباط. والعلاقة ما بين الأخلاق والتحقيق العملي لفكرة التقدم جدلية، ولا يمكن أن يتحقق رقي بخُلق التخلف، ولا أن تزهر الحياة بعقلية جاهلة. عقلية القبيلة ولا تقوى على إقامة مجتمع حر، كما أن عقلية الاستحواذ لا يمكن أن تقيم مجتمع الحرية.

حكام العرب ممزقون بين ما اعتادوا عليه والذي يوفر لهم غطاء الشرعية والاستمرار في الحكم؛ وبين متطلبات التقدم والتي تتناقض مع منطق الحكم السائد. ومن حيث أن التجربة العربية المعاصرة تشير إلى أن حكام العرب في النهاية لا يضحون بمواقعهم من أجل الأمة فإن كل المؤشرات والورش العلمية التي تعد لتقديم النصائح لمؤسسة الحكم لن تجدي إلا القليل من النفع، والذي لا يصل إلى درجة التقليل من الهوة القائمة بين العرب والدول المتقدمة، أو الدول الطامحة قولا وعملا إلى التقدم. في المقابل، لا يتمتع المواطن العربي حتى الآن بالوعي الأخلاقي اللازم لنفض الغبار، وما زال الخُلق الاجتماعي لديه متغلبا على البعد الأخلاقي.

2.5 التوصيات

بناء على مجمل الرسالة أقدم التوصيات التالية:-

أولا: الانتقال التدريجي من القيم العربية إلى قيم التقدم، أو من الخُلق إلى الأخلاق حيثما كان ضروريا، فالثورة على الخُلُق الرديء كالنفاق والمحسوبية والوساطة ضرورية، والعمل على إيجاد أخلاق بديلة قادرة على مواكبة التطورات وإحداث التنمية، كالصدق والأمانة والعدل واحترام الكفاءات وتعزيز البحث العلمي.

ثانيا: العمل على تطوير المعايير الخُلقية لدى العرب، لتتناسب وحجم التقدم والتطور المــذهل الذي حصل في الدول المتقدمة والذي يسابق الزمن، ويشترط في هذا التغيير أن يــوازي بــين المحافظة على الأصالة؛ وأخلاق التقدم.

ثالثا: استغلال الثروات والموارد العربية بطريقة صحيحة، تمكن العرب من الاعتماد على ذاتهم والنهوض بها، وتحقيق تنمية حقيقية وشاملة، مما يجعل المجتمعــات العربيــة أكثــر اســتقلالا وتتحرر من الارتهان لأحد، ويكون قرارها نابعا من إرادتها الحرة.

رابعا: العمل على تعزيز قيم الانتماء بدل الولاء، والتمسك بالهوية القومية والفكرية النابعة مــن الإسلام التي تمثل روح الأمة، والتي بات الحفاظ عليها أمر حتميا في هــذا العصــر الزاخــر بالتيارات الفكرية، والتحديات والتناقضات ومستجدات العصر ومتغيراته المتعاظمة، والتي تهدد الحالة الروحية للوطن العربي، والالتزام العاطفي تجاه الوطن والمواطن.

خامسا: مطلوب من المجتمعات العربية القيام بعملية مراجعة عميقة وشجاعة ومتبصرة للثقافــة السياسية السائدة، ومفهومه للإنسان والقيم والنظام والقانون، والعمل على تخطيط سياسي يــؤمّن له التطور المطلوب لمواجه التحديات الآنية والمستقبلية.

سادسا: العمل على تأهيل المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والإعلاميــة والدينية، من أجل تقوية انتماء الفرد وتأهيله ليكون قادرا على إحداث تغيير داخل المجتمع الذي يعيش فيه، من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

سابعا: العمل على تنمية الحريات بأشكالها المختلفة، لأن الحرية هي أساس الإبــداع الإنســاني. الإنسان الفاقد لحريته فاقد لذاته، والفاقد لذاته بالضرورة إنسان سلبي وعديم الفائدة ويتحول إلــى عبء على المجتمع، الحرية هي التي تفتح الباب لمشــاركة جميــع أفــراد المجتمــع، الأمــر الضروري والحيوي والأساسي لإحداث أي تنمية مستدامة لأي مجتمع كان.

ثامنا: العمل على إيجاد الوسائل الكفيلة من أجل للحد من ظاهرة هجرة الأدمغة العربية، وذلك من خلال تشجيع البحث العلمي وأدواته، ومنح مزيد من الحرية للعلماء والمفكرين، ليتمكنوا من المساهمة في عملية بناء المجتمعات العربية وتطويرها.

تاسعا: تنشيط التفكير العلمي في المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، والعمل على تنشيط التفكير الحر المستند على منهج السببية والبرهنة العلمية.

عاشرا: العمل على تعزيز سيادة القانون، وأن يكون الجميع سواسية أمامه دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين، وهذا يتطلب تعزيز السلطة القضائية، وأن توضع القوانين موضع التنفيذ، وأن توجد الوسائل الكفيلة لتطبيقها، وأن يتم حل الخلافات عن طريق قرارات ملزمة للفرقاء، تصدر عن سلطة مستقلة وجديرة بالثقة.

حادي عشر: العمل على تعزيز قيم المواطنة وترسيخها، وذلك من خلال تغيير الأنماط السلوكية والقيم الأخلاقية التي تشكل الثقافة السياسية التي يتبناها المواطنون والمستويات الرسمية، والتي بمجملها سلبية وتقف حجر عثرة في طريق إحداث التنمية، وتبني أنماط سلوكية وقيم أخلاقية جديدة قادرة على دفع المجتمع نحو التقدم والإبداع.

ثاني عشر: من المهم جدا أن تتم مراعاة الأخلاق الإسلامية في عملية الإدارة والتمدن، والانطلاق نحو اللحاق بالحضارات العالمية، ذلك لأن العديد من مظاهر الخُلق العربي تتناقض مع الأخلاق الإسلامية. فإذا تم استغلال مظاهر التدين لدى الناس، فإن من السهل إقناعهم بالتحلي بالأخلاق الإسلامية، والتي من شأنها تثبيط مظاهر خُلقية غير قويمة واستبدالها بما هو أقوم.

ثالث عشر: يجب على الأنظمة العربية الحاكمة أن تخرج من أسْرها وتتحرر من عقليتها القائمة على القهر والاستبداد واستبعاد الغير، والتي لا تؤدي إلا إلى مزيد من التدهور لمجتمعاتنا في كافة المجالات، لأنها أثبتت فشلها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

إبراهيم، زكريا: **مشكلة الحرية**، مكتبة مصر، القاهرة: 1963م.

إبراهيم، زكريا: **هيجل والمثالية المطلقة**، دار مصر للطباعة، القاهرة: 1970م.

أحمد، عبد العزيز: **مباحث في نظريات الأخلاق**، دار الفكر العربي، عابدين: 1995م.

بدوي، عبد الرحمن: **الأخلاق النظرية**، وكالة المطبوعات، الكويت: 1975م.

بلو، جستيان: **دراسات في الأخلاق الوضعية**، باريس: 1907م.

الجبر، محمد: **الموجز في مفهوم الأخلاق والدولة عند هيجل**، دار المعرفة، دمشق: 1994م.

الجميلي، حميد: **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة**، دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي، طرابلس: 1998م.

جواد، محمد: **فلسفة الأخلاق في الإسلام**، بيروت، 1984م.

الجوهري، عبد الهادي: **أصول علم الاجتماع**، نهضة الشرق،القاهرة: 1984م.

الجوهري، محمد: **الانثروبولوجيا**، دار المعارف، القاهرة: 1956م.

الحلبي، محمد: **الأمن الغذائي**، مركز دمشق للدراسات النظرية، 2008م.

حمداوي، جميل: **الرواية السياسية والتخيل السياسي**، دار النهضة العربية،القاهرة: 2007م.

ديفييس، جون: ترجمة حنان بسيسو: **السلام الغامض، دراسات في الصراع العربي الإسرائيلي**، منشورات الوحدة، 1961م.

راتب، نجلاء: **الانتماء الاجتماعي للشباب المصري**،مركز المحروسة للنشر، القاهرة: 1999م.

زلزلة، عبد الحسن: **دراسات في التنمية والتكامل العربي**، مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، بيروت: 1982م.

سليمان، سليمان رشيد: **السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي**، دار بن خلدون، بيـــروت: 1978م.

شوشمت، شيلي دي: **تأثير التعليم والحداثة على المجتمع العربي المســـلم**، جامعـــة متشـــجن، الولايات المتحدة الأمريكية: 2002م.

شوفالييه، جون جاك: **تاريخ الفكر السياسي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشـــر والتوزيـــع، بيروت: 1995م.

الطويل، توفيق، **فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها**، دار النهضة العربية، القاهرة:1979م.

عبد المالك، أنور: **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربـــي**، مركز دراســـات الوحـــدة العربية، بيروت: 1982م.

العو، عادل: **الفلسفة الأخلاقية**، منشورات جامعة دمشق، دمشق: 1999م.

كالستر، ماك: **نشأة الحرية في التربية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: 1963م.

كانط، إمناويل: **تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق**، الدار القومية للطباعة والنشر، لقاهرة: 1965م.

لوسن، رونييه: **الأخلاق العامة**، باريس: 1947م.

مبارك، زكي: **الأخلاق عند الغزالي**، المطبعة الرحمانية، القاهرة: 1977م.

مراد وهبة، مراد: **مستقبل الأخلاق**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة: 1994م.

ثانيا: المقالات

عبد الستار قاسم، **أزمة المعيار الأخلاقي عنـــد العـــرب**، جامعـــة النجـــاح الوطنيـــة، نـــابلس: 2009م.(تحت النشر)

كمال حبيب، ***مناهج التعليم في الوطن العربي***، **مجلة البيان**، العدد 2009،173م.

ثالثا: المراجع من المواقع الالكترونية

إبراهيم الخليفي، ما هو تعريف الانتماء، www.drkhulaifi.com/20/01/?/01

إبـــــراهيم غرايبـــــــة، تقريـــــــر التنميـــــــة البشـــــرية العربـــــــي 2002م.
www.aljazeera.net/nr/exeres/2fl58c0l

احمـــــد ثابـــــت، جوانـــــب الصـــــراع العربـــــي الإســـــرائيلي، ومجالاتـــــه.
www.Aljzeera.net/nr/exeres/c09555540

الأخلاق الإسلامية، http://www.alfaiha.net/vip/showthread.php?p=633313

باســـم الطوباســـي، أزمـــة انتمـــاءات كبـــرى فـــي المجتمعـــات العربيـــة.
www.alahad.com/index.php?article.

بدر محمد بدر، التقرير العربي الموحد. www.aljazeera.net/nr/exeres/2fl58col

بشير خلف، لا إبداع بلا حرية، 2006م. www.diwanalarab.com/spip.php

بنـــــك المعلومـــــات، هجـــــرة الأدمغـــــة العربيـــــة، 2008م.
http://khali2.jeeran.com/archive/2008/1826600.htnl

تحقيق حول مستقبل الإعلام العربي في ظل التضييق على الحريات وحرية تداول المعلومـات.
Httpiannampunjn.com/articledesc22.aspx

تعرف على القانون والحياة، هرم ماسلو. http://tadwen.net/law/35.

تقريـــر الأمـــم المتحـــدة حـــول إدارة الحكـــم فـــي الـــدول العربيـــة.
www.undp-pogar.org/arabic/governance/ruleoflaw.aspx.

تقرير عن أعمال المؤتمر الـدولي حـول القـانون والمجتمعـات العربيـة، تمـوز 2000م.
http://lawcenter.birzeit.edu/iol/ar/conEdu/legal-encounters.

التقيـيم الـدولي للمعرفـة والعلـوم والتكنولوجيـا الزراعيـة لأغـراض التنميـة.
www.Agassessment.org/docs/global.

جريدة الشعب /http://www.alarabnews.com/alshaab.

جميـل حمـداوي، الروايـة السياسـية والتخيـل السياسـي، 2007م
www.diwanularab.com/spip.php?article

جهينـه العيسـى، نـدوة تحـت عنـوان عصـر الهجـرات الكبـرى، 2006م.
www.oujdacity.net/regional.5699

حمد بن عبدا لله، دور تراكم المعرفة في خلق مجتمع المعرفة، جريدة الرياض، السعودية، العدد 120، 2007. /www.alryadh.com/2008/11/28

خالـد أبـو الفتـوح، جـذور العلمانيـة والتغريـب فـي العـالم الإسـلامي،
http://falturki.net/fahd/index.php?option=com_content&task=view&id=109&Itemid=1

الدولـة التسـلطية، مركـز دمشـق للدراسـات النظريـة والحقـوق المدنيـة.
www.dctcr.org/s4762-htm

رئـيس البنـك الـدولي يـدعو إلـى وضـع خطـة لمحاربـة الجـوع، نيسـان 2008م.
http://web.worlbank.org/wbsite.

رافـع الشـماط، واقـع الحداثـة فـي العـالم العربـي،
www.an.nour.com/old/242/opinion/opinion03.htm

سالم مبارك الفلق، امة فـي خطـر مداخلـة عـن منـاهج التعلـيم فـي الـوطن العربـي.
http://saaid.net/manahej/45.htm.

سـلمى بالحـاج مبـارك، الأسـس الأخلاقيـة لحقـوق الإنسـان.
Arabrenwal.org/articles/20495/aiecyioipc.

سـليمان خليـل، مفهـوم المواطنـة لـدى الأنظمـة الاسـتبدادية فـي الثقافـة السياسـية.
www.asharqarapl.org.uk/ma-sal/bmashcat

شيلي دي شوشمت، تأثير التعليم والحداثة على المجتمع العربـي المسـلم، جامعـة متشـجن،
www.shelleychmuch.com/images/thesisinarabiclast.doc

صابر عبد الباقي، الانتماء. http.//drsaber.ofees.net/file/Belomgingness.doc

طالـب كنعـان، هـل تعـاني شـعوب الـدول العربيـة مـن أزمـة هويـة.
www.alarabiya.net/programs/2009/03/28.

عـادل لطفـي، إصـلاح التعلـيم فـي الـوطن العربـي.
www.aljazeera.net/nr/exes/la79530d-32.

عبـد الحسـن شـعبان، هـل تعـاني شـعوب الـدول العربيـة مـن أزمـة هويـة.
www.alarabiya.net/programs/2009/o3/28/

عبد الكريم صالح حمران، الأمن الغذائي، 2008م. www.grenc.com/prnt.cfm?arfid.

عبـد الله موسـى، الأخـلاق.. اخـتلاف التعريـف والنظـرة
www.annabaa.org/nba47/tahadi.htm

عبـد المجيـد سـليمان، اقتصـاد، http:/thawra.alwehda.gov.sy/-print-
veiw.asp?fileName= 96786342005

عبد بن مسعود الجهيني، حالة الفقر في الوطن العربي. www.alarbiya.net/views/2007

العدالـــــــــــــــــــة، الموســـــــــــــــــــوعة الحـــــــــــــــــرة. http://74.125.77.132/search?q=cache:llA7asNn8e4J:tharwacommunity .typepad.com/tharwapedia/justice_/index.html

علـــــــي الطالقـــــــاني، حقـــــــائق ورؤى التعلـــــــيم فـــــــي الـــــــوطن العربـــــــي، www.annabaa.org.file://c:/documents

العولمة أزمة الانتماء والهوية. www.azzahfalakhder.com/content/view

فضـــــــــل عبـــــــاس فـــــــرج الله، العولمـــــــة وفلســـــــفة الأخـــــــلاق، http://www.madarik.org/mag5and6/24.htm

قـــراءة فـــي اخطـــر كتـــاب سياســـي الشـــرق الاوســـط الجديـــد لشـــمعون بيـــرس، www.ibtesama.com/vb/showthread-t-15455

كيفين تيمب، الإرادة الحرة والفعـل الحـر والمسـؤولية الأخلاقيـة، جامعـة سـان ديغـو. www.el7ad.com/smf/index.php?topic

محمد أبو علان، العرب يسـتحقون جـائزة نوبـل فـي قمـع الحريـات وتكمـيم الأفـواه. Bttp://yafa1948.elaphblog.com/post.aspxe.

محمـــد الجـــاغوب، الفلســـفة البرغماتيـــة، دنيـــا الرأي،العـــدد 99، بيـــروت:1999م. http://pulpit.alwatanvoice.com/content-159236.html

محمـــــد العلـــــي، العولمـــــة وتأثيرهـــــا علـــــى الأخـــــلاق العربيـــــة، www.alwanees.com/specia/Iesson4-4htint.

محمد علي الحلبي، واقع التنمية العربية، 2006م.
www.shatharat.net/vb/archiv/index.php/t6665.

محمد عمارة، معوقات الاستثمار في الوطن العربي.
www.aljazeera.net/channel/archive

محمد محفوظ، مشاريع التحديث والإخفاق في الوطن العربي.
www.dahsha.com/viewarticle.php?

مصطفى العبد الله الكفري، هجرة الكفاءات العربية والتنمية، الحوار المتمدن 2003م.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10088

معدلات القراءة في الوطن العربي. www.albaath meda.sy/index.php?option=com

نتائج وتداعيات هجرة الأدمغة العربية.www.oujdacity.net/regional.5699

نحو الحرية. www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid

هشام أبو شهللك، أزمة الهوية في فلسطين، 2009م.
www.ahwar.org/debat/show.urt/asp?

وائل مصطفى، مأزق التعليم في الوطن العربي.
www.aljazeera.net/file://c:\documents and settings/falak

ياسين بن علي، بين الحداثة والتحديث. www.azeytouna.net/fikrooz.htm.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Correlation of the Ethical Standard with Political Development for the Arab Nation

By
Yusef Abdel Rahim Hasan Shibli

Supervised by
Prof. Abdul Sattar Kassem

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies at An-najah National University, Nablus-Palestine

2010

The Correlation of the Ethical Standard with Political Development for the Arab Nation

By

Yusef Abdel Rahim Hasan Shibli

Supervised by

Prof. Abdul Sattar Kassem

Abstract

The Arab nation lives in complete chaos and experiences a loss of cultural and civilization identity. The Arab individual feels like being without a home, without identity. This is attributed to the immoral political and psychological pressure that the Arab governments and regimes are practicing over their people. The Arab man is suppressed and oppressed; he is being watched in every move he makes. The country is ruled by governments' intelligence agencies instead of parliaments or democratically elected governments. Freedom is absent in the Arab world.

The Arab region is now facing a great deal of criticism by the people and some scholars and Arab thinkers who believe that the situation in the Arab world represents an abandonment of the past. They see that morals are being converted and changed; morality is being modified to suit the interests of the leaders. Most values and principles in the region are changed so much so that one can not tell which is right and which is wrong, what is good and what is bad.

Hence, the main idea of this thesis is to investigate and explain what relationship there is between morality and the achievement of a real political development in any society, especially in the Arab societies. This

study seeks to show the importance of morality, its role in any society and its relationship with political development. It also seeks to link together different variables in order to propose solutions to the main issue of this thesis. As well as explaining why many attempts that the Arab governments carry out to achieve political development end in failure.

This thesis discussed the different definitions of Morality (ethics) through presenting the different opinions made by many scholars and thinkers who disputed over the true definition of Morality, is it theoretical or practical? Constant or changing? .This led us to distinguish between the moral and moralities in order to explain the problem that results from the disorder of the moral standard in the Arab regimes. Such standard is considered a major element in the development and building process in the Arab world.

It is obvious that each society contains a set of moral principles that distinguishes it from other societies. These principles are the ones that people use to govern their behaviors. These principles are used to measure their behavior and judge which is right and which is wrong. The moral basis in a society is considered the point of strength which helps maintain its privacy and identity.

The researcher seeks to answer the questions of this thesis that discuss the relationship between the moral level and the political development of the Arab nation. Therefore, the researcher uses the descriptive extrapolation approach. Through this approach, the researcher

goes from the focused to the general, from part to whole which helps us understand the meaning of morality. Also, through a logical presentation of the principal of morality, its relationship with political development and its importance for the Arab nation. The descriptive approach helps us describe the event, compare, analyze and explore the relationship between the different variables to reach valuable conclusions.

In this thesis, the researcher explores the dispute between the different variables, such as between morality and political development. It is important to have a proper moral basis before making any political development, since the relationship between the two is proportional to each other. That is, the stronger and more effective the moral basis is, the more political development we could achieve. Also, when the morals are at their lowest level, achieving political development would be more difficult if not impossible. We try to distinguish between a moral and moralities to end the conflict between the two. A moral must clear the way for the moralities whenever it is necessary to let the political development take place.

It is clear for us now that the reason behind the inability of Arabs to achieve a areal development and advancement is the moral values they adopt. They have to develop their moral values so that they correspond to the scale of advancement that the developed countries are experiencing, however, such change and modification in these values must establish a balance between the originality of the nation and the morals of the new development.